



حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في قياس علاقة خدمات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2015، وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي.

وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي وكذا تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة على اثر هذه النتائج ، بالإضافة إلى عرض لآفاقها.

أولاً: اختبار الفرضيات

1. **الفرضية الأولى:** أهم المدارس التي تناولت علاقة الوساطة المالية المصرفية بالنمو الاقتصادي نذكر: المدرسة الهيكلية للتمويل عُتيت بالترابط الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية والتي تأتي من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتهيئتها للاستثمار، ومدرسة التقييد المالي التي عُتيت بتأثير التقييد المؤسسي للمؤشرات والأدوات المالية على الناتج الحقيقي مؤكدة أن تلك القيود التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تعمل على تقييد النمو الاقتصادي وتوصلت إلى أن السياسات التحريرية المنغلقة بالنظام المصرفي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية وكمية الاستثمار، كما يمكن الإشارة إلى مدرسة نماذج النمو الداخلي التي أكدت أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مرده لعوامل داخلية لذا حاول العديد من الاقتصاديين بإدخال الوساطة المالية كأحد عوامل النمو الاقتصادي. ورغم اختلاف هذه المدارس في نظرياتهم إلا أنهم اتفقوا على أن التمويل هو العنصر الحاسم لتحفيز النمو الاقتصادي وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

○ **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ايجابية لأثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي. فقد تم إثبات صحتها، حيث أن لوغاريتم متغير الودائع المصرفية $\ln(\text{Depot})$ ، ومتغير أصول مؤسسات الوساطة المصرفية (AB) تأثر بشكل ايجابي على لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي $\ln(\text{GDPR})$ عند مستوى معنوية 1%، فعند زيادة الأصول المصرفية AB بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 1.11%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المدرجة في النموذج. أما المتغيرة المفسرة Depot إذا زادت بنسبة 10% فإن المتغير التابع GDPR سيزداد بنسبة 1.02%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المدرجة في النموذج.

2. **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة طردية بين كل من التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي. فقد تم وجود علاقة عكسية بين التداول النقدي خارج المصارف (CF) والناتج الداخلي الخام الحقيقي (GDPR) عند مستوى معنوية 1%، فعند زيادة التداول النقدي خارج المصارف بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 0.084 وحدة، وهذا ما يثبت نفي الشق الأول من الفرضية الثالثة. في حين تم إثبات صحة الشق الثاني من ذات الفرضية بوجود علاقة ايجابية بين الكتلة النقدية M2 والناتج الداخلي الخام الحقيقي (GDPR) عند مستوى معنوية 1%، فعندما تزيد الكتلة النقدية M2 بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 0.1%.

○ **الفرضية الرابعة:** يؤدي حجم القروض القصيرة الأجل إلى انخفاض النمو الاقتصادي، في حين تمارس القروض المتوسطة وطويلة الأجل إلى زيادة النمو الاقتصادي. حيث أثبتت الدراسة نفي الشق الأول من الفرضية بوجود علاقة طردية بين كل من القروض قصيرة الأجل (CCT) ومتغيرة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي Ln(GDPR) عند مستوى معنوية 5%، كما أظهرت الدراسة صحة الشق الثاني من ذات الفرضية على وجود علاقة طردية تربط متغيرة لوغاريتم القروض المتوسطة وطويلة الأجل Ln(CLT) ومتغيرة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي Ln(GDPR) عند مستوى معنوية 5%. حيث عند زيادة CCT بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 1.11%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى. أما عند زيادة (CLT) بـ 10 وحدات سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1.26 وحدة وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

○ **الفرضية الخامسة:** نعم يمكن أن تحدث القروض استجابة ايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك باستعمال معطيات تخص الاقتصاد الجزائري. فقد تم إثبات صحتها من خلال الاستعانة بتقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR حيث أوضحت دراسة دوال الاستجابة تأثير القروض على لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بشكل ايجابي ولكن بقيم متناقصة خلال الفترات الثلاث الأولى عند إحداث صدمة في القروض (0.067، 0.045، 0.020).

ثانياً: نتائج الدراسة :

1. **النتائج النظرية:** يمكن حصر أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- تتميز الوساطة المالية المصرفية بدور قيادي وأساسي في تحريك وتوجيه الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال خدماتها الأساسية والمتمثلة في جمع الموارد المالية من وحدات الفائض المالي ومن ثم إعادة توجيهها لوحدات العجز المالي لأغراض التمويل والاستثمار بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد وتنوع المخاطر،.... إلخ .
- يعد النمو الاقتصادي مؤشرا اقتصاديا كليا مهما يقيس مستوى وتطور المقدرة الإنتاجية القومية للبلدان، ومن بين محدداته المفسرة نذكر: الاستثمار، القطاع المالي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري... إلخ.
- أظهرت المدارس الفكرية اختلاف واضح في نظرتها لتطور الوساطة المالية (الوساطة المالية المصرفية جزء منها) في تحقيق النمو المالي من خلال الفرضيات التي وضعتها كل مدرسة، غير أنها أظهرت اتفاقا بأهمية التمويل كعنصر حاسم للنمو الاقتصادي، وإن وجود قطاع مالي متحرر وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتفعيل النمو والتنمية الاقتصادية.

2. النتائج التطبيقية: توصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج وهي :

- عرفت متغيرات الوساطة المالية المصرفية تحسناً خلال فترة الدراسة جراء الإصلاحات التي أحدثتها الدولة من خلال قانون النقد والقرض 90-10، في حين أظهرت متغيرة التداول النقدي خارج المصارف مساراً مخالفاً تماماً للنظرية الاقتصادية الذي يُرد سببه إلى غياب الثقة في المنظومة المصرفية.
- بيّنت الدراسة من خلال تتبع مسار تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي (باعتباره كمؤشر للنمو الاقتصادي) في الجزائر إلى تأرجحه بتأرجح أسعار المحروقات، مما يؤثر على أن الاقتصاد يعاني من أحادية شديدة واختلال في بنية تكوين الناتج، إذ أن الاعتماد على مورد النفط كلف الجزائر الكثير من الخسائر نتيجة لارتباط هذا المورد بالسوق العالمية.
- خلّص تقدير نموذج أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي إلى أن:
 - المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 98.95% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بينما تظل النسبة الباقية 1.05% تفسرها عوامل أخرى لا نعلمها.
 - هناك علاقة ايجابية بين أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية (AB) والناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعني أن الزيادة في AB بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 1.11%， وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المدرجة في النموذج.

- وجود علاقة طردية بين الودائع المصرفية (Depot) والناتج الداخلي الخام الحقيقي، فإذا زادت المتغيرة المفسرة (Depot) بنسبة 10% فإن المتغير التابع GDP سيزداد بنسبة 1.02%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المدرجة في النموذج.
- أما تقدير نموذج أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي فقد فسر أن:
 - المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته 96.84% من التغيرات الاحتمالية للنمو الاقتصادي، في حين أن نسبة 3.16% تشرحها متغيرات أخرى مهمة .
 - وجود علاقة طردية بين متغيرة الكتلة النقدية M2 والناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى معنوية 1%، فعندما تزيد الكتلة النقدية M2 بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 0.1%.
 - هناك علاقة عكسية بين التداول النقدي خارج المصارف والناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى معنوية 1% وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، فعند زيادة التداول النقدي خارج المصارف بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 0.084 وحدة.
 - أسفر تقدير نموذج أثر القروض بنوعيتها القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل على النمو الاقتصادي إلى:
 - مساهمة المتغيرات المستقلة بـ 98.50% في تفسير تغيرات النمو الاقتصادي، أما النسبة الباقية 1.5% تفسرها عوامل أخرى.
 - وجود أثر إيجابي بين القروض قصيرة الأجل ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى معنوية 5%. فعند زيادة القروض قصيرة الأجل بـ 10% سيؤدي إلى زيادة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 1.11% وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.
 - وجود أثر إيجابي بين لوغاريتم القروض المتوسطة وطويلة الأجل ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى معنوية 5%. فعند زيادة لوغاريتم القروض المتوسطة وطويلة الأجل بـ 10 وحدات سينجم عنه زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1.26 وحدة وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.
 - أظهرت نتائج تقدير النماذج السالفة الذكر إلى ضعف الأثر الذي تمارسه خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي على رغم العلاقة الطردية بينهما، ويرد سبب الضعف بالدرجة الأولى إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات البترولية كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم وصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية الجزائرية إلى المستوى المطلوب من حيث درجة الكفاءة والتقدم كي تساهم بشكل إيجابي أكثر في رفع مستوى الأداء الاقتصادي نظراً لضعف نوعية الخدمات المقدمة، وغياب الثقافة المصرفية جراء الأزمات التي تعرضت لها المنظومة المصرفية.

- من خلال اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية أشارت النتائج إلى أن كل من أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية، التداول النقدي خارج المصارف، القروض المتوسطة وطويلة الأجل، مجموع القروض، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، على تكاملها من الدرجة الثانية وذلك بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي عليها لتثبيت التباين. في حين أظهر ذات الاختبار على تكامل السلسلة الزمنية للوغاريتم القروض القصيرة الأجل ولوغاريتم مجموع القروض عند الدرجة الأولى.
- أظهرت نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر (Granger Causality Test) في المدى القصير على وجود علاقة سببية تتجه من متغيرات الوساطة المالية المصرفية إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي، باستثناء متغيرة أصول الوساطة المالية المصرفية.
- أظهر اختبار علاقة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن كلها قوية وإيجابية .
- أوضحت نتائج تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR التي تكشف عن إمكانية وجود علاقات مستقرة بين القروض والناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأجل القصير ما يلي:
 - استجابة معنوية متبادلة بين متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومتغيرة القروض، وهذا ما أظهرته نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية مظهرة بذلك إلى وجود علاقة طردية بينهما في الأجل القصير (ثلاث فترات)، إذ أن الصدمات الايجابية في أحد المتغيرتين يؤدي إلى ارتفاع مستويات المتغيرة الثانية ولكن بقيم متناقصة.
 - إن تباين الناتج الداخلي الخام الحقيقي $\ln(\text{GDPR})$ يعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، وابتداء من الفترة الثانية تقل النسبة إلى 86.96% مقابل 13.03% الذي يعود سببه إلى متغيرة القروض $\ln(\text{crédit})$ لتصل النسبة في الفترة الثالثة إلى 15.35% التي تعود إلى متغيرة القروض مقابل 74.38% التي تعزى إلى المتغير نفسه.
 - إن التقلبات الظرفية لمتغيرة القروض $\ln(\text{crédit})$ في المدى القصير تتعلق بصدمات القروض نفسها بنسبة كبيرة، حيث أن 90.04% من خطأ التنبؤ في تباين القروض يرجع إلى متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي $\ln(\text{GDPR})$ المقدرة بـ 9.95% خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة

الثانية ترتفع النسبة إلى 91.79% مقابل 8.20% يفسرها متغير الناتج الداخلي الخام الحقيقي لتصل النسبة في الفترة الثالثة إلى 8.14% التي ترجع إلى متغير $\ln(\text{GDPR})$ مقابل 91.85% التي تعود إلى المتغير نفسه.

- دلت نتائج تقدير معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي المحسنة إلى :

1 - وجود علاقة ايجابية تربط الناتج الداخلي الخام الحقيقي بقيمته السابقة لفترة واحدة وكذا القروض الماضية لثلاث فترات حيث جاءت مرونتهما على الترتيب (0.828)، (0.052)، ما يعني أن $\ln(\text{GDPR})$ (-1) و $\ln(\text{crédit})$ (-3) ب 10% يقود إلى ارتفاع GDPR الخاص بالفترة الحالية ب 1.02%.

2 - معامل التحديد $R^2=0.9887$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بما نسبته 98.87%، أما النسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- كما بينت نتائج تقدير معادلة القروض المحسنة إلى :

1 - العلاقة الطردية والايجابية بين القروض الحالية وقيمها المؤخرة بفترة واحدة وبثلاث فترات ، حيث قدرت مرونتهما على التوالي ب (0.651)، (0.299)، أي أن زيادة كلا متغيرة القروض المؤخرة بفترة واحدة و القروض المؤخرة بثلاث فترات ب 10% سيؤدي إلى زيادة القروض الحالية ب 1.02% وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

2 - العلاقة الطردية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والقروض. حيث قدرت مرونته ب (0.001)، فعند زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي ب 10% سيؤدي إلى زيادة القروض ب 0.1% وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

3 - معامل التحديد $R^2=98.15\%$ ، يدل على أن القروض مشروحة بصفة مقبولة بمتغيراتها المفسرة، أما النسبة الباقية 1.85% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

ثالثاً: التوصيات

بناء على النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة توجيه السياسات الحكومية نحو تطوير مؤسسات الوساطة المالية المصرفية في قيادة عملية الاستثمار وإعادة بناء الاقتصاد الجزائري وفق أساليب كفأة .

- ضرورة انتهاج سياسات ناجحة تتمثل بتهيئة بيئة اقتصادية مشجعة تستقطب المدخرات وتشجع الاستثمارات المحلية فضلا عن فسخ المجال للاستثمارات الأجنبية، وذلك بتعزيز فعالية وكفاءة مؤسسات الوساطة المالية المصرفية التي تعمل كقناة بين جمهور المدخرين وبين المؤسسات الاستثمارية والشركات، لذلك فإن الدولة بحاجة إلى تقوية دور القطاع الخاص من أجل تعبئة التمويل الخاص للمشاريع الاستثمارية الكبيرة مثل : الاتصالات، الكهرباء، الصناعات،.... إلخ .
- العمل على نشر الوعي الادخاري بين المواطنين من خلال الحملات الإعلامية المكثفة وإبراز أهميته على المستوى الفردي والوطني، إضافة إلى تعميق الوعي الاستثماري وذلك بتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة.
- العمل على ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في مؤسسات الوساطة المالية المصرفية وذلك بتوفير الاستقرار الاقتصادي والتشريعي والسياسي.
- العمل على خلق مؤسسات مالية مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.
- تحفيز وتعزيز كافة الأنشطة المتعلقة بمؤسسات الوساطة المالية المصرفية بتوجيه استثماراتها نحو القطاعات الإنتاجية لدعم أهداف السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج الداخلي الخام.
- إن الطبيعة الربعية التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري جعله عرضة للصدمات الخارجية، الأمر الذي يستدعي ويتطلب تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة منها القطاع المصرفي بوضع خطط تكوين دافعة لنمو الناتج الحقيقي غير النفطي من دون أن يصاحبها ارتفاع في معدلات التضخم .
- العمل على تشجيع قيام مؤسسات وساطة مالية مصرفية إسلامية وكذا التوسع في فتح نوافذ إسلامية على مستوى المصارف التجارية بما تتوافق مع سلوكيات أفراد المجتمع في تفضيل تعاملاتهم مع الأوعية الادخارية التي تتفق شروطها مع الشريعة الإسلامية .

بعد دراسة هذا الموضوع ومناقشة أهم نتائجه، فإن هذه النتائج نفسها تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- إن هيكلية الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية تكتسي أهمية بالغة في عملها وقدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية خصوصاً من حيث آجالها، فيتباين أثر كل من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب على قدرة المصارف في منح التسهيلات الائتمانية، مما يفتح المجال للبحث في دراسة: **أثر هيكلية الودائع المصرفية على التمويل المصرفي.**
- يسيطر على المنظومة المصرفية الجزائرية المصارف العمومية من خلال أنواعها أو فروعها وكذا حجم القروض التي تمنحها وخصوصاً بعد الهزة التي عرفها القطاع الخاص للمصارف كإفلاس بنك الخليفة، في حين يثبت القطاع الخاص جدارته عالمياً في تقديم أفضل الخدمات، مما يسمح بالبحث في: **أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي.**
- عرف التداول النقدي خارج المصارف تنامياً كبيراً في الجزائر خصوصاً في الآونة الأخيرة وهذا ما أثر بالسلب على الاقتصاد بشكل عام وإدارة السيولة بشكل خاص، مما يفتح المجال في البحث حول: **دور القطاع المصرفي في إدارة سيولة الاقتصاد الجزائري.**
- تعتمد المصارف الإسلامية في تمويلاتها بشكل كبير على الودائع الاستثمارية حيث عرفت الصيغ الإسلامية انتشاراً كبيراً لدى المصارف وإقبالاً من طرف المستثمرين، مما جعل العديد من المصارف العالمية تتبنى صيغ العمل المصرفي الإسلامي التي من شأنها أن تنهض بالنمو الاقتصادي، وهذا مما يدعو للبحث حول: **أثر الودائع الاستثمارية الإسلامية على النمو الاقتصادي.**

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، وتحقيقه ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطاً مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل المطلوب، ولعل من أهم هذه العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج .

وتعد مؤسسات الوساطة المالية المصرفية من أهم مصادر التمويل الداخلية والمتمثلة في ادخارات الأفراد ومختلف المؤسسات والقطاعات. ولا شك أن من أولويات عملها قبول الودائع وإعادة توظيفها في الإقراض لمختلف القطاعات الاقتصادية التي بدورها تسهم في دفع عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

وترى بعض الإسهامات النظرية والتطبيقية لمجموعة من الاقتصاديين والباحثين بوجود علاقة إيجابية بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي.

وتبعاً لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : المقاربة النظرية لخدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها.

المبحث الأول

المقاربة النظرية لخدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي

يظهر الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية المصرفية من خلال توسطها بين وحدات الفئات والعجز المالي، مما يعمل على تحقيق توليد فرص النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، هذه العلاقة خضعت للعديد من الدراسات النظرية والقياسية من طرف مجموعة من الاقتصاديين قصد إثبات طبيعة العلاقة السببية بينهما .

أولاً : الإطار النظري لخدمات الوساطة المالية المصرفية

تعد الوساطة المالية المصرفية جزءاً أساسياً في اقتصاد أي دولة، حيث تتجسد أهميتها في جذب الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد، وتوزيعها على جوانب الاستثمار المختلفة بما يكفل تحقيق النمو الاقتصادي .

1. مفهوم الوساطة المالية المصرفية وأهميتها

1.1. تعريف الوساطة المالية المصرفية : قبل تعريف الوساطة المالية المصرفية سنتطرق لتعريف الوساطة بشكل عام في الاقتصاد ، حيث تعرف الوساطة في الاقتصاد على أنها : " عمل يتضمن التقريب بين الطرفين بقصد الربح".¹

أما الوساطة المالية المصرفية فهي:

- عملية جلب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل : الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد ، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة.²
- العملية التي تقوم بها هيئات مالية متخصصة تسمح بحول علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين إلى علاقة غير مباشرة فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي وبذو الطريقة نصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهم وأهدافهم المستقبلية.³

¹ سامي إبراهيم السويلم، الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي، العدد 10، ص: 01 .

² بن عزوز عبد الرحمان، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص:72

³ وفاء أحمد مجاهد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في المصرف الإسلامي، مجلة الأستاذ، العدد 201، 2012، ص: 836.

1.2. أهمية الوساطة المالية المصرفية: تتجلى أهميتها فيما يلي:¹

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب بالشروط والمدة الملائمة للاتين.
- بدون وساطة مصرفية تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد .
- نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن لمؤسسات الوساطة المالية المصرفية نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- تعمل على زيادة سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً، مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر والعوائد، وبشروط مختلفة للمستثمرين لاستيعاب جميع الرغبات .
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.

2. مؤسسات الوساطة المالية المصرفية: تتكون الوساطة المالية المصرفية في أي دولة من مصارف مختلفة في أنواعها حسب المجال والنشاط الذي تخدمه، وأهم أشكال هذه المصارف نذكر:

1.2. البنك المركزي: وهو مؤسسة نقدية التي ترتفع على قمة النظام المصرفي، يهدف أساساً إلى خدمة الاقتصاد

الوطني في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية²، والحفاظ على الاستقرار النقدي³.

2.2. المصارف التجارية : وهي مؤسسة تعمل في السوق النقدية وتطلع أساساً بتلق ي الودائع القابلة للسحب

لدى الاطلاع أو بعد أجل⁴، ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة وطويلة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية والداخلية.⁵

3.2. المصارف المتخصصة : وتقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً معيناً من النشاط الاقتصادي⁶، ومن

خصائصها أنها لا تتلقى الودائع من الأفراد، وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والمصارف التجارية.⁷

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 01، 2007، ص ص : 13- 14 .

² صبحي تادريس قريضة – مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص : 124 .

³ فائق شقير – عاطف الأخرس – عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص : 18 .

⁴ مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982، ص : 56 .

⁵ محمد السيد سرابا، البنوك التجارية – شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص : 15 .

⁶ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك " المبادئ والأسس "، دار الكندي، الأردن، ط1، 01، 2003، ص : 231 .

⁷ عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة " إدارة البنوك "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص : 97 .

ومن أهم أنواع المصارف المتخصصة ما يلي :

2.3.1. **مصارف الاستثمار:** وهي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة.¹

2.3.2. **المصارف الصناعية:** وتهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية.²

2.3.3. **المصارف الزراعية:** وتقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء الأفراد أو المؤسسات الزراعية.³

2.3.4. **المصارف العقارية:** وتقدم التسهيلات والخدمات المصرفية سواء الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.⁴

2.3.5. **المصارف وصناديق الادخار:** وهي التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.⁵

2.4. **المصارف الإسلامية:** وهي مؤسسات تباشر أعمالها المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.⁶

2.5. **المصارف الشاملة:** وهي التي تحصل على مواردها المالية من كافة القطاعات الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها، وتقدم القروض لكافة القطاعات أيضا، كما أنها تقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية.⁷

2.6. **المصارف الالكترونية:** تعرف على أنها المصارف الافتراضية التي تنشأ لها مواقع الكترونية على الانترنت على النحو الذي تسهل انجاز مختلف العمليات المصرفية التي تنجزها المصارف التقليدية بشكل الكتروني.⁸

¹ محمد الصبري، إدارة المصارف، الدار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2007، ص : 26 .

² خالد أمين عبد الله - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية - محلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ط 01، ص : 23 .

³ فائق شقير - عاطف الأخرس - عبد الرحمان سالم، مرجع سابق، ص : 23 .

⁴ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص : 48 .

⁵ خالد أمين عبد الله - إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص : 24 .

⁶ مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية - نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ، سوريا، 2014، ص : 04 .

⁷ محمد كمال خليل الخزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص : 43 .

⁸ محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية - المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 1431- 2010، ص : 229 .

3. خدمات الوساطة المالية المصرفية

تقدم مؤسسات الوساطة المالية المصرفية التجارية مجموعة متنوعة من الخدمات، وهي تعمل على تطوير مستمر لما تقدمه حتى يتماشى مع المتطلبات الجديدة للعملاء والمشاريع الاقتصادية المختلفة، ويمكن تصنيف الخدمات المصرفية إلى خدمات رئيسية وأخرى فرعية وفق التالي:

1.3. الخدمات الرئيسية: يركز عمل مؤسسات الوساطة المالية المصرفية التجارية على أهم خدمتين وهما:

1.1.3. قبول الودائع : من أبرز خدمات مؤسسات الوساطة المالية المصرفية التجارية قبول الودائع، فالوديعة تمثل التزاماً على المصرف بصفته المودع لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وبهذا الالتزام يعطي الزبون الوديعة وقت ما يشاء أو في الوقت المتفق عليه¹، كما يمكن النظر إليها على أنها تتمثل بالمبالغ النقدية المقيدة في دفاتر هذه المؤسسات والمستحقة للمودعين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات².

وأهم أنواع الودائع التي تقبلها مؤسسات الوساطة المالية المصرفية التجارية ما يلي:

1.1.1.3. الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي الودائع التي يستطيع المودع أن يسحب منها في أي وقت يشاء، ولا تدفع المصارف عادةً فوائد نظير هذه الودائع³.

2.1.1.3. الودائع لأجل : وهي مبالغ لا يجوز سحبها إلا بعد مدة معينة متفق عليها لقاء فائدة بسعر معين⁴.

4.

3.1.1.3. الودائع بإخطار: وهي الودائع التي لا يمكن لصاحبها أن يسحب أي مبلغ منها قبل تاريخ الاستحقاق إلا بعد أن يتم إخطار المصرف بذلك⁵.

4.1.1.3. ودائع التوفير: وهي المبالغ التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، لقاء فائدة بسعر معين⁶.

¹ محمود يونس — محمد عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، مصر، ط 01، ص : 32 .

² عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 11، 2006، ص : 02 .

³ مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص : 209 .

⁴ خالد أمين عبد الله — إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص : 151.

⁵ حسين أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2007، ص : 73 .

⁶ فلاح حسين عداي الحسيني — مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ط 03، ص : 106.

وتفتح الودائع آفاقاً واسعة أمام كل من الأفراد أو النظام المصرفي أو الاقتصاد ككل في تحقيق أهدافهم فيما يتعلق بالأمان^{*}، والسيولة^{**}، والربحية^{***}.

2.1.3. منح القروض: يعرف القرض بأنه: تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.¹

تمنح المصارف التجارية لعملائها أنواعاً متعددة من القروض، كالقروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل هذه الأخيرة شهدت توسعاً ملحوظاً من قبل المصارف، والذي ساعدها في ذلك التطور الحاصل في الأسواق المالية، والقروض التي تقدمها هذه المصارف قد تكون مضمونة بضمان عيني أو بضمان شخصي.² وتتمثل أهم أشكال الائتمان المقدمة من طرف المصارف التجارية في:³

- القرض النقدي .
- فتح الاعتماد .
- عمليات الخصم .
- عمليات الائتمان بالمقابل .
- الائتمان الإيجاري .

2.3. الخدمات الثانوية: بجانب الخدمات الرئيسية تؤدي المصارف التجارية مجموعة واسعة من الخدمات الأخرى الفرعية، نذكر منها الآتي:⁴

■ تمويل عمليات التجارة الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

* الأمان: مدى ثقة المصرف بأن الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء سيتم تسديده في الوقت المحدد .

** السيولة : هي إمكانية تحويل أي أصل من أصول المصرف إلى نقد بأقصى سرعة وبأقل خسارة وبالتالي فإن السيولة تمكنه على تلبية احتياجاته ومواجهة التزاماته اتجاه عملائه .

*** الربحية: هي قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال التوسع في منح الائتمان والاستخدامات طويلة الأجل . لمزيد من الإطلاع يوصى بالرجوع إلى: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط 03، 2006، ص : 11 .

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص : 103 .

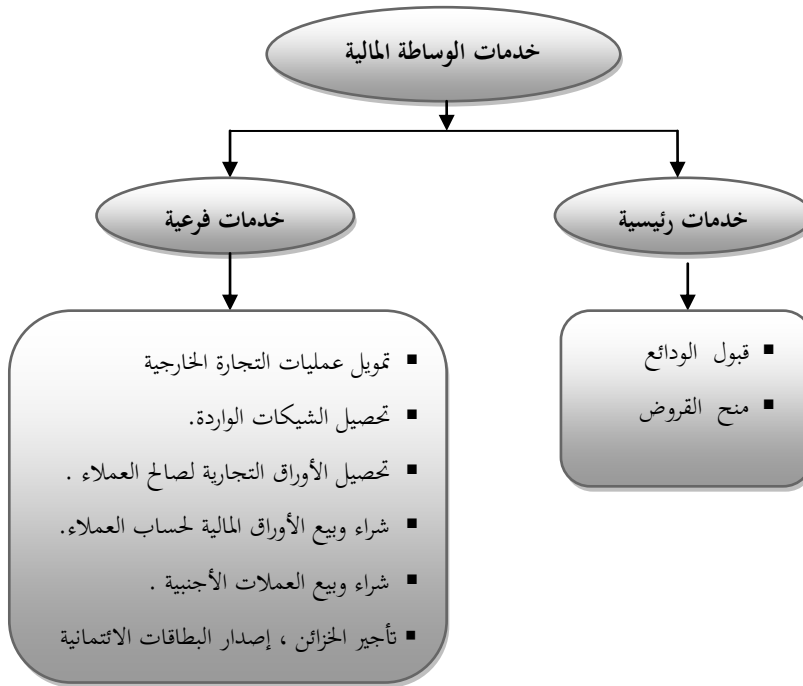
² حسين أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص : 73.

³ خاطر طارق، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك - دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005 - 2006، ص : 14 .

⁴ العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2006 - 2007، ص : 06 - 07 .

- تحصيل الشيكات الواردة من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو تحويل من خلال غرفة المقاصة.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء .
- شراء وبيع العملات الأجنبية .
- تأجير الخزائن .
- إصدار البطاقات الائتمانية .

الشكل 1-1: أنواع خدمات الوساطة المالية المصرفية



المصدر : من إعداد الطالبات ، بالاعتماد على خاطر طارق، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك - دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005 - 2006، ص ص : 13 - 14 .

ثانياً: المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي هدفاً يشير إلى أهميته الاقتصاديين ويسعى إلى بلوغه المسيرين، إذ يعتبر المرآة العاكسة لنشاط اقتصاد أي دولة وإظهار درجة تطورها .

1. علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

1.1. تعريف النمو الاقتصادي: وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي:

— هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي وهو الناتج الصافي الحقيقي.¹

— هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة".² وبعبارة أخرى فالنمو الاقتصادي يعتبر مفهوم كمي يعبر عن الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي، وهذا التوسع يمثل الزيادة الظرفية لإنتاج البلد.³

— هو حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي، وفي متوسط نصيب الفرد فيه*، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وحدثت زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر.⁴

2.1. مفهوم التنمية الاقتصادية : لقد تعدد مفهوم التنمية الاقتصادية عند الاقتصاديين نذكر منها ما يلي:

— هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.⁵

— الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها⁶

¹ بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دلي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص : 67 .

² بن زيدان الحاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، الجزائر، ص : 03 .

³ ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 _ 2009، ص : 37 .

* متوسط (نصيب) الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان. حيث أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية (الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار، و هو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة)، وليست نقدية (الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها) أي استبعاد أثر التضخم. إذن فمعدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي _ معدل التضخم .

⁴ محمد يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص : 302 .

⁵ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص : 50.

⁶ محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص : 82 .

- العملية المرسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه " ¹.

3.1. أوجه تشابه النمو والتنمية الاقتصادية: يتداخل مصطلح النمو الاقتصادي مع التنمية الاقتصادية في جوانب عدة يمكن إيضاحها فيما يلي: ²

○ عملية التغير بالتنمية الاقتصادية واضحة على غرار النمو الاقتصادي وتظهر بالجوانب الكيفية أكثر من الجوانب الكمية .

○ قد يكون التغير في التنمية الاقتصادية يشمل جانبي الكم والكيف ولكن لا تكون في جانب واحد وهو الكيف .

4.1. أوجه اختلاف النمو والتنمية الاقتصادية : بعد التعرض إلى تعريف كلا المصطلحين (النمو الاقتصادي/ والتنمية الاقتصادية) نعرض فيما يلي أوجه الاختلاف بينهما من خلال أهم النقاط الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 1-1: أوجه اختلاف النمو والتنمية الاقتصادية

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضامين	يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الدولة.	التنمية الاقتصادية تعني التغيرات في الدخل والادخار والاستثمار جنباً إلى جنب مع تغيرات تدريجية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.
العوامل	يرتبط النمو بزيادة تدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك ، والإنفاق الحكومي، والاستثمار وصافي الصادرات	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، انخفاض إحصائيات عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين جودة حياة عموم السكان .
القياسات	الكمية : الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .	النوعية: مؤشر التنمية البشرية (HDI)، دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي (GDI)، ومؤشر الفقر البشري (HPI) ووفيات الرضع، ومعدل الإلمام بالقراءة... إلخ
الآثار	يجلب التغيرات الكمية في الاقتصاد	يجلب التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصاد .
الملاءمة	النمو الاقتصادي هو مقياس للتقدم أكثر أهمية في الدول المتقدمة. ويستخدم على نطاق واسع في جميع الدول بسبب أن النمو شرط ضروري للتنمية .	التنمية الاقتصادية هي أكثر ملائمة لقياس التقدم ونوعية الحياة في الدول النامية .
النطاق	يهتم النمو بزيادة في الناتج للاقتصاد .	يهتم بالتغيرات الهيكلية للاقتصاد .

المصدر: من إعداد الطالبات، بالاعتماد على عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998 - 2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خ بوضيعة، بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص : 09.

¹ إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية _ نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص : 07 .

² <http://www.startimes.com/?t=27441251>, 19/02/2015, 23:12.

2. عناصر وقياس النمو الاقتصادي

1.2. عناصر النمو الاقتصادي : يتولد النمو الاقتصادي نتيجة دمج عناصره الأساسية والمتمثلة في :

1.1.2. العمل: تعتبر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين للعمل والقادرين وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.¹

2.1.2. رأس المال: ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءاً من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل. كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية²، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية والاستثمارية.³

3.1.2. التقدم التكنولوجي: وهو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وأن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.⁴

2.2. قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي عادةً من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط من أهمها :

1.2.2. المعاملات النقدية للنمو: والتي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال تحويل كل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالمعاملات النقدية المتداولة. ويعتبر ذلك أفضل

¹ شادي جمال الغرابوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2015، ص : 23 .

² كامل رشيد علي التل، أثر التعليم على النمو الاقتصادي حالة الأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص : 44 .

³ حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 _ 2010، ص : 38 .

⁴ بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغربية_دراسة مقارنة: تونس_الجزائر_المغرب ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010 _ 2011، ص : 70 .

الأساليب المتاحة رغم التخفيضات التي تسجل عليها*، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام عالمياً مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.¹

2.2.2. المعدلات العينية للنمو: يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد استخدمت مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية.... إلخ.

3.2.2. مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف تبعاً لذلك المقياس.²

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى:³

- **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي.
- **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتمثل هذا النمو في كون نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكناً.

3. محددات النمو الاقتصادي: تتعدد محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها نذكر ما يلي:

1.3. الاستثمار: يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل " Solow _ Swan " إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة

* وأهمها: سوء التقدير، وإغفال أثر التضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات.

¹ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 _ 2009، ص: 10.

² ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 13.

³ عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية 1972 - 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010 - 2011، ص: 63.

معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ومن ثم الزيادة في الإنتاج والدخل وهذا سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدولة.¹

2.3. القطاع المالي: يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وبذلك يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي.²

3.3. الإنفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي.³ هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: الأول، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة. الثاني، الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجاباً على المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري.⁴

4.3. كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان نحو الاستغلال الأمثل، فيمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي مستقبلاً.⁵

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص: 12 .

² طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 – 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 95 .

³ عادل زقير، مرجع سابق، ص: 14.

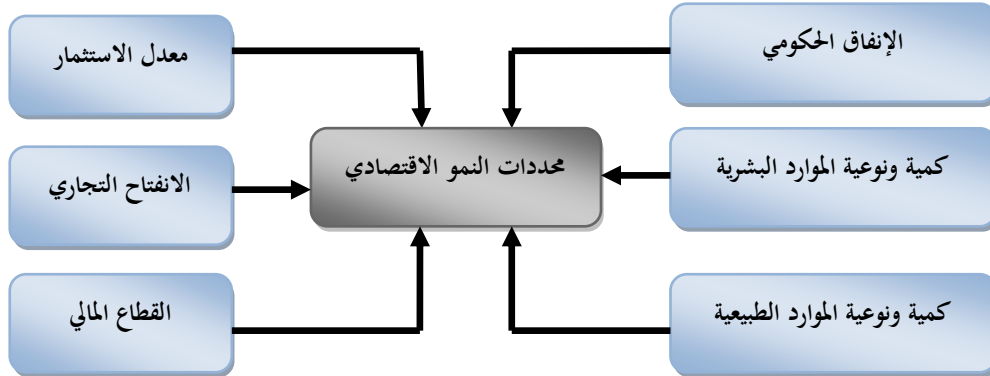
⁴ علي سيف علي المزروعى - إلياس نجمة، أثر إنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد: 01، 2012، ص: 621.

⁵ بناي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص: 8 - 9 .

5.3. الانفتاح التجاري: إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد رأت أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة* وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو ، حيث بينت دراسة Sachs & Warner 1997 "أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بـ 2 % و 5 % نسبة إلى الدول الأخرى¹

6.3. كمية ونوعية الموارد البشرية: قام كل من (Nelson and Phelps 1966، Lucas 1988، Romer 1990 وآخرون) تحليل دور التعليم (تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي، وقد حددت هذه الدراسات طريقتين يستطيع من خلالهما الاستثمار التعليمي المساهمة في النمو. الأولى يستطيع رأس المال البشري المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي، والثانية يستطيع رأس المال البشري المساهمة في زيادة التقدم التقني حينما يسهل التعليم، الابتكارات، اعتماد تكنولوجيات جديدة، وبهذه الطريقة يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية.²

الشكل رقم 2-1: محددات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المراجع السابقة ذات العلاقة بمحددات النمو الاقتصادي، ص ص 12 إلى 14.

ثالثاً: المقاربة النظرية لعلاقة خدمات الوساطة المالية المصرفية بالنمو الاقتصادي

تحتل قضية خدمات الوساطة المالية المصرفية ودورها في النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في أدبيات الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر، والمؤكد أن هذا الدور لا يكون بشكل مباشر بل من خلال بعض القنوات الوسيطة، والتي عادة ما ترد كمؤشرات محتملة في معدلات النمو الاقتصادي.

* مؤشر الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

¹ حاج بن زيدان، مرجع سابق، ص ص : 18 _ 19 .

² عادل زقير، مرجع سابق، ص : 16 .

1. قنوات تأثير الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

رغم تعدد هذه القنوات يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1.1. خلق نقود الودائع : تحدث عملية خلق النقود عندما يقوم المصرف ما بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها القطاع المصرفي¹، فتقتطع منها الاحتياطي القانوني وما تبقى تقرضه من جديد وتستمر عملية الإقراض حتى يصبح المبلغ الذي تقرضه المصارف نظرياً صفرًا². حيث توجه هذه الأخيرة عملائها للاستثمار في عدة مجالات منها تكوين محفظة الأوراق المالية الخاصة بالمصرف، عمليات الإقراض والتسليف ومجالات أخرى متعددة، هذه المجالات تتولد عنها زيادة في حجم الاستثمارات مما يترتب عليها ارتفاع في مستوى الإنتاجية والدخول مما يحقق تحسن في النمو الاقتصادي³.

2.1. العرض النقدي : تظهر قاعدة العرض النقدي* من خلال ما توفره الوساطة المالية المصرفية من تسهيلات ائتمانية تساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي** للدولة⁴.

3.1. تسهيل المعاملات : بإمكان الوساطة المالية المصرفية العمل على التطوير من تخصيص الابتكارات التكنولوجية والنمو الاقتصادي من خلال أنها تدعم التخصص في إبرام الصفقات مع الأعوان الاقتصاديين مما يدفعهم لتطوير الابتكارات التكنولوجية وهذا ما أقره آدم سميث*** فلقد بيّن أن تقسيم العمل والتخصص يعتبر العامل الرئيسي لتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى مساهمتها كوسيط بين المقرضين والمقترضين في تخفيض تكاليف المعاملات من حيث توفير المعلومات⁵.

¹ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط 01، 2008، ص : 104.

² سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص : 62.

³ محمد إليفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي - حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، 2004-2005، ص : 58.

* يعرف العرض النقدي بالمفهوم الضيق بـ M1: وهو مجموع النقود القانونية والودائع تحت الطلب، أما بالمفهوم الواسع بـ M2 وهو: M1 مضافا إليه شبه النقود (ودائع التوفير والودائع لأجل).

** هذه الرؤية تبناها كل من: Tobin 1965 و Marini et boeg 1998 و Fisher 1997 في أهمية النقود في الأنشطة الحقيقية من خلال توفير وتسهيل عملية التبادل الداخلي .

⁴ مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 1433 - 2012، ص : 75 .

*** " آدم سميث " : اقتصادي وعالم اسكتلندي من أبرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم " 1776.

⁵ بالهادية عبد الله، أثر الوساطة المصرفية على النمو الاقتصادي المستديم دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1970 - 2006، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص : 85 .

وقد أضاف كل من Greenwood و Smith (1995) إيجاد وساطة مصرفية للمبادلات أقل تكلفة (من حيث المعاملات والمعلومات) من شأنه أن تسمح لتوسيع إمكانية الإنتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجية عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص، وبالتالي ظهور أنواع كثيرة من السلع، وعليه فالوساطة المالية المصرفية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي .

وبين Mckinnon (1973) أن في حالة عدم وجود وساطة مصرفية، من الصعب تمويل مشاريع ذات تقنيات إنتاج فعالة، إضافة إلى ذلك، وبما أن الادخار يعد مصدر كل الاستثمارات، وأن تراكم رأس المال هو مصدر النمو، أصبح من الضروري تطوير الوسائل التي من شأنها زيادة جلب الادخار.¹

4.1. تعبئة المدخرات: إن تجميع المدخرات من قبل الجمهور تعتبر العملية الرئيسية الثانية للقطاع المصرفي، وبدون نجاح المصارف في جذب الودائع فإنها لن تنجح في دورها الاقتصادي القائم أساساً على منح الائتمان وتوفير السيولة اللازمة لوحدة العجز المالي في الاقتصاد، فالمصارف تعمل على تحقيق التوازن بين عرض وطلب الأموال في الاقتصاد، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.²

5.1. السيولة : تعكس سيولة مؤسسات الوساطة المالية المصرفية قدرتها على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت من ناحية، والإيفاء برغبة المودعين عند السحب من ناحية أخرى، فتوفر السيولة على مستوى المؤسسات المصرفية يجعلها قادرة على المساهمة في زيادة المشاريع الاستثمارية من خلال القروض الموجهة لها مباشرة، أو من خلال القروض الاستهلاكية التي بدورها تعمل على تنشيط الطلب مما ينعكس بالإيجاب في توسيع المشاريع الاستثمارية، ومن ثمّ زيادة فرص التشغيل ورفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.³

6.1. تنوع المخاطر: تعمل المصارف على توظيف أموالها بتنوع محفظة المستثمر، كما تدفعه إلى الاستثمار في المشاريع ذات الخطر المرتفع (المتميزة بالأجل الطويل) ولكن ذات عائد مرتفع، الأمر الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.⁴

¹ قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013 – 2014، ص : 104 .

² مرام تيسير مصطفى الفراء، مرجع سابق، ص : 75 .

³ جميلة يحيى صحراوي، أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن 1979-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص : 25 .

⁴ قانوني حبيب، مرجع سابق، ص : 102 .

2. النظريات المحددة لعلاقة الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي

في ظل أدبيات الفكر الاقتصادي يمكن عرض لأهم المدارس التي فسرت علاقة الوساطة المالية (باعتبار الوساطة المصرفية جزء منها) بالنمو الاقتصادي، ضمن ثلاث مدارس وهي :

1.2. المدرسة الهيكلية للتمويل

منذ ستينات القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني زيادة الأموال المتاحة للاستثمار¹.

من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعاً لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات وتراكم رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى².

كما تعمل مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقد في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج³. إذا وفقاً لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقد لا يقل أثر عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، محدثاً زيادة طردية في الإنتاج ومن ثم نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي⁴. هذه الرؤية عالجها عدد كبير من الاقتصاديين أمثال:

❖ Patrick 1966: الذي يرى أن توسع النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي، عندما تكون الخدمات

المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد⁵.

¹ IbrahimAlomr, Ability of financial system to reduce poverty, MPRA Munich Personal Repec Archive, 2009, P : 07.

² بوغزالة نجل، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 - 2016، ص : 153 .

³ مرام تيسير مصطفى الفراء، مرجع سابق، ص : 50.

⁴ بوغزالة نجل، مرجع سابق، ص : 153 .

⁵ عمار خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970-2008، ورقة بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص : 04 .

❖ Gold Smith 1969: يرى أن من الممكن جعل الوحدات الاقتصادية حرة من خلال عدم فك العلاقة ما بين مالكي الادخارات واستثماراتهم، لأنه في حالة غياب الأدوات المالية تتساوى الوحدات الادخارية والاستثمارية وفي حالة وجود الأدوات المالية فإن وحدات العجز يمكن أن تكون أكبر أو أقل من وحدات الفائض، أي أن أهمية وجود المؤسسات والأدوات المالية تكمن في أن المدخرات لا تستثمر داخل الوحدات الاقتصادية بل تنقل إلى الوحدات الاستثمارية عبر الأدوات المالية المستخدمة، سيحصل المدخرون من خلال هذه العمليات على عائدات ادخاراتهم وهذا بدوره إلى زيادة من خبرتهم نتيجة للحوافز المقدمة لهم إضافة لحوافز الادخار نفسه، ومن جهة أخرى ستزداد الاستثمارات نتيجة لذلك، مما يؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.¹

2.2. مدرسة التقييد المالي

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات الوساطة المالية المصرفية في النمو الاقتصادي من خلال القول بأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة وسقف القروض ونسب الاحتياطي تؤثر سلباً وبدرجة كبيرة على تكوين رأس المال الوطني.²

ومن ثم فإن النمو الاقتصادي يتطلب تحريراً لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي، من شأن ذلك ترك الأدوات النقدية وخاصة سعر الفائدة تتحدد تلقائياً من خلال قوى السوق للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات، انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الدخل .

فالفكرة التي دافع عنها Mckinnon بقوة من خلال دراسته النظرية تتمثل في :

-إن تحرير الفائدة المتوافق مع انخفاض معدلات التضخم من شأنه تحفيز تراكم رأس المال وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تسمح أو تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن ثم تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس الأموال واقتصار الاستثمارات على هذا الجانب فحسب وهو ما يمثل تقييداً لنمو الاستثمار، لهذا

¹ بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016، ص ص : 122 - 123 .

² مرام تيسير مصطفى الفراء، مرجع سابق، ص : 51 .

السبب كانت دعوة Mckinon صريحة للدول النامية خصوصاً بضرورة تحرير قطاع الوساطة المالية من القيود الكمية والتنوعية قدر المستطاع كشرط ضروري لعملية النمو الاقتصادي.¹

هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف، أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان.² وبناء على ذلك فإن تحرير الأدوات المالية من وجهة نظر مفكري هذه المدرسة لتصل إلى أسعارها الحقيقية التنافسية سيكون له أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي قصير وطويل الأجل.³

3.2. مدرسة نماذج النمو الداخلي

تهدف هذه المدرسة أساساً إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق⁴، فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كعامل ومحدد من محددات النمو الاقتصادي.⁵

وأول هذه المحاولات كانت من طرف الاقتصادي Pagano 1993 وذلك باستخدامه نموذج يفترض أن المدخرات تتحول إلى استثمارات في اقتصاد مغلق في حالة وجود وساطة مالية كفؤة فيما عدا جزء يتسرب بسبب المعوقات المؤسسية في مرحلة الوساطة المالية، ولهذا فإن مؤسسات الوساطة المالية يمكنها أن تؤثر في الإنتاج القومي والنمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من التسرب بين الادخار والاستثمار والذي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال.⁶

كما كانت هناك العديد من الدراسات التي استخدمت نماذج النمو الداخلي منها :

¹ بوغزالة محمد نجلاء، مرجع سابق، ص : 154.

² Ibrahim Alomr, cit,2009, p: 06.

³ بوغزالة محمد نجلاء، مرجع سابق، ص : 154.

⁴ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص : 79 .

⁵ Alomar Ibrahim, cit, 2009 , P ; 10.

⁶ Pagano Marco, "Financial Markets and growth, An overview", European Economic Review, Vol 37, 1993, pp 613- 622.

- ❖ دراسة Greenowod & Jovanovic من خلال تطبيق نموذجاً عاماً للتوازن واستخلاصاً أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائياً على زيادة حجم المدخرات.¹
- ❖ في حين اهتمت دراسة قام بها (Greenowod & Smith Brue) بتطبيقها لنموذج داخلي للنمو بالكيفية التي تساهم فيها الوساطة المصرفية في عملية التخصيص والتوسع في الإنتاج من خلال جلب تقنيات فعالة، الأمر الذي يجعل المستثمر يقوم بإنتاج مجموع السلع التي هو في حاجة إليها، وبالتالي التقليل من تكاليف المعاملات والتبادلات، مما يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي.²
- ❖ من جهتهما أوضح (Bencivenga & Smith) من خلال تطبيقهما لنموذج تداخل الأجيال المبني على نموذج (Dramand and Dybving) دور الوساطة المصرفية في رفع كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي. كما توصلوا إلى أن زيادة الادخار لدى وسطاء الماليين له أثر فعال على دالة الإنتاج. ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل والمواءمة بينهما.³
- ❖ أما King و Leving فقد استخدموا نموذجاً داخلياً للنمو لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين من خلال قدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشاريع محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك. هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات الوساطة المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة في الإنتاج ومن ثم رفع معدل النمو.⁴

¹ Greenwood Jermy and Boyan Jovanovic, "Financial develop ment growth, And the distribution of income", Journal of political economy, vol 98,N5, Part 1,oct 1990, pp :1076-1107

² Jeremy Greenwood and Bruce D smith,," Financialmarkets in development, and the development of financial markets" , Journal of Economic Dynamics and Control , vol 21, 1997,p: 145-181.

³ Bencivenga and Bruce smith, 'Financial intermediation and endogenous growth", Review of economic studies Vol 58, 1991, PP: 195-209.

⁴ Robert.G. King and Ross Lvine, " Finance and growth: Schumpe ter Might be Right",The quarterly journal of econo mics , vol 108,N 3, Aug 1993, PP: 717-737.

المبحث الثاني

قراءة الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وذلك بالتعرض لأهم المؤسسات وأجهزة القطاع المالي والتي من أبرزها المؤسسات المالية المصرفية وتحديد أثارها على النمو الاقتصادي. وعلمية سيتم التعرض في هذا المبحث إلى مراجعة للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذا عرض الاستنتاجات التي تم استخلاصها من قبل المجموعة الباحثة موضحةً فيها الإضافة التي قدمتها الدراسة على الدراسات السابقة .

أولاً: قراءة الدراسات السابقة

تم الاستعانة بعدة دراسات في مجال القطاع المالي والمصرفي ودوره في تمويل النمو الاقتصادي وذلك لتحقيق أغراض البحث، وسيتم التعرض لها كل على حداً فيما يلي :

1. دراسة : King . R. G . Levine (1993)¹

تمحورت دراسة هذين الباحثين إلى دراسة العلاقة بين الوساطة المصرفية والنمو الاقتصادي، حيث كانت عينة الدراسة متكونة من 80 دولة خلال الفترة الممتدة 1960 – 1989. واعتمدت دراستهما على ثلاث متغيرات أساسية للوظيفة المالية وهي :

- العمق المالي: وهو عبارة عن نسبة مديونية القطاع المالي إلى الناتج الداخلي الخام أي (المطلوبات السائلة / الناتج الداخلي الخام)
- الوظيفة المصرفية: وهي عبارة عن نسبة مجموع كل من القروض المصرفية والقروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنك المركزي إلى الناتج الداخلي الخام .
- أهمية تمويل القطاع الإنتاجي: وهي عبارة عن نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام .

كما ووظفا الباحثان عدة مقاييس للنمو الاقتصادي منها: متوسط دخل الفرد، ومتوسط التعليم، ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية .

ومن خلال معدلات التقدير والتي ربطها الباحثان بمستوى التنمية في كل بلد، استطاعا تقسيم الدول إلى أربع (04) مجموعات: بلدان غنية جداً، بلدان غنية، بلدان فقيرة، بلدان فقيرة جداً.

¹ King . R. G . Levine, " Finance entrepreneurship and growth : theory and evidence " journal of Monetary Economics , vol 32, 1993,pp: 513 – 542 .

والنتيجة التي خرج بها الباحثان من خلال دراستهما هي أن كل المتغيرات المالية ذات معنوية في حدود 5 % خصوصاً متغير العمق المالي والذي يفسر 20 % من النمو الاقتصادي، والذي اعتبره الباحثان أن المتغير القادر على التنبؤ بالنمو الحقيقي خلال فترة الدراسة، وعليه استنتجا أن المتغيرات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حيث يبدو أن الوساطة المالية هي المفتاح المهم للنمو الاقتصادي .

2. دراسة جاسر محمد سعيد الخليل (2004):¹

هدفت الدراسة إلى البحث في علاقة السياسة الائتمانية بالاستثمار الخاص خلال الفترة 1972-2001، وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته. من خلال طرح الإشكال التالي: ما دور سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين في تدعيم وتوجيه الاستثمارات الخاصة ؟

اعتمدت الدراسة على أسلوب مقارنة المتوسطات وأسلوب تحليل المرونة وكل من نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ونموذج سببية جرانجر، حيث استخدم في تطبيق هذا النموذج برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبرنامج التحليل القياسي SHAZAM.

واستنتج الباحث بأهمية دور النمو الاقتصادي في القطاع المصرفي وأهمية زيادة عدد العمال في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي. وخلص إلى أهمية التركيز على توجيه الجهود نحو تنمية محفزات الطلب على الاستثمار من خلال تدعيم البيئة والبنية التحتية الاستثمارية، جنباً إلى جنب مع زيادة التسهيلات المترافقة مع تفعيل السياسات الائتمانية بما يتيح التخصيص والاستخدام الأمثلين للمصادر المالية التي يتحكم بها القطاع المصرفي في تعزيز الاستثمار الخاص .

3. دراسة: Beck Thorsten and Levine . Ross (2004)²

بحثت هذه الدراسة في أثر كل من السوق المالي والقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لـ 40 دولة للفترة (1976 – 1998)، وذلك استخدام طريقة المربعات الصغرى (LOS) بحيث تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، بينما تم قياس تطور السوق المالي من خلال معدل الدوران، أما تطور القطاع المصرفي فقد تم قياسه بنسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أضيفت للنموذج مجموعة من المتغيرات التحكومية المتمثلة في: التضخم ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط عدد سنوات التعليم، وقيمة السوق السوداء، ونسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص ص : 01 – 241 .

² Beck. T and Levine . R, " Stock Markets, Banks and Growth Panel evidence", Journal of Banking & finance, vol 28, 2004,P: 423 – 424.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من تطور السوق المالي وتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث يقدم كل منهما الخدمات المالية للاقتصاد بشكل مستقل ومكمل لبعضهما البعض .

4. دراسة جمعون نوال (2005) :¹

تهدف الدراسة إلى عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، حيث تمحورت الإشكالية كالآتي : إلى أي مدى يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ؟ معتمدةً على مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي .

وقد تبين من خلال التحليل على أنه بالرغم من كل مراحل الإصلاح التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه لازال يتخبط في مشاكل عديدة أهمها: غياب التقنيات المتطورة للإعلام الآلي في المؤسسة المصرفية ونقص التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية ونظام الدفع لا يزال جامدا وغير فعال ولا يتماشى ومتطلبات العولمة. بالإضافة إلى أن الدراسة خرجت بتوصيات أهمها : تعزيز سوق القروض المصرفية (بدون فوائد) وتقليل كلفة الوساطة المصرفية، وضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد .

5. دراسة الرفيق يحي محمد (2007):²

تهدف الدراسة إلى أهمية القطاع المصرفي ودور المصارف الإسلامية في التنمية دراسة قياسية لأثر كل من إجمالي أصول المصارف الإسلامية وإجمالي استثماراتها على الإنفاق الحكومي، وكذلك لأثر إجمالي الاستثمارات في المصارف الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2007. حيث طرحت إشكالية الدراسة كالتالي: هل أدت هذه المصارف دورها أم لا ؟ أم أنها تقوم بالعمل فقط من أجل الربح ولا تختلف في دورها عن دور المصارف التجارية .

واعتمدت الدراسة على تقسيم بيانات المتغيرات إلى ربع سنوية بحيث يكون لديه 44 مشاهدة، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS بهدف تحليل أثر التمويل المصرفي (الاستثمارات الإسلامية) على الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أظهرت نتائج تقدير أثر إجمالي الاستثمارات في المصارف الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي إلى أن معلمة إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث ترتبط الاستثمارات بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني أنه كلما زاد إجمال استثمارات المصارف الإسلامية بـ 1% أدى ذلك إلى

¹ جمعون نوال، أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص: 01 – 195.

² الرفيق يحي محمد، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، اليمن، 2007، ص ص: 01 – 42. (ملخص الدراسة من موقع الكتروني)

زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.85%. كما أشارت النتائج إلى أن المتغير المستقل (إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية) يفسر المتغير التابع بما نسبته 98%. أما نتائج تقدير أثر أصول المصارف وإجمالي الاستثمارات على الإنفاق الحكومي إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بما نسبته 91%، كما بينت النتائج إلى أن العلاقة بين أصول البنوك الإسلامية والإنفاق الحكومي علاقة عكسية مما يعني أنه عند زيادة الأصول الخاصة بالمصارف الإسلامية بنسبة 1% ليس له أي تأثير على الإنفاق الحكومي، وفيما يتعلق بمرونة إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية بالنسبة للإنفاق الحكومي فقد كانت ذات دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى $\alpha = 0.05$ ، وفي هذه الحالة كما يظهر بأنه كلما زاد إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1.79%.

وفي الأخير أوصى الباحث بأهمية دمج بعض المصارف الإسلامية مع بعضها البعض أو دمجها مع المصارف إسلامية خارجية حتى تكون قادرة على التمويل للمشروعات ذات الأجل الطويل وبالتالي تسهم في عملية التنمية.

6. دراسة إبراهيم بن صالح العمر، علي شريف عبد الوهاب وردة (2007)¹

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي تقوم به خدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي وأثرها في النمو الاقتصادي بالتطبيق المقارن بين الاقتصاديين المصري والسعودي خلال الفترة 1970-2004. وقد استخدم صاحب الدراسة منهج التكامل المشترك لتقييم العلاقة طويلة الأجل واستخدام تقنية نموذج تصحيح الخطأ ECM لقياس العلاقة الحركية قصيرة الأجل واتجاه السببية بين المتغيرات، وذلك بهدف تبيان أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الاقتصاديين. حيث استخدم الباحثان النموذج القياسي التالي:

$$GDP.G = F\{Labor, Capital, (GI+GC), (Ex+Im)\}$$

حيث أن :

GDP.G : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Labor : حجم العمالة.

Capital : نسبة أرس المال إلى إجمالي الناتج المحلي.

(GI+GC): إجمالي الإنفاق الحكومي (استثماري + استهلاكي).

(Ex+Im) : نسبة إجمالي الانفتاح على العالم الخارجي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

¹ إبراهيم بن صالح العمر - علي شريف عبد الوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص : 01-27.

- ضعف العلاقة الشديدة بين خدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في كل من مصر والسعودية، حيث أن نظام الوساطة المالية في كلا البلدين لم ينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي وهذا يشير إلى ضرورة إعادة النظر في الدور التنموي لقطاع المصرفي في كلا الاقتصاديين، ويرجع ذلك إلى القروض الرديئة بالنسبة لمصر، أما بالنسبة للسعودية فيعود ذلك إلى استغلال السيولة واستثمارها في مجال الودائع الأجنبية مما جعل القطاع المصرفي السعودي يتحول إلى قطاع يستمد ربحيته من تحويل المدخرات بطريقة مباشرة وغير مباشرة للنظام المصرفي العالمي.
- وفي الأخير أوصت الدراسة بعمل المزيد من البحث والدراسة والتمحيص عن السبل الكفيلة بإعادة هيكلة قطاع الوساطة المالية بغرض دمجها في اقتصاديات الدول المعنية ورفع كفاءته لتحقيق له المساهمة القطاعية المنشودة.
7. دراسة بلهادية عبد الله (2009):¹

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين تطور الوساطة المصرفية والنمو الاقتصادي المستديم في الجزائر على المدى الطويل وذلك من خلال اختبار السببية بين مؤشرات الوساطة المصرفية والنمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- يعتبر النمو الاقتصادي تابعاً لمؤشرات تطور الوساطة المصرفية من جانب تخصيص الموارد وليس العكس، فالعلاقة تبدأ من التنمية المالية ذات الأساس المصرفي وتصل إلى النمو الاقتصادي.
 - تعتبر مؤشرات تطور الوساطة المصرفية من جانب تعبئة الموارد تابعة للنمو الاقتصادي عندما يكون هذا قوياً كما أن النمو الاقتصادي يتأثر بهذه المتغيرات بشكل غير مباشرة من خلال تخصيص الموارد، وهو ما يطرح تحدياً يتمثل في تخفيض علاوة التمويل الخارجي حتى يمكن تحقيق نمو اقتصادي.
8. دراسة عمار خلف (2011):²

سعى الباحث من خلال دراسته إلى كشف العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، مستخدماً ستة (06) مؤشرات مصرفية متمثلة في التالي :

- نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي.
- نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي.
- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي .
- الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان.
- أصول المصارف التجارية إلى إجمالي أصول المصارف التجارية مضاف إليها أصول البنك المركزي .

¹ بلهادية عبد الله، مرجع سابق، ص ص : 01 - 170 .

² عمار خلف، مرجع سابق، ص ص : 180 - 194 .

وقد أسفرت الدراسة نتيجة عدم تطور القطاع المصرفي العراقي، كما أنه لم يتمكن من لعب دور المؤثر والفعال في النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة. كما قدمت الدراسة عدة توصيات التي من شأنها تسعى إلى تفعيل دور القطاع المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق وهي: تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد – الحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية للقطاع الخاص في الاقتصاد – تقليل القيود على القطاع المصرفي بمعنى تحرير القطاع المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي – تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.

9. دراسة عودة سيف الدين (2011):¹

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور التنموي للقطاع المصرفي من خلال قنوات التأثير التي ينتقل من خلالها الأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى وجه التحديد قناة السيولة والائتمان (المباشر وغير المباشر)، وقناة حشد الادخار، وقنوات الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين . أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي، مع اتجاه متزايد لمنح الائتمان وتوظيف الأموال محلياً، نتيجة لعدة أسباب أهمها: الأنظمة الحديثة التي أدخلتها سلطة النقد في إطار رقابتها المصرفية، ومن أبرزها أنظمة المعلومات الائتمانية، وتعليمات سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية ورفع نسبة التوظيف المحلي للأموال الخاصة لصالح القطاع الخاص، وتراجع معدلات الفائدة لاسيما وأن النتائج بينت مرونة عالية للائتمان الممنوح بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، كما تبين عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المخصصة له، حيث أن معظم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الخاص. كما أظهرت النتائج نجاحاً كبيراً للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها، هذا القطاع في علاقته بالسوق المالي كما أن له آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الفلسطيني.

10. دراسة طالب عوض ومالك ياسين المحادين (2011):²

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأوضاع والتطورات النقدية في الأردن وكذا دراسة طبيعة العلاقة القائمة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي من خلال طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المتغيرات النقدية على النمو الاقتصادي ؟

وفي هذا الإطار قام الباحثان بجمع البيانات خلال الفترة (1993 – 2008)، وتمثل هذه البيانات على مؤشر النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي (متغير تابع)، أما المتغيرات النقدية (المستقلة) فتمثلة في: الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقد بمفهومه الواسع

¹ عودة سيف الدين، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطنة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011، ص: 01 – 34.

² طالب عوض – مالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، ورقة عمل، مجلة الدراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 02، 2011، ص: 506 – 524 .

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير وهمي يمثل أثر الأزمة المالية العالمية (أزمة 2008).

وتمثلت أهم نتائجها فيما يلي :

- المتغيرات النقدية تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ولها أثر على المتغير التابع .
- وجود علاقة ذات اتجاه واحد من المتغيرات النقدية وعلى معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي وليس العكس.
- أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي الديناميكي بأن أكثر المتغيرات تأثيراً على النمو الاقتصادي كان عرض النقد بمفهومه الواسع M2، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل R^2 الأعلى مقارنة ببقية المتغيرات حيث بلغت 86 %.
- أظهر التحليل القياسي وجود علاقة بين معدل النمو الحقيقي للدخل الفردي والمتغيرات النقدية في الأجل القصير، فقد كان الأثر سالباً لمتغير M2 حيث بلغ حجم هذا الأثر (-13.297) في الأجل القصير، إلا أنها تحولت إلى علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل وقد بلغ معامل الأثر طويل الأجل (0.548).
- أشار معامل المتغير الوهمي والذي يعبر عن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الاقتصاد الأردني (عام 2008) بأن الأثر محدود وليس له دلالة إحصائية.

11. دراسة (Ekpenyong David B, 2011)¹

تبحث هذه الدراسة إلى مدى مساهمة المصارف النيجيرية في النمو الاقتصادي باستخدام برنامج القياس الاقتصادي EViews7، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مثلاً للنمو الاقتصادي، أما باقي المتغيرات الأخرى المستقلة فتمثلت في: الودائع المصرفية، معدل الإقراض، الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الكتلة النقدية M2، التضخم.

وقد استخدم إطار زمني للفترة 1980-2008 في جمع البيانات، ثم استخدام التحليل والارتباط والانحدار لتقييم العلاقة بين المتغيرات، حيث أجري اختبار ديكي فولر المطور لاختبار الاستقرار، واختبار إيجنفالو لتقييم التكامل المشترك، ثم تقدير نماذج تصحيح الخطأ.

ووصلت الدراسة إلى نتيجة أن متغيرات الوساطة المالية هي عوامل تنبؤ ضعيفة للنمو الاقتصادي في نيجيريا حيث قدر معامل التحديد بـ 21% أي متغيرات التي تشكل النموذج يمكن أن تفسر فقط 21% من

¹ Ekpenyong David B, "Banks and Economic Growth in Nigeria", European Journal of Business and Management, Vol 3, No 4, 2011, P: 155-166.

الاختلافات في النمو الاقتصادي، وأرجع النسبة الباقية المقدرة بـ 79% إلى متغيرات أخرى (الموارد البشرية، مستوى التعليم، مستوى التكنولوجيا، الاستقرار السياسي، حالة الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادي...) قد تلعب دوراً أكثر أهمية في النمو الاقتصادي.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

- ينبغي للحكومة أن تعالج على وجه السرعة التحديات التي تواجهها الهياكل الأساسية في البلاد .
- إيلاء الاهتمام الفوري بمستوى التعليم لتحسين نوعية الموارد البشرية في الاقتصاد.
- ينبغي تشجيع المصارف على تقديم المزيد من التمويل للقطاع الإنتاجي (الحقيقي) إذا كان لها تأثير على النمو الاقتصادي.

12. دراسة إزهار عبد الصبار (2012):¹

تمحور إشكالية الدراسة حول: الأداء المتواضع لدور القطاع المصرفي العراقي في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل وجود تدفق نقدي لا يقابله تدفق مادي ويطلق عليه بمعامل الاستقرار النقدي.

وتهدف هذه الدراسة إلى: تحديد مدى درجة الارتباط والعلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ومؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي *، متوسط الدخل الحقيقي للفرد **)، وقياس الضغوط التضخمية في العراق من خلال معامل الاستقرار النقدي * . بالإضافة إلى تقييم دور القطاع المصرفي العراقي من خلال دراسة أهم مؤشرات المعبرة عنه .

وخلصت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة ارتباط موجبة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد، وأثبت الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص فاعليته في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي بنفس الاتجاه وكذلك بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى أن معامل الاستقرار النقدي يظهر وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد العراقي .

¹ إزهار عبد الصبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للفترة (2000 – 2012)، ورقة عمل، مجلة الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، المعهد التقني، كربلاء، المجلد 03، العدد 11، ص ص : 265 – 279.

* يعرف بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة مقيمة بأسعار نفس السنة. ويقاس النمو الاقتصادي من خلال مقارنة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة، ويقدر بالقيمة الحقيقية وذلك لاستبعاد التضخم في الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة هذا الأخير يعني أن الاقتصاد ينمو وليس العكس .

** وهو مقدار ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات أنتجها المجتمع خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة واحدة، ويقاس النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر بمقدار ما يتحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد، أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع الزيادة في الناتج القومي فيبقى معدل دخل الفرد ثابتاً .

وأوصى الباحث إلى ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني داخل البلاد التي ترغب في تطوير إمكانياته من خلال تهيئة قطاع مصرفي متطور وكفؤ إذ يعد هذا الأخير من الضرورات لتشجيع الاستثمارات المحلية من خلال جذب المدخرات المحلية وتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق إلى الداخل .

13. دراسة قنوني الحبيب (2014) :¹

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1962-2012) وذلك باستخدام نموذج MARC Hay بتغيراته الحقيقية والبنكية، وراعى صاحب الدراسة في ذلك تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق .
وتوصلت هذه الدراسة إلى النتيجة التالية:

- أن النظام البنكي لم يصل إلى أن يكون أحد مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، حتى أنه يؤثر بالسلب عليه، خصوصا فيما يتعلق بالوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية والمتمثلة في عملية منح القروض، وذلك يرجع إلى أن القروض الممنوحة غير خاضعة للمراقبة ومسيرة تسييراً عشوائياً، نظراً لاعتمادها على تمويل مشاريع الربح السريع على حساب المشاريع الاستثمارية الكبرى الخلاقة للثروة والمحقة للنمو الاقتصادي.

14. دراسة صالح مفتاح - خاطر طارق (2014) :²

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأساس النظري الرابط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ومعرفة الاتجاه الذي تأخذه هذه العلاقة، حيث تناولت مختلف المدارس التي درست العلاقة بين تطور المؤشرات المالية والنمو الاقتصادي، ثم تطرقت إلى دراسة تطور ونمو المؤشرات المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- أن مؤشرات التطور المالي في الجزائر تعكس قدراً من التحسن، لكن هذا يبقى غير كافٍ قياساً إلى ما شهده نظام الجزائر المالي من إصلاحات وتطورات وتحولات، الأمر الذي يستدعي مزيداً من العمل على تأهيل وتطوير هيكل وأداء هذا النظام وتفعيله.

¹ قنوني الحبيب، مرجع سابق، ص ص : 01 - 388.

² صالح مفتاح - خاطر طارق ، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارته، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014، ص ص : 141 - 161 .

15. دراسة بوغزالة مُجد نجلة (2016):¹

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الوساطة المالية من خلال كل هيأتها في تحفيز النمو الاقتصادي، وإظهار طبيعة العلاقة التي تربط بينهما من خلال دراسة مؤشرات الوساطة المالية وعلاقتها بمؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2014. وتوصلت الدراسة إلى:

- لا توجد علاقة تأثير أو تأثير بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، إنما قد تساهم مؤسسات الوساطة من خلال القروض التي تمنحها للاقتصاد في تفعيل الاستثمارات المربحة ومن ثم النمو الاقتصادي، إلا أن الدور الذي تقوم به وخاصة منها المصارف التجارية لا يزال غير كافٍ ولم يصل إلى المستوى المطلوب.

ثانياً: موقع إشكالية البحث بالأبحاث العلمية السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة تبين :

- اتفاق أغلبها بأهمية خدمات الوساطة المصرفية كون هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في الاقتصاد.
- تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي، غير أنها اختلفت عن باقي الدراسات من حيث الإطار الزمني، وذلك تماشياً مع التغيرات التي حدثت على مستوى النظام المصرفي والمالي الجزائري بالتحويلات التي شهدتها السياسة الاقتصادية للدولة ككل، فقد شهد القطاع المصرفي إدخال إصلاحات متعددة عليه كدعامة أساسية وهامة من أجل إنجاح التحول نحو اقتصاد السوق. فقد مثل قانون النقد والقرض 90 - 10 الصادر سنة 1990 نقطة تحول بارزة في تاريخ المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث كان بمثابة رؤية جديدة لدور ووظائف النظام المصرفي وجعله أكثر قدرة وكفاءة في تمويل الاقتصاد وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .
- إبراز أثر الخدمات الرئيسية للوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي.
- تقاربت الدراسة الحالية مع الدراسات الأنفة الذكر فيما يخص انتقاء متغيرات الدراسة ، حيث تم استخدام المتغيرات الأكثر قبولاً من الناحية النظرية و الأكثر ملائمة مع واقع النظام المصرفي الجزائري خصوصاً فيما يتعلق بإدخال متغيرة التداول النقدي خارج المصارف.
- استفادت الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتمثيل أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي من حيث النموذج المعتمد، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير .

¹ بوغزالة مُجد نجلة، مرجع سابق، ص : 01 - 231.

- تم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد و نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية بخلاف الدراسات السابقة التي كانت في معظمها إما تحليل أو دراسة علاقة ارتباط أو سببية، فيما جمعت هذه الدراسة الأساليب السابقة، إضافة إلى نموذج VAR كأسلوب إحصائي لمعرفة الأثر المفاجئ الذي تمارسه القروض على النمو الاقتصادي باعتبارها الخدمة الأبرز لمؤسسات الوساطة المالية المصرفية والأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي
- بينت جميع الدراسات السابقة أن القروض هي أهم خدمة يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، لذا حاولت هذه الدراسة إظهار أثر القروض في نموذج خاص وبنوعيتها من حيث الأجل (قصيرة الأجل – متوسطة وطويلة الأجل) لاسيما أن أغلب الدراسات تناولت تصنيف مخالف للقروض من حيث القطاع (قروض القطاع العام – قروض القطاع الخاص).

خلاصة الفصل الأول

تناولت الدراسة في هذا الفصل عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالوساطة المالية المصرفية وخدماتها، بالإضافة إلى توضيح المقاربة النظرية لمصطلح النمو الاقتصادي، ثم الإشارة إلى العلاقة بين خدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي وفقاً لما أقرته أهم الدراسات والمدارس النظرية، كل هذا احتواه المبحث الأول ضمن الفصل الأول.

في حين انفرد المبحث الثاني من ذات الفصل إلى استعراض لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات إشكالية الدراسة الحالية، ثم تبيان موقع هذه الأخيرة من الأبحاث العلمية السابقة.

ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

- تقوم بالوساطة المالية المصرفية مؤسسات مالية، تتمثل أهم خدماتها في حصولها على الودائع بمختلف أنواعها وإعادة توظيفها في منح القروض.
- النمو الاقتصادي هو زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية التي تشمل كل هذا إضافة إلى التغيرات التي تحدثها في الهيكل الاقتصادي وفي تركيبة السكان.
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي. وبالتالي فهو محتوى في التنمية الاقتصادية .
- تعددت قنوات التأثير المصرفية في مساهمتها الايجابية للنمو الاقتصادي والتي نذكر منها: خلق النقود، قناة العرض النقدي، تسهيل المعاملات، تعبئة المدخرات، ... إلخ ،
- بيّنت الدراسات النظرية المبكرة الدور الايجابي للوساطة المالية المصرفية، سواء التي عنيت بالترباط الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية والتي تأتي من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتجهيتها للاستثمار، أو تلك التي عنيت بتأثير التقييد المؤسسي للمؤشرات والأدوات المالية على الناتج الحقيقي مؤكدةً أن تلك القيود التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تعمل على تقييد النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن السياسات التحريرية المنغلقة بالنظام المصرفي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية وكمية الاستثمار، كما نجد الدراسات الحديثة للنمو الداخلي التي أكدت أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مرده لعوامل داخلية لذا حاول العديد من الاقتصاديين بإدخال الوساطة المالية كأحد عوامل النمو الاقتصادي .
- اتفقت أغلب الدراسات التجريبية السابقة على مكانة وأهمية خدمات الوساطة المالية المصرفية في مساهمة وتفعيل النمو الاقتصادي.

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

حتى يتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة يتطلب منا تحديد مجتمعتها وعينيتها، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات والمعطيات وكذا التحديد والتعريف بمتغيرات الدراسة وذلك وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، مع الإشارة إلى دراسة وتحليل تطور مؤشرات خدمات الوساطة المالية المصرفية والنتائج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال فترة الممتدة 1990-2015 .

أولاً : مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة . ويتمثل مجتمع دراستنا في النظام المصرفي الجزائري، هذا الأخير سيتم التعرف عليه ضمن التالي .

نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر عقب الاستقلال نظاماً مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً على النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الاستقلال مثل البنك المركزي الجزائري^{*}، والخزينة العمومية^{**}، والبنك الجزائري للتنمية BAD^{***}، إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في شقه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأمين المصارف الأجنبية سنة 1966.¹

^{*} تأسس البنك المركزي الجزائري في 13 / 12 / 1962 بموجب القانون رقم 62 – 144.

^{**} تأسست الخزينة العمومية في 08 / 08 / 1962.

^{***} تأسس البنك الجزائري للتنمية BAD في 07 / 05 / 1963 بموجب القانون رقم 63 – 165 .

¹ ساعد اتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وقبول، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008 – 2009 ، ص : 77 .

وبداية من تلك السنة تأسست مجموعة من المصارف التجارية العمومية وبعضها قام على أنقاض المصارف الفرنسية المؤممة، فظهرت المصارف التالية :¹

- البنك الوطني الجزائري BNA : 1966/ 06/ 13 .
- القرض الشعبي الجزائري CPA : 1966 / 05 / 14 .
- بنك الجزائر الخارجي BEA : 1982 / 03 / 13 .
- بنك التنمية المحلية BDL : 1985 / 04 / 30 .

وأدخل على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها: إصلاحات^{*} 1986، وإصلاحات^{**} 1988، لكن بعد التأكد من عدم جدوى التعديلات التي مست النظام المصرفي خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا النظام حتمياً سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به²، حيث كانت إصلاحات 1990 الأهم وذلك بصدور قانون النقد والقرض 90 - 10^{***} الذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي.³

¹ ساسي فطيمة، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990 - 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 177.

^{*} بموجب القانون رقم 89-12 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وذلك ليوحد عملياً الإطار القانوني الذي يدير النشاط بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها، وبفضل هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك . وللمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: محزري جلال، نحو عصبة القطاع المصرفي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 63 .

^{**} جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات. وبموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية، تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، والأخذ بمبدأ الربحية والمردودية وبإمكان أي مؤسسة مالية غير بنكية القيام بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات محلية أو أجنبية كما للمؤسسات اللجوء إلى الاقتراض من الجمهور على المدى الطويل، كما تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية . وللمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 54 .

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص: 112.

^{***} صدر قانون النقد والقرض في 14 / 04 / 1990 حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة متمثلة في مجلس النقد والقرض، كما تم وضع نظام مصرفي من مستويين من خلال التمييز بين نشاط المصارف التجارية كموزع للقرض ونشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، هذا الأخير أصبح المسؤول عن وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة النقدية بموجب الفصل بين الدائرة النقدية والدائرتين الحقيقية والميزانية، فضلا من السماح بنشاط المصارف والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية. وللمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: حمديش مجيد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص: 94.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 06، 2007، ص ص :

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم القروض بمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية بموجب هذا القانون – أمام القطاع الخاص والأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على المصارف، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية¹، وقد شهدت السنوات اللاحقة صدور عدد من القوانين التي تعدل وتتم بعض نصوص هذا القانون.

وقد بلغ مجموع المصارف العاملة في الجزائر بنهاية شهر مارس 2014 على 20 مصرفاً، اشتملت 06 مصارف عمومية و 14 مصرفاً خاصاً وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية وعربية وأجنبية.²

والجدول الموالي يضم لائحة بالمصارف العاملة في الجزائر ونوعها.

الجدول رقم 1-2 : توزع المصارف العاملة في الجزائر

مصارف محلية *	مصارف عربية		مصارف أجنبية
تجارية	تجارية	إسلامية	تجارية
بنك الجزائر الخارجي	فرنسبنك	بنك البركة	سيتي بنك
البنك الوطني الجزائري	البنك العربي	المؤسسة العربية المصرفية	بنك تاتكسيس
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الخليج	بنك السلام	سوسيتيه جنرال
بنك التنمية المحلية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	–	HSBC
القرض الشعبي الجزائري	–	–	BNP Paribas
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	–	–	Crédit Agricole
ترست بنك	–	–	–

المصدر: موقع اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث. . www.uabonline.org,15/03/2017,12:20 . *جميعها مملوكة من قبل الدولة.

ثانياً : متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها

1 . متغيرات الدراسة:

تستدعي دراسة أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية والمالية وكذلك الدراسات السابقة.

¹ شريفي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 – 21 أكتوبر 2009، ص: 08 .

² القطاع المصرفي الجزائري، تحديث وتطوير مستمران، موقع اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث. زوالا www.uabonline.org,15/03/2017,12:20

1.1. تحديد وتعريف متغيرات الدراسة : الجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 2 - 2 : تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	الاسم	التعريف
المتغير التابع	GDPR	الناتج الداخلي الخام الحقيقي	وهو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة مقدراً بالأسعار الثابتة (الحقيقية)، وهو يعتبر كمؤشر للنمو الاقتصادي. ¹
المتغيرات المستقلة	M2	الكتلة النقدية بالمعنى الواسع	وتتكون من مجموعة وسائل الدفع المتاحة (M1) مضافاً إليها ودائع لأجل (أشبه النقود)، حيث: $M2 = M1 + \text{ودائع لأجل}$. ²
	DEPOT	إجمالي الودائع المصرفية	وتمثل قدرة الوساطة المالية المصرفية على تعبئة الموارد المحلية بمختلف أنواعها حيث يعني ارتفاع هذا المتغير مقدار أكبر من الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. ³
	AB	حجم أصول الوساطة المالية المصرفية	ويقاس هذه المتغير حجم مؤسسات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد حيث يرتبط ارتفاع هذا المتغير بتنوع الخدمات المالية ووجود مستوى عالٍ من التطور المصرفي في الاقتصاد. ⁴
	CF	الحلول النقدي خارج المصارف	وهي تلك النقود القانونية المصدرة من طرف البنك المركزي المتداولة والمستعملة خارج الدائرة المصرفية، ويتحدد هذا المتغير بواسطة عوامل عديدة منها عدم انتشار الثقافة المصرفية بين حائزي النقود، وتفضيلهم عند تسوية المعاملات باستعمال النقود القانونية وتداولها من يد إلى يد. ⁵
	CCT	القروض قصيرة الأجل	وتمثل المبالغ التي تمنح للأفراد والمؤسسات بحيث لا تزيد مدتها عادة عن سنة وتستخدم أساساً في تمويل النشاط التجاري للمنشآت. ⁶
	CLT	القروض متوسطة وطويلة الأجل	وهي القروض الموجهة بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل إجراء تعديلات تؤدي إلى تطوير الإنتاج لغرض التوسع بالإضافة إلى تمويل المشروعات الكبيرة، وتصل مدة هذه النوع من القروض من 5 إلى 7 سنوات. ⁷

المصدر: من إعداد الطالبات.

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 35.

² محمد عبد الواحد جباس، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2003 - 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 93، 2016، ص: 386.

³ بن قبلية زين الدين، مرجع سابق، ص: 141.

⁴ عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص: 184.

⁵ محمد أليفي، مرجع سابق، ص: 58.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 113.

⁷ عادل قائد فارح العامري، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص: 57.

1. 2. تحليل تطور متغيرات خدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي

بعد تحديد متغيرات للدراسة، سنحاول من خلال هذا العنوان تحليل تطور متغيرات المستقلة أولاً ثم تحليل تطور المتغير التابع في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015.

1.2.1. تحليل تطور متغيرات خدمات الوساطة المالية المصرفية

1.1.2.1. تحليل تطور التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2: ويلخص هذا التطور وفق

الجدول التالي:

جدول رقم 2-3: تطور التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 في الجزائر للفترة 1990 – 2015

السنوات	التداول النقدي خ. م. مليار دج	معدل نمو التداول النقدي خ . م. %	الكتلة النقدية M2 مليار دج	معدل نمو M2 %
1990	134.942	12.57	343.005	-
1991	157.200	16.49	415.270	21.07
1992	184.851	17.59	515.902	24.23
1993	211.311	14.31	627.427	21.62
1994	222.986	5.53	723.514	15.31
1995	249.767	12.01	799.562	10.51
1996	290.884	16.46	915.058	14.44
1997	337.621	16.07	1081.518	18.19
1998	390.420	15.64	1592.461	47.24
1999	439.995	12.70	1789.350	12.36
2000	484.527	10.12	2022.534	13.03
2001	577.150	19.12	2473.500	22.30
2002	664.688	15.17	2901.500	17.30
2003	781.399	17.56	3299.500	13.72
2004	874.347	11.90	3644.400	10.45
2005	920.964	5.33	4070.400	11.69
2006	1081.358	17.42	4827.600	18.60
2007	1284.493	18.79	5994.600	24.17
2008	1539.975	19.89	6956.000	16.04
2009	1829.348	18.79	7178.700	3.20
2010	2098.629	14.72	8162.800	13.71
2011	2571.481	22.53	9929.200	21.64
2012	2952.300	14.81	11015.100	10.94
2013	3204.000	8.53	11941.500	8.41
2014	3658.900	14.20	13686.800	14.62
2015	4108.100	12.28	13704.500	0.13

المصدر: Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2012 – 2015)

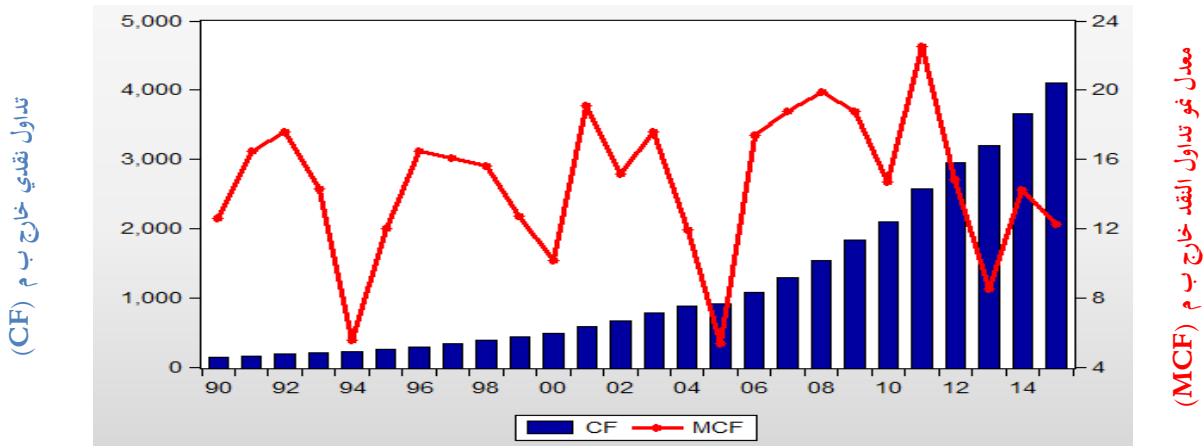
أ.تطور التداول النقدي خارج المصارف: من خلال الجدول السابق رقم 2-2 والشكل الموالي رقم 1-2 نلاحظ أن قيم التداول النقدي خارج المصارف شهدت زيادات مستمرة خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 1990 قيمة 134.942 مليار دج إلى 4 108.100 مليار دج سنة 2015، أي أنها تضاعفت بـ 30 مرة .

" في حين سجلت نسبة التداول النقدي خارج المصارف/ M2 سنة 2015 أعلى نسبة قدرت بـ 29.976%¹ .

وتفسر هذه الزيادات المعتبرة لنسب التداول النقدي خارج المصارف إلى جملة من الأسباب نذكر منها :

- تفضيل التعامل النقدي لدى الجمهور ونقص ثقافته المصرفية.
- غياب الوعي الادخاري واتساع رقعة التعامل في السوق الموازي.
- نقص الثقافة في القطاع المصرفي الجزائري بسبب الأزمات التي حلت به والمتمثلة في إفلاس المصارف الخاصة (بنك الخليفة ، البنك التجاري والصناعي).

الشكل رقم 1-2: تطور التداول النقدي خارج المصارف في الجزائر للفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-2 وبالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

ب.تطور الكتلة النقدية M2: يبين الجدول رقم 1-2 والشكل رقم 2-2 أدناه التطورات الملحوظة التي شهدتها الكتلة النقدية M2، إذ زادت هذه الأخيرة من 343.005 مليار دج سنة 1990 إلى 13704.500 مليار دج سنة 2015، أي أنها تضاعفت بأكثر من 39 مرة.

¹ Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 .

غير أن هذا التطور في معدل نمو الكتلة النقدية M2 لم يكن بنفس الوتيرة خلال الفترة 1990-2015، حيث نجد أن معدل نمو M2 شهد نوعاً من التذبذب في الفترة الممتدة ما بين 1990-1999، والسبب في ذلك يرجع إلى جملة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10، وإتباع الجزائر سياسة تقشفية صارمة تطبيقاً للاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي المتمثلة في برنامج التصحيح الهيكلي* الذي كان هدفه التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية إضافة إلى قلة الاستقرار الأمني في هذه الفترة.

وظل حجم الكتلة النقدية M2 في تزايد حيث انتقل من 2 022.534 مليار دج سنة 2000 إلى 8 162.800 مليار دج سنة 2010، أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة بـ 4 مرات، ويرجع هذا التوسع النقدي الهام إلى عاملين أساسيين هما: "التوسع في الأرصدة النقدية الخارجية والتي ارتفعت من 7.280 مليار دج سنة 1998 إلى 41 794 مليار دج سنة 2005"¹، ونتيجة لتحسن أسعار البترول، بالإضافة إلى الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي** الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي*** الذي يمتد من 2005 إلى غاية 2009، كما نلاحظ تقلص في معدل نمو الكتلة النقدية M2 إلى 3.20 % سنة 2009 بعدما بلغ 16.04 % سنة 2008 ويرجع السبب في ذلك إلى أثر الصدمة الخارجية المرتبطة بالأزمة المالية 2008، والتي أثرت على الوضعية المالية لمؤسسات قطاع المحروقات.

* برنامج التصحيح الهيكلي تجسد في إبرام اتفاقيتين: برنامج الاستقرار الاقتصادي ماي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995، هذا البرنامج تمثل في تخفيض عجز الميزانية، وتحميد الأجور وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة، وتم وضع بعض القروض من خلال إعادة جدولتها سنة 1994. وللمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: كرابي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 08، جانفي 2005، ص:09.

¹ مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008، ص : 117.

** برنامج الإنعاش الاقتصادي: خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار أي 520 مليار دج لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات، من أفريل 2001 إلى أفريل 2004. وللمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى : زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010، ص ص: 200-201.

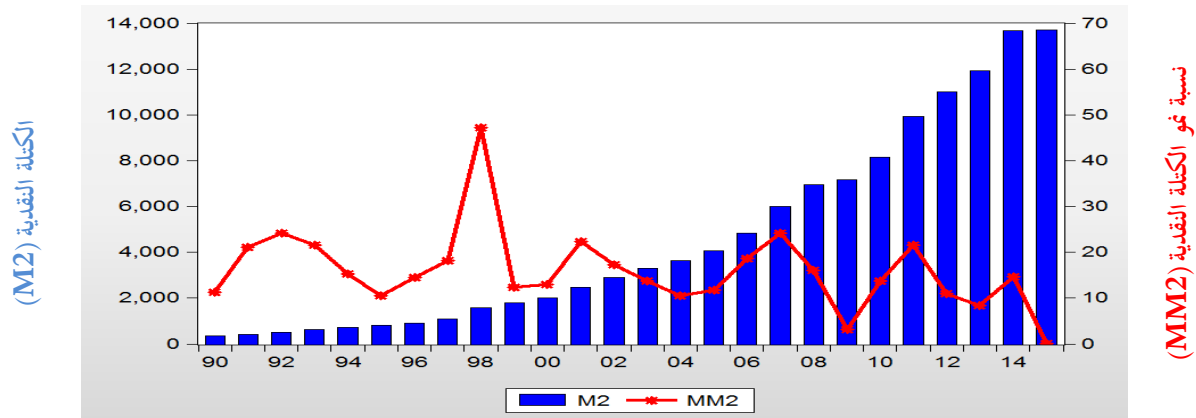
*** البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 وبرنامج الجنوب والهضاب العليا خصص له ميزانية بقيمة 4202.2 مليار دج وهو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، بتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسن الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم وكذلك تطوير الخدمات العامة وتحديثها. وللمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012، ص ص: 254-255.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

أما سنة 2010 فقد سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 تحسناً بـ 13.71 % واستمر هذا الارتفاع سنة 2011 بمعدل نمو قدر بـ 21.64 % نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية .

وابتداء من سنة 2012 إلى 2015 شهدت معدلات نمو M2 تذبذب ملحوظ حيث سجل أدنى مستوياته سنة 2015 بمعدل نمو 0.13 % ويرجع السبب إلى إتباع الجزائر سياسة تقشفية إثر انخفاض مداخل قطاع المحروقات .

الشكل رقم 2-2 : تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر للفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-2 والاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

2.1.2.1. تطور أصول المصارف التجارية وإجمالي الودائع المصرفية : ويلخص هذا التطور وفق الجدول الموالي

:

الجدول رقم 2-4 : تطور أصول المصارف التجارية ومجموع الودائع المصرفية في الجزائر للفترة 1990 - 2015

السنوات	أصول المصارف مليار دج	معدل نمو أصول % البنك	الودائع تحت الطلب مليار دج	الودائع لأجل مليار دج	مجموع الودائع مليار دج	معدل نمو مجموع % الودائع
1990	472.158	27.70	105.546	72.923	178.469	-
1991	720.969	52.67	133.111	90.276	223.387	25.17
1992	754.455	4.64	140.841	146.183	287.024	28.49
1993	859.759	13.95	188.933	180.522	369.455	28.72
1994	1051.619	22.31	196.452	247.680	444.132	20.21
1995	1220.658	16.07	210.775	280.455	491.230	10.60
1996	1395.129	14.29	234.029	325.958	559.987	14.00
1997	1488.992	6.72	254.833	409.948	664.781	18.71
1998	2027.744	36.18	347.570	766.090	1113.660	67.52
1999	2403.205	18.51	368.375	884.167	1252.542	12.47
2000	2441.607	1.59	467.502	974.350	1441.852	15.11
2001	2793.100	14.39	661.400	1235.00	1896.400	31.53
2002	3323.700	18.99	751.700	1485.20	2236.900	17.96
2003	3534.400	6.33	862.100	1724.00	2586.100	15.61
2004	3893.000	10.14	1291.300	1584.00	2875.300	11.18
2005	4209.800	8.13	1516.600	1736.20	3252.800	13.13
2006	5228.900	24.20	2096.400	1766.10	3862.500	18.74
2007	6510.800	24.51	2949.100	1761.00	4710.100	21.94
2008	7287.200	11.92	3425.000	1991.00	5416.000	14.99
2009	7327.300	0.55	3114.800	2228.90	5343.700	-1.33
2010	7988.700	9.02	3539.900	2524.30	6064.200	13.48
2011	9002.400	12.68	4570.200	2787.70	7357.900	21.33
2012	9654.400	07.24	4729.100	3333.60	8062.700	09.58
2013	10320.000	6.89	5018.700	3691.70	8710.400	08.03
2014	11976.400	16.05	5918.000	4083.70	10001.700	14.82
2015	12508.700	4.44	5136.300	4443.40	9579.700	-4.22

المصدر : Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2012 - 2015)

أ. تطور أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية: تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه والشكل رقم 2-

3 الموالي زيادات مستمرة في أصول المصارف التجارية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2015 قيمة

21 508.700 مليار دج مقابل 472.158 مليار دج سنة 1990، أي أنها تضاعفت بـ 26 مرة.

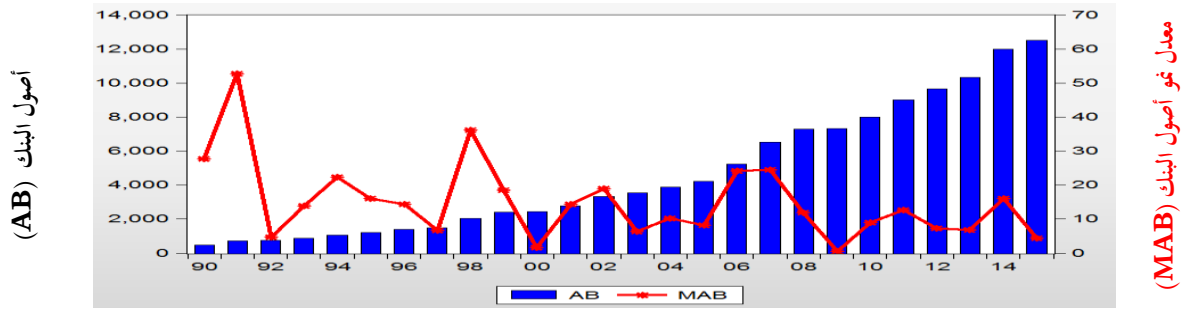
وتشير أعلى فترة نمو لأصول هذه المؤسسات سنة 1991 بـ 52.69 % ويعود ذلك لاستجابتها

لإصلاحات المنظومة المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10-90. أما أدنى نسبة نمو فقد سجلت سنة

2009 بـ 0.55% وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على مؤسسات الوساطة المالية المصرفية

الجزائرية.

الشكل رقم 2-3: تطور أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر للفترة 1990 - 2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-3 وبالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

ب.تطور إجمالي الودائع المصرفية : من خلال الجدول رقم 2-3 والشكل رقم 2-4 وكذا الشكل رقم 2-5 التاليين يتضح أن حجم إجمالي الودائع شهد تطورا ملحوظا، إذ زاد حجم الودائع من 178.469 مليار دج سنة 1990 إلى 579.700 9 مليار دج سنة 2015، أي أنها تضاعفت بأكثر من 53 مرة.

عرفت الودائع المصرفية نموا معتبرا من سنة 1990 إلى 1991 خصوصا الودائع تحت الطلب فقد نمت بمعدل 26.12 % مقابل سنة 1990 وهذا ما يفسر باستجابة مؤسسات الوساطة المالية المصرفية للإصلاحات النقدية المتمثلة في قانون النقد والقرض 90 - 10، وانخفضت سنة 1992 مقابل زيادة نمو ودائع لأجل وذلك راجع إلى إدخال تعديلات على كل من الرسم العقاري والجهاز الضريبي مما أدى إلى تقليص نمو ودائع صغار المدخرين في الودائع تحت الطلب، وحافظت الفترة من 1991-1993 على نمو مجموع الودائع، في حين سجلت سنة 1994 انخفاضا في نسبة النمو حيث قدرت بـ 20.21 % مقابل 28.72 % سنة 1993 و يفسر ذلك بتأثير "جدولة الدين بالجزائر سنة 1994 وقيود صندوق النقد الدولي المتمثلة في :

- تحرير الأسعار من التحديدات الإدارية والدعم المالي للخزينة العامة للدولة.

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة قريبة من 50 % مع تحرير التجارة الخارجية.¹

ثم حافظت مجموع الودائع على الزيادات بذات الوتيرة تقريبا مسجلة سنة 1998 قفزة نوعية بزيادة 448.879 مليار دينار عن سنة 1997 بمعدل نمو 67.52 % ويعود سبب هذه الزيادة إلى زيادة الودائع لأجل سنة 1998

المرتبطة بتأسيس بنك الخليفة واستقطابه للودائع الجديدة.*

¹ محمد بلقاسم حسن مملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 03، 1999، ص : 294.

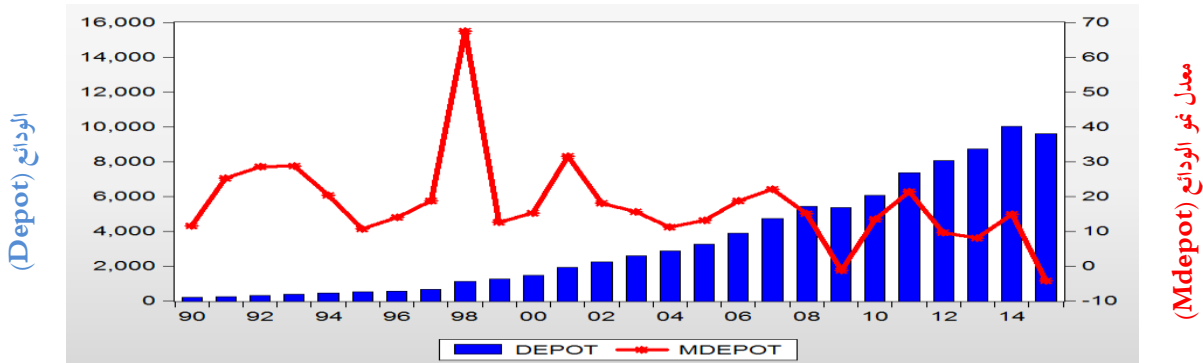
* تأسس بنك الخليفة عام 1998، حيث قبل مضي عام من الإنشاء، انتشرت فروع البنك عبر ولايات الجزائر المختلفة، واتسم البنك بفائدته المرتفعة على الودائع بحيث تحطت نسبة الفائدة 17% مقارنة بفائدة البنوك الرسمية التي كانت تتراوح حينها بين 6 و 7% وهو ما شجع المتعاملين على إيداع أموالهم لدى البنك.

وتميزت الفترة 1998 – 2004 بنمو مستمر لإجمالي الودائع وزيادة حجم الودائع لأجل مقارنة بالودائع تحت الطلب وهذا نظراً للفائدة التي كانت تمنحها بعض البنوك الخاصة على الودائع لأجل حيث لعبت دوراً كبيراً في جذب ودائع الأفراد وتشجيع الادخار.

وابتداء من سنة 2006 كان مجموع ودائع تحت الطلب يمثل الحصة الأكبر من مجموع الودائع مقارنة بالودائع لأجل بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته الودائع الحكومية والموظفة في شكل ودائع جارية (نظراً للارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي شهدته هذه الفترة). فيما سجل معدل نمو إجمالي الودائع تراجعاً بداية 2009 قدر بـ 1.33% وهذا يرجع إلى تأثير أسعار البترول بالأزمة الاقتصادية المالية العالمية 2008، إضافة إلى اهتزاز الثقة في المنظومة المصرفية من قبل الأفراد نتيجة لمخلفات إفلاس بنك الخليفة والبنك التجارية والصناعة.

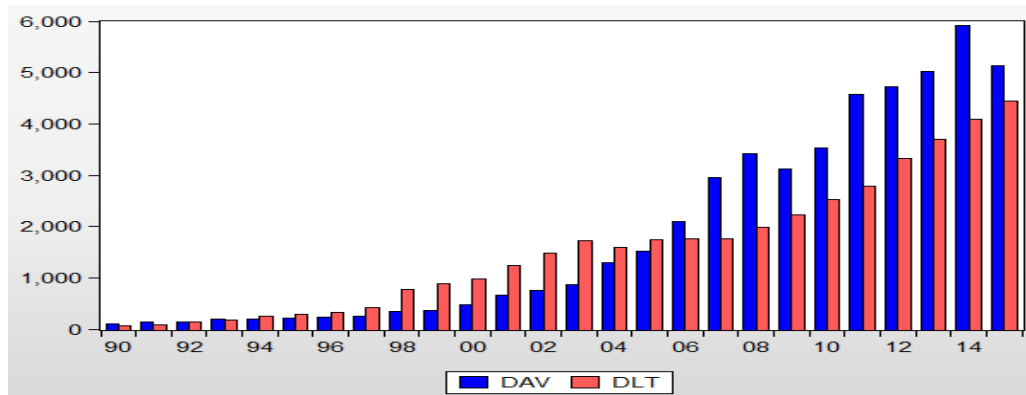
وخلال الفترة 2009 – 2014 حافظت الودائع تحت الطلب على تفوقها مقارنة بالودائع لأجل مع نمو مستمر لمجموع الودائع ويفسر ذلك بتأثير المنظومة المصرفية ببرنامج التنمية للفترة (2009 – 2014) وبداية عودة الثقة نوعاً ما في مؤسسات الوساطة المالية المصرفية (خاصة العمومية). أما سنة 2015 فقد عرفت الودائع أسوأ نسبة نمو لها حيث بلغت (4.22%) وبتراجع كبير في معدل نمو الودائع تحت الطلب (13.2%) وهو ما يفسر تأثير المدخرات المالية بأسعار النفط.

الشكل رقم 2-4: تطور إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر للفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-3 وبالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

الشكل رقم 2-5: تطور الودائع لأجل وودائع تحت الطلب في الجزائر للفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-3 وباعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

3.1.2.1. تطور القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل : هذا التطور لخص ضمن الجدول التالي :

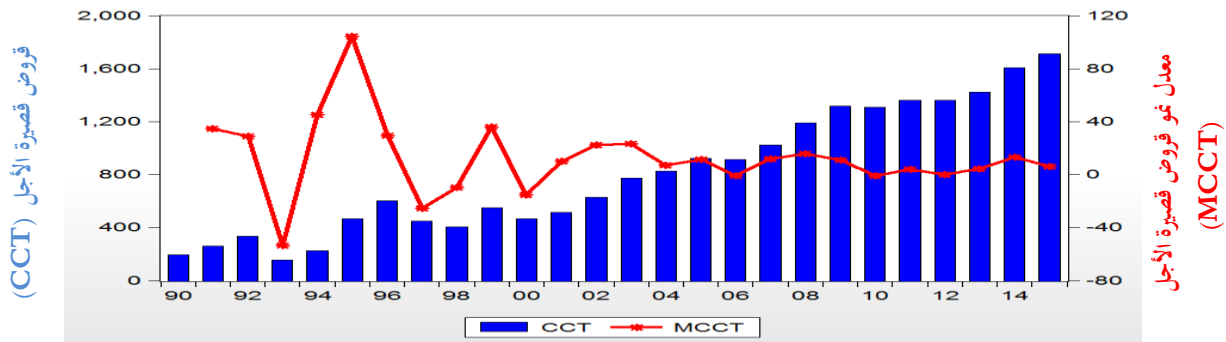
جدول رقم 2-5: تطور القروض قصيرة الأجل – المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر للفترة 1990 – 2015

السنوات	القروض قصيرة الأجل مليار دج	معدل نمو القروض % قصيرة الأجل	القروض م. وطويلة الأجل مليار دج	معدل نمو القروض م. وطويلة الأجل %
1990	193.80	-	53.20	-
1991	260.70	34.52	65.20	22.55
1992	336.60	29.11	71.60	9.81
1993	156.70	-53.45	62.50	-12.70
1994	227.50	45.18	77.30	23.68
1995	465.50	104.62	99.00	28.07
1996	601.90	29.30	174.90	76.66
1997	449.80	-25.27	291.50	66.66
1998	405.80	-9.78	500.40	71.66
1999	552.10	36.05	598.60	19.62
2000	467.00	-15.41	526.70	-12.01
2001	513.30	9.91	565.10	7.29
2002	628.00	22.35	638.80	13.04
2003	773.60	23.18	606.60	-5.04
2004	828.30	7.07	706.10	16.40
2005	923.30	11.47	856.40	21.28
2006	915.70	-0.82	989.70	15.56
2007	1026.10	12.06	1179.10	19.13
2008	1189.40	15.91	1426.10	20.94
2009	1319.70	10.96	1766.80	23.89
2010	1311.00	-0.66	1957.10	10.77
2011	1363.00	3.97	2363.50	20.76
2012	1361.70	-0.10	2926.00	23.79
2013	1423.40	4.53	3732.90	27.57
2014	1608.70	13.02	4895.90	31.15
2015	1710.60	6.33	5566.60	13.69

المصدر: Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 والنشر الإحصائية لبنك الجزائر (2012 – 2015)

أ.تطور القروض قصيرة الأجل : نلاحظ من الجدول أعلاه والشكل الموالي أن القروض قصيرة الأجل عرفت تذبذبات ملحوظة خلال الفترة الممتدة 1990-2000 وزيادات ملحوظة كذلك خلال الفترة الممتدة 2001-2015. غير أن هذا التطور في معدلات النمو لم يكن بنفس الوتيرة وهذا ما أوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 2-6: تطور القروض قصيرة الأجل في الجزائر للفترة 1990-2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-4 وبالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

فمن خلال الشكل أعلاه نجد أن معدلات النمو سجلت ارتفاع خلال الفترة 1990 – 1992، في حين سنة 1993 عرفت انخفاضاً بنسبة 53.44% ويعود ذلك إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية، " حيث جمدت المصارف مبلغ 6 340 مليار دج لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة، فضلا عن 696.5 مليار دج لصالح الحسابات الجارية المشتركة المتأينة من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية " ¹.

أما الفترة الممتدة 1994 - 1996 عادت معدلات نمو القروض قصيرة الأجل للزيادة وهذا يفسر "بحصول الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1 037 مليون دولار انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى يغطي الفترة من 01أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 " ².

لتعرف انخفاضاً قدر بـ 449.80 مليار دج و 405.80 مليار دج في سنتي 1997 و1998 على التوالي ويفسر هذا التراجع بتدني مدخولات الدولة من البترول حيث " قدر أدنى سعر للنفط بـ 12.96 دولار للبرميل

¹ عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 – 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص : 82 .

² بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، ص : 181 .

الواحد سنة 1998¹. أما في سنة 1999 حققت القروض قصيرة الأجل زيادة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وسجلت سنة 2000 انخفاضاً في معدل نموها قدر بـ (15.41-%)، أما في سنة 2001 ارتفع حجم هذه القروض من 513.30 مليار دج إلى 1 710.60 مليار دج سنة 2015 وتفسر هذه الزيادة بالاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر مصحوباً بالارتفاع أسعار البترول وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي.

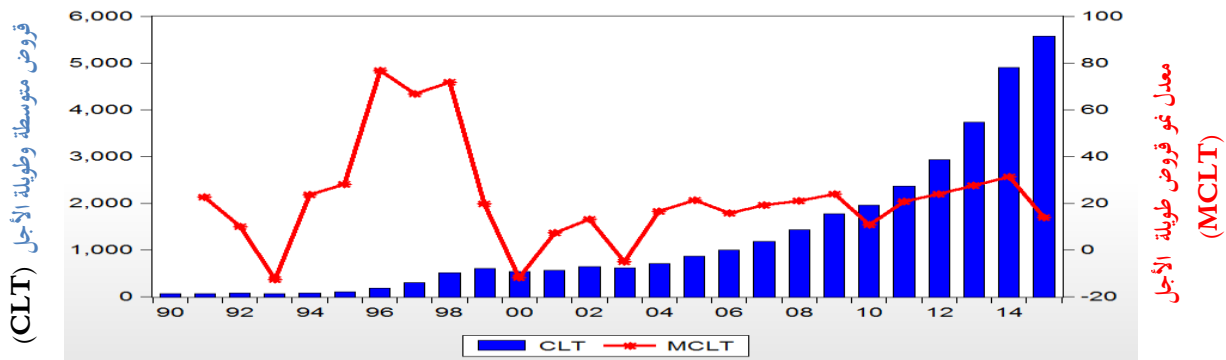
ب. تطور القروض المتوسطة وطويلة الأجل : يظهر من الجدول رقم 2-4 والشكل رقم 2-6 الموالي أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل عرفت زيادات مستمرة خلال الفترة 1990 – 2015 من 53.20 مليار دج إلى 566.60 مليار دج عدا السنوات 1993 بمعدل نمو (12.70-%) "وذلك بسبب أن بنك الجزائر حدد سقوفاً لمجموع القروض التي تمنحها البنوك والتي لا يمكن أن تتجاوز 70 % من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و 60 % بالنسبة للقروض طويلة الأجل. أما فيما يتعلق بأنماط تمويل العملية الاستغلالية فإنه فرض على البنوك إيقاف عملية التمويل عن طريق المكشوفات البنكية"². وسنة 2000 بمعدل (12.01-%) أما سنة 2003 بمعدل (5.04-%)، وتفسر هذه الزيادة باستجابة المنظومة المصرفية بالاتجاه الجديد من خلال قانون النقد والقرض 10-90، هذا التوجه عمل على تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل خصوصاً الموجهة لإعادة تطوير البنية التحتية والعقارات. أما ما يفسر الانخفاض الحاصل لهذا النوع من القروض في السنوات المذكورة إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية^{*} خلال سنة 1993، وإلى الأزمات المصرفية التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية المتمثلة في إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

¹ عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص : 119.

² سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أبريل 2003، عنابة، الجزائر، ص: 171.

^{*} عملية التطهير المالي تتمثل في التطهير المالي لحواظف المؤسسات العمومية من خلال مراجعة مكشوفات المؤسسات العمومية وتحويلها إلى قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال) كما قامت الخزينة العمومية بانسحاب شبه كلي من حلقة التمويل التضخمي وظهور إجراءات جديدة تسمح للمؤسسات العمومية بالتدخل على مستوى السوق المالية أو النقدية بإصدار أسهم وسندات .

الشكل رقم 2-7: تطور القروض المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر للفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-4 وباعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

2.2.1. تحليل تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي: وهذا ما يلخصه الجدول الموالي .

الجدول رقم 2-6: تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفترة 1990 – 2015

السنوات	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
GDPR مليار دج	227.59	225.114	216.248	208.331	210.223	214.733	210.396	213.498
معدل لنمو GDPR %	1.100	4.099	3.799	-0.900	-2.100	1.800	-1.200	0.800

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
239.198	246.852	256.232	263.919	278.699	298.765	311.612	329.997	315.607
5.100	3.200	3.800	3.000	5.600	7.200	4.300	5.900	1.700

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
347.018	355.346	361.032	374.029	384.876	397.962	409.105	424.651	441.212
3.400	2.400	1.600	3.600	2.900	3.400	2.800	3.800	3.900

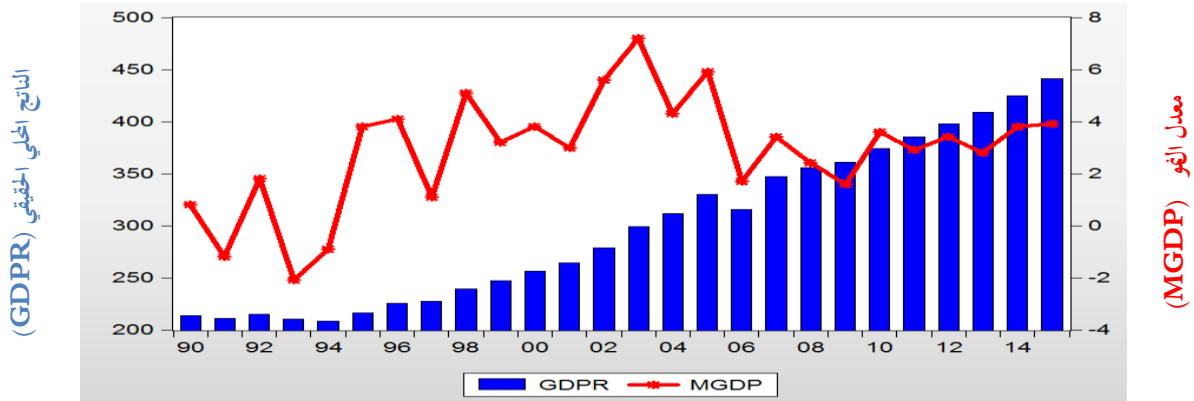
المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي. الموقع <http://dataabank.worldbank.org>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي شهد زيادات ملحوظة خلال فترة

الدراسة حيث سجل سنة 1990 مبلغ 213.498 مليار دج ليتضاعف بـ 441.212 مليار دج سنة 2015.

غير أن هذا التطور في معدلات النمو لم يكن بنفس الوتيرة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي .

الشكل رقم 2-8 : تطو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2015



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2-5 وبالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9

فمن خلال الشكل نجد أن معدلات النمو سجلت انخفاضات خلال الفترة 1990-1994، وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة بهدف الخروج من الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تتطلب مزيداً من التمويل للضائقة المالية آنذاك لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، لكن بسبب الانقلاب الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة*، وانحيار في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منها الناتج الداخلي الخام، وسجل في سنة 1995 نسبة 3.79 % وبدأ بالارتفاع تدريجياً ليصل سنة 2000 إلى 3.80 % بسبب تخطي الجزائر لتلك المرحلة وإعادة جدولة ديونها عن طريق الدعم الذي تلقت من صندوق النقد الدولي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، ولقد عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً مستمراً بوتيرة أسرع بعد سنة 2000 حيث سجل 7.2 % في سنة 2003 ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في دعم النمو عن طريق تبنيها لبرامج الإنعاش الاقتصادي .

أما بالنسبة للفترة 2005 – 2009 فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة حيث كانت أعلى نسبة له سنة 2009 بـ 1.60 % وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 .

* قدر عجز الميزانية العامة بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية، وكذلك انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج للفترة 1992 – 1993.

أما خلال الفترة 2010 – 2015 وتزامناً مع تطبيق الجزائر البرنامج الخماسي لدعم التنمية * 2010 – 2014، فقد سجلت معدلات النمو تزايداً تدريجياً بنسبة 3.6 % سنة 2010 و 3.4 % سنة 2012 حتى بلغ سنة 2015 بـ 3.9 %.

2. طريقة جمع البيانات ومصادرها

1.2. طريقة جمع البيانات: تم الارتكاز على جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة على تقارير بنك الجزائر الإحصائي جوان Bulletin Statistique de la Banque d Algérie 2012، وكذا تقارير بنك الجزائر للفترة 2002 – 2015 والتي تتضمن الوضعية النقدية للمصارف التجارية والتغير في حسابات الودائع والقروض وكذا مكونات الكتلة النقدية، حيث تم عرض البيانات بالدينار الجزائري وهي العملة المستخدمة في أنشطة مؤسسات الوساطة المالية المصرفية وفي عرض بياناتها المالية، وتم تحويل المعلومات المالية المعروضة بالدينار الجزائري إلى المليار دينار جزائري، وهذه التقارير موجودة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر. www.bank-of-algeria.dz.

كما تم الاعتماد على مصادر أخرى من البيانات وهي قاعدة بيانات البنك الدولي، حيث تم أخذ بيانات خاصة بالنتائج الداخلي الخام المقوم بالأسعار الحقيقية بالدينار الجزائري وهي العملة المحلية للجزائر، ولكن تم تحويل هذه المعلومات المالية إلى المليار دينار جزائري، وهذا التقرير موجود على موقع البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم. (World développement). <http://dataabank.worldbank.org>.

ثالثاً: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

1. البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على مجموعة من البرنامج منها برنامج Excel وبرنامج القياس الاقتصادي النسخة السابعة (EViews 7).

* البرنامج الخماسي لدعم التنمية 2010-2014: يهدف بشكل أساسي إلى استكمال ما بدأ به سنة 2001، حيث خصص له ميزانية قدرت بـ 21124 مليار دج مما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ويشمل جزأين، الأول برنامجاً جارياً إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي، والثاني برنامج جديداً بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي. ولمزيد من الاطلاع يوصى بالرجوع إلى: صالحي ناجية-مخناش فتية، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام، مداخلة مقدمة في مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص: 09.

2. الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة

1.2. الانحدار الخطي المتعدد: يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع المؤلف من n من المشاهدات والمتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \dots, X_k)$ والحد العشوائي μ_i . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:¹

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \mu_i \dots \dots \dots (01-2)$$

$$y_i = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{ij} + \mu_i \dots \dots \dots (02-2)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, n$$

حيث أن: $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k)$ معلمات الانحدار. μ_i : الخطأ العشوائي للملاحظة رقم i .

n : عدد المشاهدات.

وتكون لدينا n من المعادلات يمكن صياغتها في صورة مصفوفات كما يلي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_0 \\ \mu_1 \\ \vdots \\ \mu_n \end{bmatrix} \dots \dots \dots (2-03)$$

$$Y = X \beta + \mu$$

حيث أن:

Y : متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X : مصفوفة أبعادها $(n \times k + 1)$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة يحوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح يمثل الحد الثابت.

B : متجه عمودي أبعادها $(k + 1 \times 1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

¹ حسين علي بختيت - سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص: 135 - 136.

μ : متجه عمودي أبعادها $(n \times 1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

ويستند نموذج الانحدار المتعدد والمبين في المعادلة (2-03) على عدة افتراضات وهي:¹

1. إن كل ملاحظات موجه المتغير العشوائي μ لها وسط مساو للصفر. $E(\mu) = 0$
2. تكون تباينات الأخطاء العشوائية متجانسة بالنسبة لكل الملاحظات، أما التباينات المشتركة فهي معدومة بالنسبة لكل الملاحظات المختلفة. أي: $E(\mu\mu) = \delta^2 In$ حيث: In هي مصفوفة الوحدة.
3. تكون قيم المتغيرات المستقلة X_{ij} غير عشوائية، أي أن X مصفوفة غير عشوائية، كما أنه لا توجد أية علاقة خطية صحيحة فيما بين المتغيرات المستقلة X_{ij} . أي أن: $Rank(X) = k \leq n$.
4. تتبع الأخطاء العشوائية قانون التوزيع الطبيعي المتعدد أي أن: $U \sim IN(0, \delta^2 In)$. حيث أن مصفوفة التباين - التباين المشترك للأخطاء كما يلي:

$$E(uu)' = \begin{bmatrix} \sigma^2 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \sigma^2 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & \sigma^2 \end{bmatrix} = \sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 1 \end{bmatrix} = \delta^2 In$$

2.2. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (Unit Root Test)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة، وهناك عدة اختبارات* لجذر الوحدة ولكننا سوف نقتصر على اختبار ديكي فولر المطور**.

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2011، ص ص : 96 - 97.

* منها اختبار ديكي فولر البسيط DF، اختبار ديكي فولر المطور ADF، اختبار فلييس - بيرون PP، اختبار Kpss (LM) هذا الاختبار الأخير يسمح باستعمال النموذج الخامس والسادس فقط.

** يختلف اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على سابقه اختبار ديكي فولر البسيط (DF) في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية $\Delta X_{t-1} = -X_{t-1} - X_{t-2}, \Delta X_{t-2} = X_{t-1} - X_{t-3}, \dots$ لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة p، وهذا ما توضحه إحصائية دارين واتسون (DW) حيث جميعها تتبعد عن 2 أو أكبر من ذلك.

1.2.2. اختبار ديكي فولر المطور Dickey – Fuller Augmente

ويستند اختبار ديكي فولر على المعادلات التالية :¹

النموذج الرابع : يحوي هذا النموذج على ثابت فقط، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + \mu_t \dots\dots\dots(04-2)$$

النموذج الخامس : لا يحتوي هذا النموذج على ثابت ولا على اتجاه، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + \mu_t \dots\dots\dots(05-2)$$

النموذج السادس : يحتوي على النموذج على ثابت واتجاه قاطع، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + b_t + \mu_t \dots\dots\dots(06-2)$$

ويتم اختبار الفرض العدمي ($0 = \phi$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (T) المقدرة للمعلمة (ϕ) مع القيم الجدولية لديكي فولر المطور ADF أيضا بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة². وإذا كانت السلسلة مستقرة في فروقها الأول فإنها عندئذ تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تكن مستقرة نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى.

أما عن إستراتيجية هذا الاختبار فإنها تقوم على أساس اختبار أفضل نموذج من النماذج الثلاثة السابقة، حيث نبدأ باختبار النموذج السادس (ثابت واتجاه قاطع) ، ونلاحظ إذا كان الاتجاه المعنوي إحصائياً:

¹ Bourbonnais Regis, *Econométrie, Manuel et Exercice corriges*, Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015, p: 250.

² عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص :

(Prop (Trend) < 0.05)، فإذا لم يكن معنويا فإننا نتجه لاختبار النموذج الرابع (ثابت فقط)، ونلاحظ إذا كان الثابت معنوي إحصائياً (Prop (c) < 0.05)، فإذا كان غير ذلك نتجه لاختبار النموذج الخامس (لا ثابت ولا اتجاه).¹

3.2. اختبار السببية لجرنجر Granger Gausality Test²

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً، أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. أشار جرنجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهومه فإنه إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ X_t . ويتطلب اختبار جرنجر للسببية تقدير العلاقتين التاليتين:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t} \dots\dots\dots(07-2)$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i Y_{t-i} + \mu_{2t} \dots\dots\dots(08-2)$$

حيث أن: n_1, n_2, n_3, n_4 هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية، ثم تقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i \neq 0$$

4.2. نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

إن نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" هو عبارة عن نظام تكون فيه كل متغيرة داخلية مشروحة بواسطة ثابت بالإضافة إلى P تأخير خاص بها، و P تأخير خاص بالمتغيرات الأخرى في النظام، مما يعني أن كل انحدار في النظام يملك نفس المتغيرات المفسرة.³

¹ بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 – 2015، ص: 381.

² نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر، ص: 371.

³ زكري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوكرة، بومرداس، الجزائر، 2013 – 2014، ص: 107.

1.4.2. النموذج العام ل VAR¹

تتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VAR على فرضية استقرارية السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من K متغيرة (X = X₁, X₂, ..., X_k) مرتبطة خطياً بالماضي. ويمكن نمذجة الشعاع "X" على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n \varphi_i X_{t-i} + \mu_t \quad (09-2)$$

حيث: $X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt})'$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي: (10-2) $\varphi(L) X_t = \varphi_0 + \mu_t$

مع: $\varphi(L) = [I_k - \sum_{i=1}^k \varphi_i \cdot L^i]$

و L: هو معامل التأخير بحيث: $L^i \cdot X_t = X_{t-i}$

2.4.2. المسار VAR(P)

نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة P يرمز بـ VAR(P)، ويتكون من K متغيرة، ويكتب بالشكل

$$X_t = A_0 + A_1 \cdot X_{t-1} + \dots + A_p \cdot X_{t-p} + \mu_t \quad (11-2)$$

حيث: X_t : شعاع بعده (k×1) ويتكون من (X_{1t}, X_{2t}, ..., X_{kt})'

A_i: مصفوفة المعالم ذات البعد (k×k):

$$A_i = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \dots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \dots & a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

A₀: شعاع القيم الثابتة ذو البعد (k×1): $A_0 = a_0^1, a_0^2, \dots, a_0^k$

μ_t : شعاع التشويش (الضجيج) الأبيض ذو البعد (k×1): $\mu_t = (\mu_{1t}, \mu_{2t}, \dots, \mu_{kt})$

¹ Lardic.S, Mignon.V, "Econométrie des series temporelles macro economique", Economica, Paris, 2002, P: 83-85.

² Bourbonnais Regis, Econométrie, Dunod, Paris, 6^{eme} édition, 2005, P: 257.

والشعاع μ_t لابد أن يحقق الفرضيات التالية:

- i. $E(\mu_t) = 0$
- ii. $E(\mu_t \mu_t') = \Omega_u$
- iii. $E(\mu_t \mu_s) = 0, \forall t \neq s$

حيث: Ω_u : مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد $(k \times k)$.

وباستعمال معامل التأخير (L) يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + A_1 \cdot L^1 \cdot X_t + \dots + A_p \cdot L^p \cdot X_t + \mu_t \dots \dots \dots (12-2)$$

$$\longrightarrow [I_k - A_1 \cdot L^1 - A_2 \cdot L^2 - \dots - A_p \cdot L^p] \cdot X_t = A_0 + \mu_t$$

$$\varphi(L) \cdot X_t = A_0 + \mu_t = I_k - A_1 \cdot L^1 - A_2 \cdot L^2 - \dots - A_p \cdot L^p$$

$$\varphi(L) = I_k - A_1 \cdot L^1 - A_2 \cdot L^2 - \dots - A_p \cdot L^p \quad \text{حيث:}$$

3.4.2. استقرارية النموذج VAR (P)

يكون المسار VAR (P) مستقرًا إذا تحققت الشروط التالية:¹

- i. $E(X_t) = A_0, \forall t$.
- ii. $V(X_t) < \infty$.
- iii. $\text{Cov}(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)] = \Gamma_h, \forall t$.

ويعتبر النموذج VAR (P) مستقرًا إذا كانت جذور كثير الحدود المعرف انطلاقاً من المحدد التالي:

$$\text{Det} = (I_k - A_1 \cdot Z^1 - A_2 \cdot Z^2 - \dots - A_p \cdot Z^p) = 0 \quad \text{خارج الدائرة الأحادية.}$$

4.4.2. ديناميكية نماذج VAR

تسمح نماذج VAR بتحليل آثار السياسة الاقتصادية وذلك من خلال تحليل الصدمات العشوائية (التجديدات)، وذلك من خلال تحليل تباين الأخطاء، ويتحقق هذا التحليل بافتراض ثبات المحيط الاقتصادي.

¹ جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR 1970 – 2004، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 – 2006، ص: 102.

1. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة¹

يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات. فإذا حدث صدمة في لحظة t على ε_{1t} بمقدار وحدة واحدة، فإن أثرها على المتغيرات X_{1t} و X_{2t} يكون كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{عند الفترة } t \quad & \begin{bmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} \\ \text{عند الفترة } (t+1) \quad & \begin{bmatrix} \Delta X_{1t+1} \\ \Delta X_{2t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1 \\ B_1 \end{bmatrix} \\ \text{عند الفترة } (t+2) \quad & \begin{bmatrix} \Delta X_{1t+2} \\ \Delta X_{2t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta X_{1t+1} \\ \Delta X_{2t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} A_1 \\ B_1 \end{bmatrix} \\ & \text{بصفة عامة عند الفترة } (t+h) \end{aligned}$$

$$\Delta X_{t+h} = B \cdot \Delta X_{t+h-1}$$

حيث أن: B تمثل مقدرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي. وتسمى قيم التغير عند كل فترة بدالة الاستجابة "Fonction de réponse impulsionne" التي تمكن من حساب المضاعفات الديناميكية، كما تستعمل هذه الطريقة في غياب الارتباط بين الأخطاء ولكن نادراً ما تتحقق هاته الفرضية، ولحل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء يلجأ عموماً إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية "Orthogonales" مستقلة فيما بينها. كما تتميز دوال الاستجابة بكونها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة حيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية عند حدوث الصدمة في الأخطاء.

2. تحليل تباين الخطأ²

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل تجديدة في تباين الخطأ.

باستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدى ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي.

¹Hamilton.D.J, **Time series analysis**, United Kingdomi, Prinction university press,1994,P : 318-323.

² Bourbonnais Regis, R,Op.cit (6^{eme} édition), P : 268.

فإذا تم أخذ المثال السابق أي النموذج $VAR(1)$ بمتغيرين X_{1t} و X_{2t} فإن تباين خطأ ل X_{1t} يكتب كما يلي:

$$\delta^2 X_1(h) = \delta^2 X_1 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \delta^2 X_2 [m_{22}^2(0) + \dots + m_{22}^2(h-1)] \dots (13-2)$$

بحيث: m_{ii} هي عناصر المصفوفة M .

تعطى نسبة تحليل التباين لتجديدات X_{1t} على X_{1t} في الفترة h بالعلاقة التالي

$$\frac{\sigma_{X1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{X1}^2(h)}$$

ونسبة تحليل التجديدات ل X_{1t} على X_{2t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma_{X2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{X1}^2(h)}$$

وتفسر النتائج كما يلي:

إذا لم تؤثر صدمة ε_{1t} على تباين الخطأ ل X_{2t} مهما كان مدى التنبؤ فإنه يمكن اعتبار X_{2t} كمتغيرة خارجية لأن X_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن ε_{1t} والعكس صحيح، أي إذا أثرت صدمة ε_{1t} جزئياً أو كلياً في تباين الخطأ ل X_{2t} فإن X_{2t} تعتبر متغيرة داخلية، وبالرغم من إظهار هاته النتائج لمدى مساهمة كل متغير في خطأ التنبؤ إلا أنه يصعب تحديدها بسهولة في الواقع.

كما تجدر هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دالة الاستجابة فإن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وبالتالي أثر الصدمة على المتغيرة ما يستلزم اختبار تحليل الذي يعطي نتائج متناسقة تبعاً لدرجة المتغيرات.

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

يتعلق هذا الشق من الدراسة إلى تقدير وقياس أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال صياغة ثلاث نماذج لتقديرها مع استخلاص نتائجها وتحليلها وتفسيرها، للحكم على إثبات أو نفي الفرضيات التي تبنتها الدراسة .

أولاً : تقدير أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

لتقدير نموذج أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، يتم في البداية إعطاء صيغته الرياضية في إطار (MCO) طريقة المربعات الصغرى العادية كالتالي:

$$GDPR_t = \beta_0 + \beta_1 CCT_t + \beta_2 CLT_t + \beta_3 DEPOT_t + \beta_4 AB_t + \beta_5 CF_t + \beta_6 M2_t + \mu_t$$

حيث:

- $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات النموذج.
- المتغير التابع **GDPR** المعبر عنه بتغيرات بالناتج الداخلي الخام المقوم بالأسعار الحقيقية والذي أعتمد كمؤشر النمو الاقتصادي .
- المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: **CCT** القرض قصيرة الأجل، **CLT** القروض المتوسطة وطويلة الأجل، **DEDOT** الودائع، **AB** أصول المصارف، **CF** التداول النقدي خارج المصارف، **M2** الكتلة النقدية.
- μ_t : يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي*.
- **t** : الزمن

ومنه تأخذ نتائج تقدير النموذج الشكل التالي : (أنظر الملحق رقم 01)

$GDPR_t = 199.77 + 0.03 CCT_t - 0.001 CLT_t + 0.13 DEPOT_t + 0.015AB_t + 0.115 CF_t - 0.13 M2_t$
t- statistic (34.19) (1.74) (-0.13) (3.90) (1.79) (2.49) (-3.44)
$R^2 = 0.9909$, $n=26$, $F\text{-statistic}=347.69$, $DW=2.097$, $SSR=1327.612$

* المتغير العشوائي: يتضمن المتغيرات المفصلة المهمة في النموذج حيث ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم إدراجها لقلة أهميتها أو لشدة ارتباطها بالمتغيرات المستقلة .

رغم ارتفاع جودة التوفيق $R^2 = 0.9909$ ، إلا أن النموذج يعاني من بعض المشاكل أبرزها :

- عدم معنوية أغلب المعلمات حسب اختبار t- student باستثناء الحد الثابت والكتلة النقدية M2.
- عدم توافق إشارات بعض المعلمات مع النظرية الاقتصادية المتمثلة في التداول النقدي خارج المصارف، الكتلة النقدية M2، والقروض المتوسطة وطويلة الأجل.
- كثرة المتغيرات المستقلة (K=7) مقارنة بحجم العينة (n=26) من شأنه خلق مشاكل إحصائية من أبرزها مشكل التعدد الخطي.

وتجاوزاً للمشاكل التي احتواها النموذج أعلاه، سيتم إعادة تقديره من خلال تقسيمه إلى ثلاثة نماذج وفق

التالي:

1. تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي.
2. تقدير أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي.
3. تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي .

1. تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى تكون الصيغة

$$GDPR_t = \beta_0 + \beta_1 AB_t + \beta_2 DEPOT_t + \mu_t$$

الرياضية للنموذج كالتالي:

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي : (أنظر الملحق رقم 02).

$$GDPR_t = 205.43 + 0.0203 AB_t - 0.0002 DEPOT_t$$

$$t\text{-statistic} \quad (26.93) \quad (1.97) \quad (-0.02)$$

$$R^2 = 0.9663, \quad n=26, \quad F\text{-statistic}=329.855, \quad DW=0.501, \quad SSR=4955.537$$

من خلال النتائج السابقة والملحق رقم 02 نستخلص ما يلي:

- معامل التحديد $R^2 = 0.9663$: أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث تمثل 96.63 % من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمشروحة من طرف أصول المصارف ومجموع الودائع المصرفية، أما النسبة الباقية 3.37 % تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج .

- عدم معنوية معلمة DEPOT (الودائع المصرفية) عند مستوى 1%، أما AB (أصول المصارف) فهي معنوية فقط عند مستوى 10 % وهذا حسب اختبار t-statistic .
 - أظهر اختبار F - statistic معنوية معلمته المقدرة بـ 329.855 عند مستوى معنوية 1%.
 - وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى حيث قدرت قيمته بـ DW=0.501 .
- وعليه يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن النموذج غير مقبول إحصائياً لذا سنحاول تحسينه باستخدام اللوغاريتم النيبيري.

وبعد اختيار واختبار عدة توليفات * لتقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي تم اختيار أفضل ثلاث نماذج وهي كالتالي :

$$\text{النموذج الأول : } \text{GDPR}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Ln}(AB_t) + \beta_2 \text{DEPOT}_t + \mu_t$$

$$\text{النموذج الثاني : } \text{Ln}(\text{GDPR}_t) = \beta_0 + \beta_1 \text{Ln}(AB_t) + \beta_2 \text{DEPOT}_t + \mu_t$$

$$\text{النموذج الثالث : } \text{Ln}(\text{GDPR}_t) = \beta_0 + \beta_1 AB_t + \beta_2 \text{Ln}(\text{DEPOT}_t) + \mu_t$$

والجدول الموالي يظهر نتائج المقارنة الإحصائية والقياسية لأفضل نموذج الذي سيتم تقديره من بين النماذج الثلاث (أنظر الملحق 03) .

الجدول رقم 2-7: نتائج المفاضلة بين نماذج تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

معنوية المعلمات	F-Statistic	◆AIC	◆◆Sch	SSR	DW	
النموذج الأول	629.480	7.688	7.833	2639.079	1.009	الحد الثابت غير معنوي ***
النموذج الثاني	441.42	- 3.37	- 3.227	0.041	0.7423	كلها معنوية عند 1%
النموذج الثالث	513.874	- 3.52	- 3.376	0.035	0.7062	كلها معنوية عند 1%

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 07.

ملاحظة : ◆ AKike inf criterion ، ◆◆ Schwarz criterion ، ◆◆◆ عند مستوى 1%.

* تم تقدير عدد من النماذج لقياس أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي والتي قدرت بسبعة (07) نماذج .

تُبين نتائج البيانات الواردة من الجدول أعلاه على أفضلية النموذج الثالث مقارنة بالنموذج الأول والثاني لتمييزه بـ :

- أعلى قيمة معامل تحديد المقدر بـ $R^2 = 0.9781$.
- معنوية كل المعلمات عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic.
- أقل قيمة بالنسبة لمعيارى AIC و Sch والمقدرة بـ (3.52)، (- 3.376) على الترتيب .
- أقل قيمة لمجموع مربعات البواقي $SSR = 0.035$.

وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج المختار $\ln(\text{GDPR}_t) = \beta_0 + \beta_1 \text{AB}_t + \beta_2 \ln(\text{DEPOT}_t) + \mu_t$ النتائج التالية : (أنظر الملحق رقم 03 - النموذج الثالث).

$$\ln(\text{GDPR}_t) = 205.43 + 0.000032 \text{AB}_t + 0.106 \ln(\text{DEPOT}_t)$$

$$t\text{-statistic} \quad (50.75) \quad (6.41) \quad (7.02)$$

$$R^2 = 0.9781, \quad n=26, \quad F\text{-statistic} = 513.87, \quad DW=0.706, \quad SSR=0.035$$

وعلى أساس النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج المقدر كالتالي:

1. اقتصادياً:

- تمارس كل من أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية تأثيراً إيجابياً على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهذا يتفق على ما تقره النظرية الاقتصادية، فعند زيادة أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية بـ 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1%. وبالرغم من هذا التأثير الإيجابي إلا أنه ضعيف لكلا المتغيرين مما يدل على انخفاض معدلات الادخار في الجزائر .

2. إحصائياً:

- معامل التحديد $R^2 = 0.9781$ وهذا ما يؤكد على جودة النموذج حيث أن أصول المصارف ومجموع الودائع تفسر ما نسبته 97.81 % من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الحقيقي، فيما تظل النسبة الباقية 2.19 % تفسره عوامل أخرى لا نعلمها .
- معنوية جميع المعلمات عند مستوى معنوية 1 % حسب اختبار t- statistic .
- أظهرت قيمة فيشر ($F = 513.87$) أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 %.

- بينت قيمة دربن واتسون $DW=0.706$ على وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لذا سنحاول نزع إدخال المتغيرة $AR(1)$. على النموذج لنحصل على غياب هذا المشكل، وهذا ما تظهره النتائج التالية: (مع النظر للملحق رقم 04).

$$\ln(GDP_t) = 4.45 + 0.0000243 AB_t + 0.143 \ln(DEPOT_t) + 0.534AR(1)$$

t- statistic	(24.15)	(3.25)	(5.15)	(3.70)
$R^2 = 0.9895$,	$n=25$,	$F\text{- statistic}=665.59$,	$DW=2.16$,	$SSR= 0.015$

ويمكن تقييم نتائج تقدير النموذج السابق المحسن كالتالي:

1. اقتصادياً :

- هناك علاقة ايجابية بين أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية والناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث قدر الميل الحدي للمتغيرة المفسرة AB بـ 0.0000243 ، وهذا يعني أن الزيادة في AB بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 1.11%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المدرجة في النموذج.
- وجود علاقة طردية بين الودائع المصرفية والناتج الداخلي الخام الحقيقي، فإذا زادت المتغيرة المفسرة (Depot) بنسبة 10% فإن المتغير التابع GDP سيزداد بنسبة 1.02%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المدرجة في النموذج.
- رغم التأثير الايجابي الذي أحدثته كلا المتغيرتين أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على الناتج الداخلي الخام الحقيقي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف جداً مما يدل على أن مؤسسات الوساطة المالية المصرفية الجزائرية لم تستطع أن تستقطب ادخارات كبيرة جراء الثقة المهتزة في القطاع المصرفي مما جعلها تؤثر بشكل ضعيف جداً على النمو الاقتصادي .

2. إحصائياً :

- معامل التحديد بلغ $R^2 = 0.9895$ ، أي أن المتغيرات المشروحة تفسر التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام الحقيقي ما نسبته 98.95% وهي نسبة جيدة، أما باقي النسبة 1.05% تفسرها عوامل أخرى.
- حسب اختبار t- statistic، نلاحظ أن جميع معاملات النموذج معنوية عند مستوى معنوية 1%.
- أظهر اختبار فيشر أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

○ بالإضافة إلى أن قيمة $R^2 (0.9895) > DW(2.16)$ ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً.

3. اختبار فرضيات النموذج

1.3. اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

يمكن تذكير إلى أن فرضيات اختبار تجانس تباين الأخطاء تعطى كالتالي:

H_0 : تجانس تباين الأخطاء.

H_1 : عدم تجانس تباين الأخطاء.

والشكل الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار

الشكل رقم 2 - 9: نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.566727	Probability	0.576681
Obs*R-squared	1.407426	Probability	0.494745

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة 07.EViews.

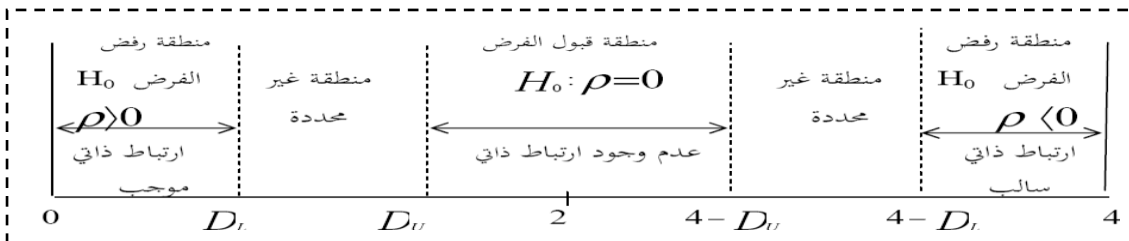
بالتدقيق إلى نتائج الشكل السابق يتضح أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما

أثبتته احتمالية معلمة فيشر $F - statistic > 0.05$ والمعادلة $Obs*R-squared > 0.05$ ، أي نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 % .

2.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الشكل الموالي يوضح اختبار درين واتسون

الشكل رقم 2 - 10 : اختبار درين واتسون



المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 452.

فحسب إحصائية دربن واتسون عند مستوى معنوية 5% ، $K-1=3$ ، $n=25$.

فإن:

$dL = 1.12$	,	$du = 1.66$
$4 - du = 2.34$	,	$4 - dL = 2.88$

ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وفق القيمتين المجدولتين dL و du

نجد: $4 - du < Dw (2.16) < du$ ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ويمكن الخروج بنفس النتيجة* (بما أن $prob > 0.05$ فإن النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط ذاتي بين البواقي).

اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

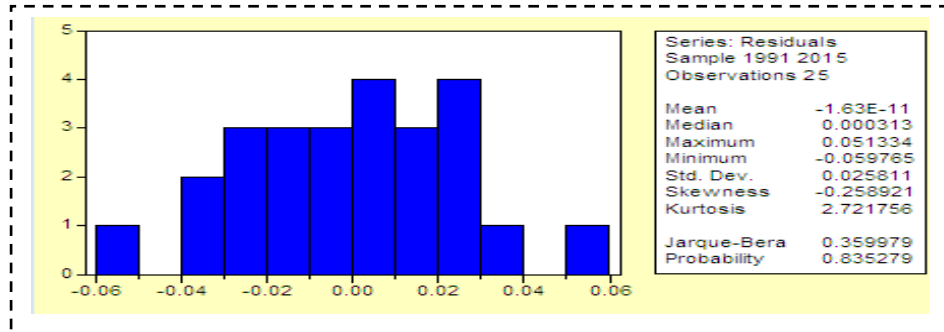
حسب اختبار Jarque-Bera فإن فرضياته تأخذ المعطيات التالية:

H_0 : الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي.

والشكل الموالي يبين نتائج هذا الاختبار .

الشكل رقم 2 - 11 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 07.

من خلال التمعن في نتائج الشكل السابق يتضح أن:

$Probability(0.83527) > 0.05$ و $Jarque-Bera(0.359979) > 0.05$ ، مما تسفر هذه النتيجة إلى

قبول الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5% ، بمعنى أن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

* أنظر الملحق رقم 05.

2. تقدير أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي

باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج وباعتماد على طريقة المربعات الصغرى تكون

$$\text{GDPR}_t = \beta_0 + \beta_1 M2_t + \beta_2 CF_t + \mu_t$$

صياغته الرياضية كالتالي :

بالنظر إلى الملحق رقم 06 يمكن أن تأخذ نتائج التقدير الشكل التالي :

$$\text{GDPR}_t = 214.48 + 0.039 M2_t - 0.084 CF_t$$

$$t\text{-statistic} \quad (50.38) \quad (7.36) \quad (-4.23)$$

$$R^2 = 0.9684, \quad n=26, \quad F\text{-statistic}=353.13, \quad DW=1.20, \quad SSR=4639.156$$

ووفقاً للنتائج السابقة يمكن تقييم النموذج كما يلي :

1. اقتصادياً:

○ هناك علاقة ايجابية بين الكتلة النقدية M2 والناتج الداخلي الخام الحقيقي، فعندما تزيد الكتلة النقدية M2 بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 0.1%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

○ هناك علاقة عكسية بين التداول النقدي خارج المصارف والناتج الداخلي الخام وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، فعند زيادة التداول النقدي خارج المصارف بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 0.084 وحدة. وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

2. إحصائياً :

- معامل التحديد $R^2 = 0.9684$ وتعتبر هذه القيمة جيدة، أي أن كل من التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 تفسر ما نسبته 96.84% من التغيرات الاحتمالية الناتج الداخلي الخام الحقيقي، في حين تبقى النسبة 3.16% تفسرها متغيرات أخرى المهمة أو غير المأخوذة بعين الاعتبار.
- معنوية جميع المعلومات عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic .
- دلت إحصائية فيشر (F=353.13) أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- بينت قيمة دربن واتسون DW=1.20 على وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لذا تم نزع إدخال المتغيرة AR(1) على النموذج. (أنظر الملحق رقم 07).

3. اختبار فرضيات النموذج

1.3. اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

أظهر هذا الاختبار النتائج المدونة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 2 - 12: نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.118100	Probability	0.065202
Obs*R-squared	5.953151	Probability	0.050967

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 07.

عند قراءة نتائج الشكل السابق يتبين أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر $F - statistic > 0.05$ والمعادلة $Obs*R-squared > 0.05$ ، أي نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 % .

2.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

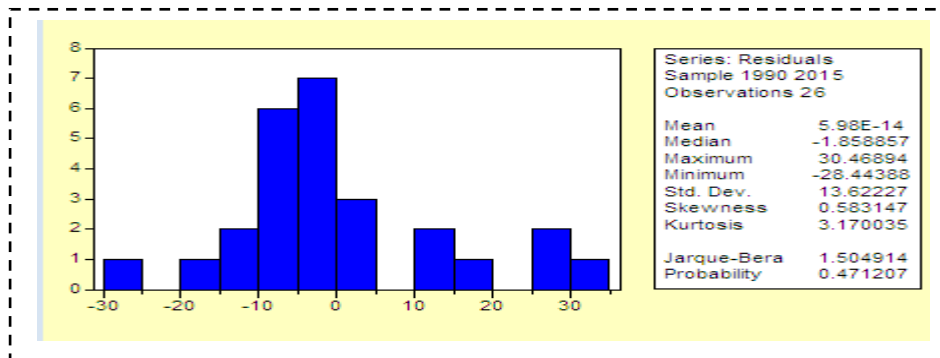
حسب إحصائية درين واتسون عند مستوى معنوية 5 % ، $K-1=2$ ، $n=26$.

ووفق القيمتين الجدولتين $dL=1.22$ و $du=1.55$ ، نجد: $du(1.55) < Dw(2.12) < 4 - du(2.45)$ ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

3.3. اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

دونت نتائج هذا الاختبار ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم 2 - 13: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 07.

من خلال بيانات نتائج الشكل السابق يتضح حسب اختبار $Jarque-Bera(1.504914) > 0.05$ و $Probability(0.471207) > 0.05$ ، أي قبول الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 %، بمعنى أن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

3. تقدير أثر القروض* على النمو الاقتصادي

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، فكانت الصيغة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$GDPR_t = \beta_0 + \beta_1 CCT_t + \beta_2 CLT_t + \mu_t$$

وبالنظر إلى الملحق 08 نلخص نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$GDPR_t = 174.14 + 0.1472 CCT_t + 0.0043 CLT_t$$

t- statistic (24.80) (11.16) (1.04)

$R^2 = 0.9689$, $n=26$, $F\text{-statistic}=358.5147$, $DW=1.058$, $SSR= 4571.70$

على الرغم من جودة النموذج وفق معامل التحديد ($R^2 = 0.9689$) وكذلك حسب معلمة فيشر ($F=358.5147$) إلا أنه يعاني من عدة مشاكل أبرزها:

○ عدم معنوية معلمة القروض المتوسطة وطويلة الأجل عند كل المستويات (1%، 5%، 10%) حسب اختبار t- statistic.

○ وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى ($DW=1.058$) داخل مجال الارتباط الموجب.

○ كبر قيمة مجموع مربع البواقي $SSR= 4571.70$.

لذا سيتم إدراج اللوغاريتم النسيبي وفق مواضع مختلفة على الصياغة الرياضية للنموذج، ثم إجراء مجموعة من التوليفات** لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية وفق التالي:

النموذج الأول: $\ln(GDPR_t) = \beta_0 + \beta_1 CCT_t + \beta_2 \ln(CL T_t) + \mu_t$

النموذج الثاني: $GDPR_t = \beta_0 + \beta_1 CCT_t + \beta_2 \ln(CL T_t) + \mu_t$

النموذج الثالث: $\ln(GDPR_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(CCT_t) + \beta_2 CL T_t + \mu_t$

* المقصود بالقروض هنا بنوعها القروض القصيرة الأجل المعبر عنها بـ CCT، والقروض المتوسطة وطويلة الأجل المعبر عنها بـ CLT.

** تم تقدير عدد من النماذج لقياس أثر القروض على النمو الاقتصادي والتي قدرت بـ: سبعة (07) نماذج.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

الجدول رقم 2-8 : نتائج المفاضلة بين نماذج تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي

معنوية المعلومات	f-statistic	*AIC	** Sch	SSR	DW	
كلها معنوية عند %10،%5،%1	363.625	- 3.18	-3.03	0.050	0.68	النموذج الأول
كلها معنوية عند %10،%5،%1	410.98	8.10	8.25	4003.97	1.00	النموذج الثاني
كلها معنوية عند %10،%5،%1	158.054	- 2.39	- 2.24	0.1107	0.99	النموذج الثالث

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج القياسي EViews 07. (أنظر الملحق رقم 10)

ملاحظة : * AKike inf criterion - ** Schwarz criterion

وقد أظهرت نتائج بيانات الجدول أعلاه على أفضلية النموذج الأول مقارنة بالنموذج الثاني والثالث لتمييزه

ب :

- أعلى قيمة لمعامل التحديد والمقدر بـ $R^2=0.9693$ وأفضل معنوية كلية حسب اختبار فيشر المقدرة بـ $(F= 363.625)$.
- أقل قيمة لمعيار AiC (- 3.18) و Sch (-3.14).
- أقل قيمة لمجموع مربعات البواقي $SSR = 0.050$.

إذن فالنموذج المختار يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\ln(GDPR_t) = \beta_0 + \beta_1 CCT_t + \beta_2 \ln(CLT_t) + \mu_t$$

أما النتائج المقدرة فتأخذ الشكل التالي : (انظر الملحق رقم 10 - النموذج الأول)

$$\ln(GDPR_t) = 4.9829 + 0.000348 CCT_t + 0.063\ln(CLT_t)$$

$$t\text{- statistic} \quad (65.34) \quad (6.32) \quad (3.49)$$

$$R^2 = 0.9693, \quad n=26, \quad F\text{- statistic}=363.625, \quad DW=0.68, \quad SSR= 0.050$$

وبناء على النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج كالتالي :

1. اقتصادياً:

- بالنسبة لمعامل القروض قصيرة الأجل ($B1$)، وكذلك الميل الحدي لـ ($GDPR$) من حجم القروض المتوسطة وطويلة الأجل ($B2$)، نلاحظ أن إشارتهما موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع $\ln(GDPR)$ والمتغير المفسر (القروض قصيرة الأجل - القروض المتوسطة وطويلة الأجل)، وتتفق

هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية. حيث إذا زاد حجم القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل بـ 10% فإن GDP بـ 1%، إذن معامل (B1)، (B2) لهما معنوية اقتصادية.

2. إحصائياً:

- معامل التحديد $R^2=0.9693$ يعني أن كل من القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل تساهم بـ 96.93% في شرح تغيرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية جيدة. أما النسبة الباقية 3.07% تفسره عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.
- معنوية كل معالم النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic.
- إحصائية فيشر ذو دلالة إحصائية، أي أن هناك علاقة بين التغير في قيم $\ln(\text{GDP})$ والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين هذا النموذج والمقدرة بـ $F=363.625$.
- أظهرت قيمة درين واتسون $DW=0.68$ على وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، لذا تم إدخال المتغيرة $AR(1)$ على النموذج لنحصل على غياب، وهذا ما تفسره النتائج الموضحة في الشكل التالي: (مع النظر للملحق رقم 11).

$$\ln(\text{GDP}_t) = 4.847 + 0.00020 \text{ CCT}_t + 0.101 \ln(\text{CLT}_t) + 0.769 \text{ AR}(1)$$

t- statistic	(28.75)	(2.61)	(3.26)	(4.99)
--------------	---------	--------	--------	--------

$R^2 = 0.9850$, $n=25$, $F\text{-statistic}=461.75$, $DW=1.85$, $SSR= 0.022$

ويمكن تقييم النتائج السابقة والمتعلقة بالنموذج المحسن بفترة إبطاء واحدة كالتالي:

1. اقتصادياً:

- تمارس القروض قصيرة الأجل CCT وكذا القروض المتوسطة وطويلة الأجل $\ln(\text{CLT})$ تأثيراً إيجابياً على لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فعند زيادة CCT بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة GDP بنسبة 1.11%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى. أما عند زيادة CLT بـ عشر (10) وحدات سيؤدي إلى زيادة GDP بـ 1.26 وحدة، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

2. إحصائياً:

- معامل التحديد بلغ 98.50 %، معطياً قوة تفسيرية عالية للتغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمشروح من طرف القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل، أما النسبة الباقية 1.5% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- معنوية جميع معاملات النموذج عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t- statistic.
- أعطت قيمة فيشر (F=461.75) دلالة إحصائية للنموذج ككل عند مستوى معنوية 1% .
- بينت قيمة (R²(0.9850) > DW(1.85) على رفض احتمال وجود انحدار زائف.

3. اختبار فرضيات النموذج

1.3. اختبار تجانس تباين الأخطاء

تأخذ نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم 2 - 14: نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.644419	Probability	0.536063
Obs*R-squared	1.588112	Probability	0.452008

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 07.

نظراً لما أقرته نتائج الشكل السابق يتضح أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر $F - statistic > 0.05$ والمعادلة $Obs*R-squared > 0.05$ ، أي قبول الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5% .

2.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

حسب إحصائية درين واتسون عند مستوى معنوية 5% ، $K-1=3$ ، $n=25$.

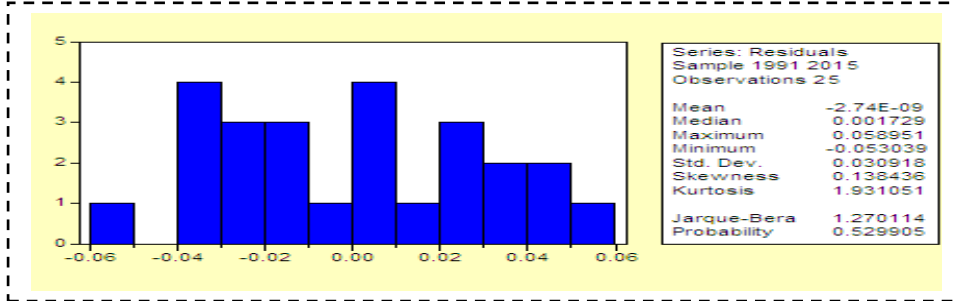
ووفق القيمتين المجدولتين $dL=1.12$ و $du=1.66$ ، نجد: $du < Dw(1.85) < 4 - du$ ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

كما يمكن الخروج بنفس النتيجة من خلال نتائج الملحق رقم 12.

3.3. اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

سجلت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج ضمن إطار الشكل الموالي:

الشكل رقم 2 - 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 07.

من خلال قراءتنا لبيانات نتائج الشكل السابق يتبين حسب اختبار Jarque-Bera(1.270114) > 0.05 و Probability(0.529905) > 0.05، أي قبول الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 %، بمعنى أن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

ثانياً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

1. نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF بالاعتماد على معياري AKike inf criterion و Schwarz+ criterion وهذا حسب درجة التأخير (P) ** لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار ADF عند الدرجة الصفر وعند الدرجة الأولى والثانية بوجود حد ثابت فقط، حد ثابت وقاطع، ثابت واتجاه قاطع، عند مستوى معنوية 5% .

** تعتمد درجة التأخير (P) على معياري AKike inf criterion و Schwarz criterion الذي يقوم بتحديد أدنى قيمة لهما (أنظر الملحق رقم 13).

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

جدول رقم 2-9: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام Augmented Dicke–fuller (ADF)

الم تغي رات	النموذج	عند الدرجة الصفر (غير مستقرة)			عند الدرجة 1 (غير مستقرة)			عند الدرجة 2 (مستقرة)		
		القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية	القيم المجدولة المحسوبة الاحتمالية
G D P R	ثابت فقط 4	2.725	1.957	0.997	0.072	1.959	0.6464	3.594	1.959	0.0011
	ثابت وقاطع 5	0.540	2.998	0.984	3.045	2.998	0.045	2.727	3.029	0.087
	ثابت واتجاه قاطع 6	1.981	3.644	0.577	2.49	3.658	0.328	6.408	3.632	0.0002
A B	ثابت فقط 4	1.158	1.958	0.930	1.420	1.956	0.140	2.561	1.960	0.013
	ثابت وقاطع 5	2.247	3.012	0.196	1.327	3.020	0.595	2.554	3.029	0.119
	ثابت واتجاه قاطع 6	0.451	3.644	0.977	2.469	3.658	0.337	6.684	3.632	0.0001
De po t	ثابت فقط 4	0.549	1.958	0.826	0.988	1.959	0.278	3.503	1.960	0.001
	ثابت وقاطع 5	2.436	3.012	0.144	0.667	3.020	0.833	3.578	3.029	0.016
	ثابت واتجاه قاطع 6	0.501	3.644	0.998	2.475	3.658	0.334	5.925	3.632	0.0004
M 2	ثابت فقط 4	0.638	1.958	0.846	0.823	1.959	0.346	3.567	1.960	0.0012
	ثابت وقاطع 5	2.445	3.012	0.142	0.869	3.020	0.776	3.583	3.029	0.016
	ثابت واتجاه قاطع 6	0.447	3.644	0.998	3.484	3.632	0.066	5.663	3.632	0.0008
C F	ثابت فقط 4	1.940	1.958	0.984	0.839	1.956	0.341	5.234	1.957	0.0000
	ثابت وقاطع 5	1.072	3.004	0.995	2.980	3.004	0.052	5.114	3.004	0.0005
	ثابت واتجاه قاطع 6	1.309	3.0644	0.857	0.19	3.632	0.105	4.988	3.632	0.003
C Ct	ثابت فقط 4	2.520	1.956	0.995	2.981	1.957	0.004	8.735	1.957	0.000
	ثابت وقاطع 5	0.572	2.998	0.857	6.764	2.998	0.000	8.550	3.004	0.000
	ثابت واتجاه قاطع 6	2.662	3.622	0.259	0.01	3.622	0.000	-	-	-
C L T	ثابت فقط 4	2.120	1.957	0.989	1.032	1.959	0.261	3.073	1.959	0.004
	ثابت وقاطع 5	0.907	2.998	2.767	2.604	3.020	0.108	2.956	3.020	0.056
	ثابت واتجاه قاطع 6	2.659	3.622	0.260	2.741	3.622	0.230	3.999	3.673	0.027
cr edi t	ثابت فقط 4	3.892	1.956	0.9998	1.401	1.959	0.1451	4.200	1.260	0.0003
	ثابت وقاطع 5	1.815	3.004	0.3634	3.448	3.020	0.0212	4.123	3.029	0.0054
	ثابت واتجاه قاطع 6	4.513	3.644	0.0091	0.00	5.911	0.0004	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج القياس الاقتصادي EViews9 . أنظر الملحق (14)

ملاحظة : جميع المتغيرات تم إدخال عليها اللوغاريتم الطبيعي . credit : مجموع القروض.

أوضحت النتائج المبينة في الجدول رقم 2-9 أعلاه أن السلسلة الزمنية $\ln(AB)$ ، $\ln(GDPR)$ ، $\ln(CLT)$ ، $\ln(M2)$ ، $\ln(Depot)$ ، $\ln(CF)$ مستقرة عند أخذ الفرق الثاني (الدرجة الثانية)، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند الدرجة الصفر وكذلك عند الدرجة الأولى، لذا نقبل فرض عدم وجود جذر الوحدة، لذلك تم أخذ الدرجة الثانية أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية سواء كان ذلك بوجود ثابت فقط أو ثابت وقاطع أو ثابت واتجاه قاطع.

أما السلسلة الزمنية $\ln(CCT)$ ، $\ln(\text{credit})$ ، مستقرة عند أخذ الفرق الأولى، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المطلقة الإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى وعليه نرفض فرضية العدم القائلة بأن هناك جذر الوحدة.

ثالثاً : نتائج اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test)

قبل القيام باختبار جرنجر للسببية تم إدخال اللوغاريتم النيبيري لنزاع اللاتجانس بين المتغيرات، ثم دراسة استقراريتها. وبلاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي EViews 9 تم اختيار درجة التأخير (P)* عند تحديد اتجاه علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-10 : نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر

العلاقة	F - statistic	Probability	القرار
$\ln(M2)$ تسبب $\ln(GDPR)$	6.32440 ♦	0.0088	وجود سببية
$\ln(CF)$ تسبب $\ln(GDPR)$	3.67320 ♦♦	0.0472	وجود سببية
$\ln(AB)$ تسبب $\ln(GDPR)$	0.85519 ♦♦♦	0.4427	عدم وجود سببية
$\ln(DEPOT)$ تسبب $\ln(GDPR)$	6.80741 ♦	0.0067	وجود سببية
$\ln(CCT)$ تسبب $\ln(GDPR)$	4.89136 ♦	0.0210	وجود سببية
$\ln(CLT)$ تسبب $\ln(GDPR)$	3.25733 ♦♦♦♦	0.0635	وجود سببية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9.

ملاحظة: ♦ معنوية عند 1%، 5%، 10%، ♦♦ معنوية عند 5%، ♦♦♦ غير معنوية عند 1%، ♦♦♦♦ معنوية عند 10%.

من خلال اختبار جرنجر للسببية الموضحة في الجدول السابق مع ملاحظة الملحق رقم 14، تبين لنا أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الكتلة النقدية $\ln(M2)$ ، التداول النقدي خارج المصارف $\ln(CF)$ ، الودائع المصرفية $\ln(DEPOT)$ ، القروض المتوسطة وطويلة الأجل $\ln(CLT)$ ، القروض قصيرة الأجل $\ln(CCT)$ تسبب وتؤثر في الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

في حين أظهرت النتائج عدم تأثير التغيرات في أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية $\ln(AB)$ على التغيرات في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، فقد بلغت قيمة الاحتمال 0.4427 وهي أكبر من 0.05. وبالتالي فإنه لا توجد علاقة سببية باتجاه واحد من أصول الوساطة المالية المصرفية إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

* تم اختيار درجة تأخير P=02 بالنسبة للمتغيرات المستقرة من الدرجة الثانية، واختيار درجة تأخير P=01 بالنسبة للمتغيرات المستقلة من الدرجة الأولى.

رابعاً: نتائج اختبار الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة

ويمكن تلخيص الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ضمن الجدول التالي: (أنظر الملحق رقم 15)

الجدول 2-11 : الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة

Ln(AB)	Ln(CCT)	Ln(CLT)	Ln(CF)	Ln(Depot)	Ln(M2)	Ln(GDPR)	
0.9722	0.9431	0.9570	0.9886	0.9689	0.9784	1	Ln(GDPR)
قوية وموجبة	قوية وموجبة	قوية وموجبة	قوية وموجبة	قوية وموجبة	قوية وموجبة	قوية وموجبة	أثر العلاقة

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي 9.EViews.

نستخلص من الجدول السابق أن كل متغيرات خدمات الوساطة المالية المصرفية لها ارتباطات قوية وطردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع الجانب النظري أي أن القطاع المالي (باعتبار أن مؤسسات الوساطة المالية المصرفية جزء منه) يعتبر أحد محددات النمو الاقتصادي.

خامساً: التقدير والتنبؤ بالنموذج (VAR)

من خلال ما تمليه النظرية الاقتصادية أن القروض أهم خدمة التي بإمكانها التأثير المباشر على النمو الاقتصادي ، فإننا سنقوم بقياس الأثر المفاجئ للقروض على النمو الاقتصادي.

وبناء على ما أظهره اختبار استقرارية متغيرة القروض * والناتج الداخلي الخام الحقيقي على أنهما غير متكاملتين من نفس الدرجة، مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما. وعليه تستدعي هذه النتيجة إلى تطبيق تقنية أخرى وهي تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR لرصد مختلف التفاعلات بين متغيرات النموذج .

* المقصود بالقروض هنا مجموع القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل .

1. تحديد درجة التأخير وتقدير النموذج

1.1. تحديد درجة التأخير

يستدعي أولاً قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية VAR إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له، وذلك بالاعتماد على معياري AIC و Csh، والجدول الموالي يوضح مختلف قيم المعيارين المذكورين الموافقة لمختلف تقديرات منهجية VAR للمتغيرات في شكل مستويات وذلك من أجل درجات تأخير تتراوح من 01 إلى 03***.

الجدول رقم 02 - 12 : تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR

المعيار	التأخير	P=01	P=02	P= 03
AIC	- 4.27	- 4.41	- 4.69	
Csh	- 3.58	- 3.92	- 4.40	

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي 9.EViews.

من النتائج الموضحة أعلاه نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة لهذين المعيارين هي P=03.

2.1. تقدير النموذج

بعد تحديد درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR والمقدر بـ 03 فترات (P= 03) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO أختير النموذج (3) VAR، حيث يعطى نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ذو الدرجة P في الحالة العامة بالصيغة الرياضية التالية:

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \dots + A_P X_{t-P} + \varepsilon_t$$

حيث: X_t : شعاع مكون K من متغيرة. ε_t : متغير عشوائي .

A_i : عبارة عن مصفوفة المعالم . P: عبارة عن درجة التأخير للنموذج.

*** نظراً لحدودية العينة المستخدمة فإننا لن نتجاوز درجة تأخير مقدرة بأربع (04) فترات.

وفيما يلي نتائج تقدير النموذج من خلال دراسة كل معادلة على حدى (مع النظر إلى الملحق رقم 16).

1.2.1. المعادلة الأولى (الناتج الداخلي الخام الحقيقي)

حيث تشرح المعادلة أدناه لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بدلالة قيمه السابقة لثلاث سنوات والقيم المؤخرة للوغاريتم القروض كذلك بنفس فترات التأخير.

$$\begin{aligned} \text{Ln(GDP)} &= 0.937 + 0.467 \text{ Ln(GDP)}(-1) + 0.354 \text{ Ln(GDP)}(-2) - 0.075 \text{ Ln(GDP)}(-3) + 0.060 \text{ Ln(crédit)}(-1) \\ &- 0.036 \text{ Ln(crédit)}(-2) + 0.052 \text{ Ln(GDP)}(-3) \end{aligned}$$

t- statistic	(2.078)	(1.821)	(1.309)	(-0.339)	(1.960)
t- statistic	(-0.936)	(1.756)			
R^2	=0.9913	n=23	F- statistic=305.047		SSR= 0.0113

أثناء قراءتنا للنتائج تقدير النموذج السابق يمكننا تقييمه وفق التالي:

1. اقتصادياً :

- العلاقة الطردية التي تربط لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بقيمه السابقة لفترة واحدة وكذا لستين بالإضافة إلى لوغاريتم القروض المؤخرة لفترة واحدة ولثلاث فترات، حيث جاءت مرونة $\text{Ln(GDP)}(-1)$ موجبة (0.467) ما يعني أن زيادة $\text{Ln(GDP)}(-1)$ بـ 10% ينجم عنه زيادة GDP الحالي بـ (1.02%) وذلك في ظل ثبات باقي المتغيرات.
- كما جاءت مرونة $\text{Ln(GDP)}(-2)$ موجبة كذلك (0.354) ما يدل على أن زيادة $\text{Ln(GDP)}(-2)$ بـ 10% ينجم عنه زيادة GDP الحالي بـ (1.02%) وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات، في حين قدرت مرونة لوغاريتم القروض المؤخرة لفترة واحدة ولثلاث فترات على التوالي (0.060) و (0.052)، أي كلما ارتفعت لوغاريتم القروض لفترات التأخير المذكورة بـ 10% يزداد GDP الحالي بـ (1.02%) وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.
- العلاقة العكسية التي تربط لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بقيمه المؤخرة لثلاث فترات حيث جاءت مرونته بإشارة سالبة (-0.075).

- العلاقة العكسية التي تربط لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بلوغاريتم القروض المؤخرة لفترتين، حيث سجلت مرونة هذه الأخيرة بالإشارة السالبة (-0.036).

2. إحصائياً:

- معامل جودة التوفيق $R^2 = 0.9913$ يدل على القوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغيرات المفسرة في المعادلة تساهم بنسبة 99.13% في شرح تغيرات المتغير التابع، وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية كبيرة، أما النسبة الباقية 0.87% مفسرة من طرف عوامل أخرى مجهولة.
- احصاءة فيشر المحسوبة $F = 305.04$ أكبر من القيمة الجدولة 2.74 مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.
- معنوية الحد الثابت ومعنوية كل من $\ln(\text{GDPR})$ عند التأخير لفترة واحدة وكذا لفترتين بالإضافة إلى معنوية $\ln(\text{crédit})$ عند التأخير لفترة واحدة ولثلاث فترات، حسب اختبار t-statistic.

2.2.1. المعادلة الثانية (معادلة القروض)

تشرح المعادلة أدناه لوغاريتم القروض بدلالة قيمها السابقة لثلاث فترات والقيم المؤخرة للوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنفس فترات التأخير.

$$\ln(\text{crédit}) = -0.082 + 0.901 \ln(\text{crédit})(-1) - 0.417 \ln(\text{crédit})(-2) + 0.516 \ln(\text{crédit})(-3) - 0.554 \ln(\text{GDPR})(-1) + 0.616 \ln(\text{GDPR})(-2) - 0.008 \ln(\text{GDPR})(-3)$$

t- statistic	(-0.022)	(3.682)	(-1.351)	(2.176)	(-0.270)
t- statistic	(0.285)	(-0.004)			

$R^2 = 0.9605$, $n = 23$, $F\text{-statistic} = 64.999$, $SSR = 0.726$

أثناء قراءتنا للنتائج تقدير النموذج السابق يمكننا تقييمه وفق التالي:

1. اقتصادياً :

- العلاقة الطردية التي تربط لوغاريتم القروض بقيمها السابقة لسنة واحدة وكذا لثلاث فترات، بالإضافة إلى لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي المؤخر لفترتين، حيث جاءت مرونة $\ln(\text{crédit})(-1)$

موجبة (0.901)، ما يعني أن زيادة (-1) $\ln(\text{crédit})$ بـ 10% ينجم عنه زيادة crédit الحالية بـ 1.02(%)، كما جاءت مرونة (-3) $\ln(\text{crédit})$ موجبة كذلك (0.516) مما يدل على أن زيادة (-3) $\ln(\text{crédit})$ بـ 10% ينجر عنه زيادة crédit الحالية بـ 1.02(%)، في حين قدرت مرونة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي المؤخرة لفترتين بـ (0.616)، أي كلما ارتفعت $\ln(\text{GDPR})$ (-2) بـ 10% تزداد crédit الحالية بـ 1.02(%) وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

○ العلاقة العكسية التي تربط لوغاريتم القروض بقيمتها المؤخرة لفترتين ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي المؤخر لفترة واحدة وثلاث فترات، حيث أخذت مرونتهم الإشارة السالبة (-0.417)، (-0.554)، (-0.008) على التوالي، أي كلما زادت هذه المتغيرات المستقلة بـ 10% سينجم عنه زيادة في القروض الحالية بنسبة 1.02%.
○ العلاقة العكسية بين لوغاريتم القروض الحالية والحد الثابت.

2. إحصائياً:

○ معامل التحديد R^2 يشير إلى أنه 96.05% من التغيرات الخاصة بلوغاريتم القروض مشروحة بواسطة المتغيرات المتأخرة، أما النسبة الباقية 4.95% تشرحها عوامل أخرى.
○ احصاءة فيشر* المحسوبة قدرت بـ $F=64.99$ وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.74^{**} ، مما يدل على معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 5%.
○ عدم معنوية أغلب معاملات النموذج حسب اختبار t- statistic ماعدا متغيرة لوغاريتم القروض عند التأخير الأول والثالث.

2. دراسة صلاحية النموذج

إن كون النموذج VAR غير مستقر يجعل بعض النتائج المتحصل عليها من جراء استخدامه (مثل نتائج تحليل الاستجابة) غير صحيحة، لذلك لابد من التأكد من استيفاء النموذج المقدر (المعادلة الأولى والمعادلة الثانية) لهذه الخاصية.

* تحسب إحصائية فيشر كالتالي: $F_{cal} = \frac{R^2/(K-1)}{1-R^2/(n-k)}$

** تستخرج قيمة فيشر المجدولة كالتالي: $F_{(n-k)}^{\lambda\% (k-1)}$. حيث λ تمثل درجة الحرية.

1.2. اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي : نستخدم اختبار Jarque- Bera كما يظهر في الجدول التالي:

الشكل رقم 2-16: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج VAR(3)

VAR Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) H0: residuals are multivariate normal Date: 05/01/17 Time: 19:12 Sample: 1990 2015 Included observations: 23				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-1.031201	4.076273	1	0.0435
2	0.029002	0.003224	1	0.9547
Joint		4.079498	2	0.1301
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.301053	1.622207	1	0.2028
2	1.733580	1.536994	1	0.2151
Joint		3.159202	2	0.2061
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	5.698481	2	0.0579	
2	1.540219	2	0.4630	
Joint	7.238699	4	0.1238	

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews 7.

بما أن إحصائية Jarque- Bera تساوي 5.69 في المعادلة الأولى و 1.54 في المعادلة الثانية وهي قيمة أقل من $X_{0.05}^2(2) = 5.99$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً. كذلك كإجراء بديل بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية J-B التي تساوي 0.0579 في المعادلة الأولى وتساوي 0.4630 في المعادلة الثانية وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5 %.

2.2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : نستخدم اختبار Ljung – Box كما يبين الجدول التالي:

الشكل رقم 2 - 17: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج VAR(3)

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h Date: 04/26/17 Time: 21:36 Sample: 1990 2015 Included observations: 23					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.676569	NA*	0.707322	NA*	NA*
2	1.013391	NA*	1.076222	NA*	NA*
3	5.051590	NA*	5.720152	NA*	NA*
4	6.008402	0.1985	6.878398	0.1425	4
5	7.041727	0.5321	8.198757	0.4143	8
6	11.95367	0.4494	14.84433	0.2501	12
7	13.77082	0.6158	17.45649	0.3567	16
8	15.02472	0.7750	19.37912	0.4973	20
9	16.91080	0.8524	22.47769	0.5508	24
10	21.26768	0.8140	30.18600	0.3544	28

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews 9.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 10، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q- Stat في الجدول السابق، أي :

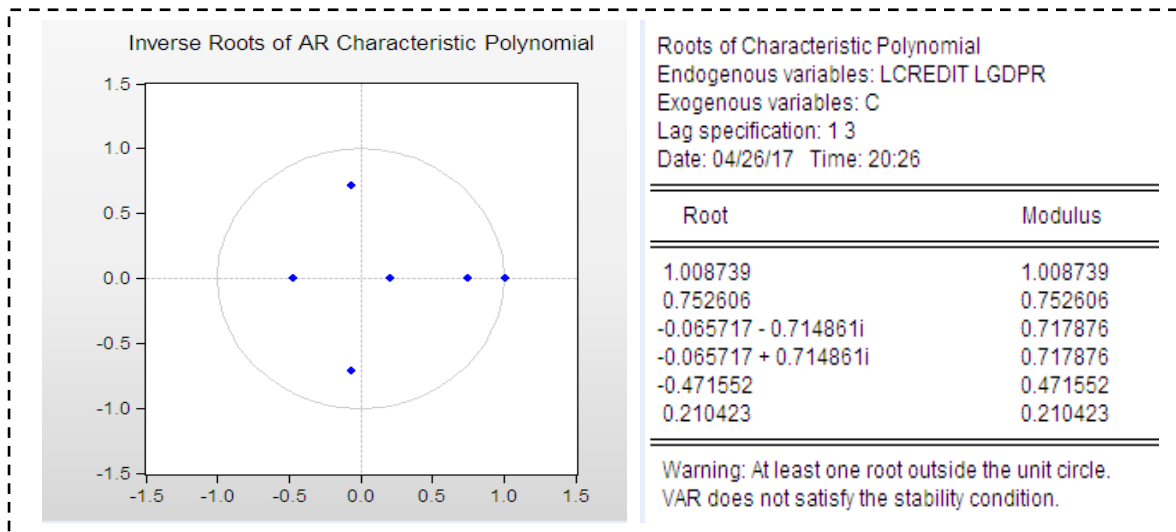
$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^{10} \frac{p_k^2}{n-k} = 23(23+2) \sum_{k=1}^{10} \frac{p_k^2}{23-k} = 21.26 > X_{0.05;10}^2 = 18.307$$

بما أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الجدولية، وكذلك من أجل درجة مختلفة لارتباط أخطاء النموذج فإن Prob للإحصائية (Q- Stat) أكبر من القيمة 0.05 مما يفرض علينا قبول الفرضية H_0 (غياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج) وهذا يدل على خلو معادلات النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

3.2. اختبار استقرارية النموذج : للتأكد من استقرارية النموذج نقوم باستخدام اختبار

(L'inverse de racine associées a'la partie, AR) فكانت نتائج استعمال هذا الاختبار على النموذج VAR(3) ممثلة في الشكل الموالي.

الشكل رقم 2- 18: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(3)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews 9

من خلال الشكل رقم 2 - 18 أعلاه، يبدو أن كل الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج VAR(3) المقدر يحقق شروط الاستقرار.

3. دوال الاستجابة وتحليل التباين

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات.

1.3. تحليل الصدمات

يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، حيث سيتم تطبيق الصدمات في الفترات الثلاث الأولى بالنسبة لكل متغير على حدى.

1.1.3. الصدمة المطبقة على Ln (crédit)

عند إحداث صدمة على Ln (crédit) في الفترة الأولى بمقدار (0.202) نلاحظ استجابة فورية موجبة لـ Ln (GDPR) بـ (0.067)، في حين الفترة الثانية سجلت (0.182) بالنسبة Ln (crédit) و (0.045) بالنسبة Ln (GDPR). أما الفترة الثالثة ظهرت القيمة (0.073) بالنسبة Ln (crédit) و (0.020) بالنسبة Ln (GDPR).

2.1.3. الصدمة المطبقة على Ln (GDPR)

عند إحداث الصدمة على Ln (GDPR) قدرت قيمتها في الفترة الأولى بمقدار انحراف معياري واحد بـ (0.026) مع عدم استجابة متغيرة القروض في هذه السنة. أما في الفترة الموالية تم الحصول على التغيرات في Ln (GDPR) بـ (0.0165) و Ln (crédit) بالنسبة (0.0121)، في حين سجلت الفترة الثالثة (0.017) بالنسبة Ln (GDPR) و (0.009) بالنسبة Ln (crédit).

ومن خلال قراءتنا للنتائج السابقة يمكن القول أن المتغيرات الخاصة بالنموذج الأصلي تستجيب بصفة ايجابية لمختلف الصدمات المطبقة على مختلف هذه المتغيرات، وبهذا نستطيع القول أن أي تغير أو تذبذب في قيم Ln (crédit) فإنه يؤثر حتما على متغيرة Ln (GDPR) بشكل ايجابي ولكنه بقيم متناقصة، كذلك بالنسبة لأثر الصدمات Ln (GDPR) على Ln (crédit) وهذا ما هو ملاحظ على جدول تحليل الصدمات العشوائية. (أنظر الملحق 17).

2.3. دراسة تحليل التباين

إن الغرض من تفكيك التباين هو معرفة مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ التنبؤ أو تحديد نسبة التباين التي تسببها متغير ما في نفسه وفي المتغيرات الأخرى، إذ يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها وذلك من خلال قراءة بيانات الجدول الموالي .

الجدول رقم 2 - 13: جدول تحليل تباين الأخطاء

Variance Decomposition of LGDPR:			
Period	S.E.	LGDPR	LCREDIT
1	0.026685	100.0000	0.000000
2	0.033652	86.96229	13.03771
3	0.039048	84.64765	15.35235
4	0.045174	74.38931	25.61069
5	0.053059	62.68355	37.31645
6	0.060400	53.81043	46.18957
7	0.067119	47.59760	52.40240
8	0.074155	42.20690	57.79310
9	0.081292	37.76065	62.23935
10	0.088052	34.31939	65.68061

Variance Decomposition of LCREDIT:			
Period	S.E.	LGDPR	LCREDIT
1	0.213105	9.957320	90.04268
2	0.284137	8.200945	91.79906
3	0.294090	8.140963	91.85904
4	0.311412	8.476371	91.52363
5	0.347670	8.734252	91.26575
6	0.372468	8.778552	91.22145
7	0.388189	8.922022	91.07798
8	0.407467	9.125948	90.87405
9	0.429307	9.271007	90.72899
10	0.447778	9.382159	90.61784

Cholesky Ordering: LGDPR LCREDIT

المصدر: من إعداد الطالبات وبإعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews 9

- الفترة الأولى: $\ln(\text{GDPR})$ تتسبب بـ 100% في تباين الخطأ لتنبؤها. وأن $\ln(\text{crédit})$ تتسبب بـ 90.04 % في تباين الخطأ لتنبؤها، وبـ 9.95 % في تباين خطأ $\ln(\text{GDPR})$.
- الفترة الثانية: $\ln(\text{GDPR})$ تتسبب بـ 86.96 % في تباين الخطأ لتنبؤها، وبـ 13.03 % في تباين خطأ $\ln(\text{crédit})$. أما $\ln(\text{crédit})$ تتسبب بـ 91.79 % في تباين الخطأ لتنبؤها، وبـ 8.20 % في تباين خطأ $\ln(\text{GDPR})$.
- الفترة الثالثة: $\ln(\text{GDPR})$ تتسبب بـ 84.64 % في تباين الخطأ لتنبؤها، وبـ 15.35 % في تباين الخطأ $\ln(\text{crédit})$. في حين $\ln(\text{crédit})$ تتسبب بـ 91.85 % في تباين الخطأ لتنبؤها، وبـ 8.14 % في تباين الخطأ $\ln(\text{crédit})$.

ونستشف من خلال النتائج السابقة إلى أن التغيرات في قيم القروض لها أثر أكبر على الناتج الداخلي

الخام الحقيقي.

4. معايرة النموذج (تحسين النموذج)

بعد إقصاء المتغيرات غير المعنوية على النموذج الأصلي، تبقى طريقة المربعات الصغرى الأحسن دائماً في التقدير، وبهذا نستطيع أن نلخص مختلف النتائج المتحصل عليها في الملحق رقم 18، ونقوم بتقييمها وتحليلها فيما يلي:

1.4. المعادلة الأولى (معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي)

$$\text{Ln(GDP)} = 0.641 + 0.828 \text{ Ln(GDP)} (-1) + 0.052 \text{ Ln(crédit)} (-3)$$

$$t\text{- statistic} \quad (1.79) \quad (9.03) \quad (2.10)$$

$$R^2 = 0.9887, \quad n=23, \quad F\text{- statistic}=879.08, \quad DW=2.50, \quad SSR= 0.014$$

1. التقييم الاقتصادي:

- قدر الحد الثابت بـ 0.641، وهو عدد موجب ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كما أن Ln(GDP) تربطه علاقة طردية بـ Ln(GDP) لفترة سابقة، وبالإضافة إلى هذا فإن Ln(GDP) تربطه كذلك علاقة طردية Ln(crédit) المؤخرة لفترة إبطاء لثلاث فترات.

2. التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد $R^2=0.9887$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بما نسبته 98.87%، أما النسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- معنوية جميع معاملات النموذج حسب اختبار $t\text{- statistic}$ عند مستوى معنوية 10%.
- دلت إحصائية فيشر ($F= 879.08$) على معنوية المعلمات مجتمعة عند مستوى معنوية 1%.
- قيمة دربن واتسون أكبر من معامل التحديد $R^2(0.9887) > DW(2.50)$ ، وهذا يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً.

2.4. المعادلة الثانية (معادلة القروض)

$$\text{Ln}(\text{crédit}) = 0.690 \text{Ln}(\text{crédit}) (-1) + 0.338 \text{Ln}(\text{crédit}) (-3)$$

t- statistic (4.96) (2.34)

$R^2 = 0.9551$, n=23 , DW=1.012 , SSR= 0.826

تدلي نتائج تقدير المعادلة السابقة على أن النموذج مقبول اقتصادياً وكذا إحصائياً، إلا أن قيمة دربن واتسون، DW=1.012 تشير إلى أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وللقضاء على هذا الأخير وزيادة تحسين النموذج، قمنا بمجموعة من التوليفات* لانتقاء أفضل نموذج محسن لمعادلة القروض.

والجدول الموالي يوضح نتائج المفاضلة بين النموذج الأول والثاني من الناحية الإحصائية والقياسية المتعلقة بالتحسين الثاني لمعادلة القروض. (أنظر الملحق رقم 18 – ثالثاً)

الجدول رقم 2-14 : نتائج المفاضلة بين النموذجين لتحسين معادلة القروض

DW	SSR	♦♦ Sch	♦AIC	معنوية المعلومات		
1.60	0.658	-0.80	-0.95	كلها معنوية عند 5%،	0.9782	النموذج الأول
2.16	0.13	-0.83	-1.02	كلها معنوية عند 5%، عدا GDPR عند 10%	0.9815	النموذج الثاني

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على البرنامج القياسي الاقتصادي EViews 07.

ملاحظة : ◆ AKike inf criterion - ◆◆ Schwarz criterion

لقد أظهرت نتائج بيانات الجدول أعلاه على أفضلية النموذج الثاني والتي تأخذ نتائجها وفق التالي:

$$\text{Ln}(\text{crédit}) = 0.651 \text{Ln}(\text{crédit}) (-1) + 0.299 \text{Ln}(\text{crédit}) (-3) + 0.001\text{GDPR} + 0.996\text{MA}(1)$$

t- statistic (4.92) (2.24) (1.84) (16.75)

$R^2 = 0.9815$, n=23 , DW=2.16 , SSR= 0.13

تستدعي نتائج التحسين الثاني لمعادلة القروض السابقة إلى تقييمه من الناحية الاقتصادية والإحصائية، وهذا ما سيتم كالتالي:

* تم تقدير عدد من النماذج قصد التحسين الثاني للقروض والذي قدر بخمس (05) نماذج.

1. التقييم الاقتصادي:

- هناك علاقة طردية وإيجابية بين القروض الحالية وقيمها المؤخرة بفترة واحدة وبثلاث فترات.
- وجود علاقة طردية تربط بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والقروض.

2. التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد $R^2=98.15\%$ يدل على أن القروض مشروحة بصفة مقبولة بمتغيراتها المفسرة، أما النسبة الباقية 1.85% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- معنوية جميع معاملات النموذج عند مستوى معنوية 10 % حسب اختبار t- statistic.
- أظهرت قيمة $DW=2.16$ على غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في الأبحاث الاقتصادية، وسلم الأولويات بالنسبة لمعظم الدول في برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لما له من آثار مهمة في تحقيق مستوى لائق من المعيشة، فهو يعبر عن الزيادات المحققة خلال فترة زمنية معينة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأعوان الاقتصاديين في محيط اقتصادي معين، وعليه فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية على أن مؤشر النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المعايير التي يتم من خلالها التمييز بين تقدم الدول وتخلفها، ولتحقيق هدف مستوى لائق من المعيشة يتطلب توفير مجموعة من المقومات أهمها وجود وساطة مالية مصرفية متطورة قادرة على تأدية خدماتها بفاعلية وكفاءة من خلال ما تباشره من تجميع الموارد المالية المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم الإنتاجية التي تعزز تعظيم الثروة الذي يعتبر شرط أساسي للنمو الاقتصادي.

في هذا السياق أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية على الأهمية البالغة لمؤسسات الوساطة المالية المصرفية لاسيما المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي، من خلال وقدرتها على تعبئة الودائع، وما تقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، حيث تقوم بدور وسيط بين المقرضين والمقترضين من عائلات ودوائر الأعمال والحكومات، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في تنشيط عجلة النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة الإنتاجية كإقامة مشاريع استثمارية التي ستؤدي إلى خلق توسيع اقتصادي في كافة المجالات .

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي واللاحق بركب الدول المتقدمة، حيث تبنت في مطلع التسعينات خطوات تدريجية لإعادة النظر في طبيعة وهيكل اقتصادها الوطني بدافع من الأزمة التي هزت الاقتصاد الجزائري سنة 1986، التي كانت وجهتها الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، بهدف الوصول إلى حلول التي من شأنها أن تساهم في تخفيف عبء هذه الأزمة، ومن بين أهم الإصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية في بنية اقتصادها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالجانب المالي والمصرفي الذي يمنح مؤسسات الوساطة المالية المصرفية القيام بدور فعال في مختلف عمليات التمويل وتعبئة المدخرات وإعادة توزيعها على الدورة الاقتصادية كأوجه الاستثمارات المختلفة لينعكس ذلك بالإيجاب على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى رأسها النمو الاقتصادي .

1. الإشكالية الرئيسية:

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

❖ ما مدى تأثير خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2. الأسئلة الفرعية:

وعلى إثر السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1 - ما هي أهم المدارس التي تناولت علاقة الوساطة المالية المصرفية بالنمو الاقتصادي ؟
- 2 - ما تأثير أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي؟
- 3 - هل توجد علاقة تربط بين كل من التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي ؟
- 4 - كيف يؤثر منح القروض من حيث الأجل القصير والمتوسط وطويل الأجل على النمو الاقتصادي ؟
- 5 - هل يمكن أن تحدث القروض أثر مفاجئ على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق، اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث وهي:

- 1 - تعد المدرسة الهيكلية للتمويل ومدرسة التقييد المالي بالإضافة إلى مدرسة نماذج النمو الداخلي من أهم المدارس التي حظيت بدراسة العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي.
- 2 - توجد علاقة إيجابية لأثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي .
- 3 - هناك علاقة طردية بين كل من التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي.
- 4 - يؤدي حجم القروض القصيرة الأجل إلى انخفاض النمو الاقتصادي، في حين تمارس القروض المتوسطة وطويلة الأجل في زيادة النمو الاقتصادي.

5- نعم يمكن أن تحدث القروض استجابة ايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك باستعمال معطيات تخص الاقتصاد الجزائري.

4. مبررات اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا لمعالجة هذا الموضوع دون غيره نُجملها فيما يلي:

1- تنمية المعارف الشخصية في موضوع الوساطة المصرفية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى طبيعة التخصص.

2- يقيننا الشخصي بأهمية مؤسسات الوساطة المالية المصرفية والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول.

3- إن مشكل محدودية الموارد المالية والاعتماد الشبه كلي على العائدات النفطية في تمويل الاقتصاد الجزائري بأكمله أمر يتطلب العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي، وذلك بإعادة النظر في تحسين وتفعيل الوساطة المالية المصرفية.

4- مطابقة المفاهيم والمعارف التي اكتسبتها في الدراسات النظرية إلى واقع تطبيقي يجمع بين التأثير الجزئي والتأثير الكلي.

5. أهداف الدراسة وأهميتها

1.5. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

1- دراسة المرجعيات النظرية لعلاقة الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي والتأكيد على الدور الايجابي لخدماتها المالية في تحفيز النمو الاقتصادي.

2- تحليل وتقييم تطور خدمات الوساطة المالية المصرفية بالجزائر .

3- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري كالاقتصاد سائر في طريق النمو.

4- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العملي التطبيقي.

2.5. أهمية الدراسة: تتبلور أهمية الدراسة في النواحي التالية:

1- توضيح أهمية الدور الذي تلعبه خدمات الوساطة المالية المصرفية الجزائرية في كونها أحد محركات النمو الاقتصادي على إثر التغيرات والإصلاحات التي شهدتها المنظومة المصرفية بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10.

2- محدودية المصارف الجزائرية في استقطاب المدخرات ومن ثم تمويل الاقتصاد خصوصا بعد الهزة التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية (إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي).

6. الإطار المكاني والزمني:

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، فمكانياً ضبطت بالجانب الاقتصادي الجزائري. أما زمانياً، فقد حددت مدة البحث بـ 26 عاماً خلال المدة الزمنية 1990 - 2015 والذي يعد بعداً زمنياً مناسباً نتيجةً للظروف والإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية والمتمثلة في قانون النقد والقرض 90-10.

7. المنهج والأدوات المستخدمة

من أجل ضمان الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية سيتم الاستعانة بالمناهج التالية كوسيلة في معالجة هذا البحث.

1-المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، حيث برز هذا المنهج بشكل كبير في الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالوساطة المصرفية والنمو الاقتصادي وكذا الدراسات السابقة .

2-المنهج التاريخي : وذلك من أجل عرض مسار تطورات الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي وكذا متغيرات الوساطة المالية المصرفية خلال الفترة الزمنية 1990 -2015.

3-المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه خصوصا في الدراسة التطبيقية، في تحليل المعطيات الكمية ومختلف المعادلات ونماذج الظاهرة المدروسة وكذا العلاقات الإحصائية .

8. صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة جملة من الصعوبات نذكر منها:

1 - محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة ومدى تفاعلها وإسقاط ذلك على واقع بلد معين باستخدام أدوات إحصائية ورياضية.

2 - مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر على الرغم من أنها مصادر رسمية .

3- اختلاف تقارير بنك الجزائر من حيث اللغة (عربية - فرنسية) مظهرة بذلك اختلاف في بعض المسميات.

9. **محتوى البحث:** حرصاً منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ولتحقيق هدف البحث في ظل

الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين وتتبعها خاتمة عامة، وذلك وفق ما تقتضيه منهجية

.IMRAD

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لخدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي

متضمنا هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول حمل عنوان المقاربة النظرية لخدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

وينقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، الأول يستعرض الطريقة والأدوات، بينما المبحث الثاني فقد تناول تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها.

وتختتم دراستنا بخاتمة عامة تم من خلالها سرد مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية مع عرض بعض التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

الملحق رقم (01): تقدير أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDPR				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 10:15				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	199.7791	5.842017	34.19693	0.0000
CCT	0.037980	0.021744	1.746695	0.0968
CLT	-0.001094	0.007833	-0.139635	0.8904
DEPOT	0.137738	0.035281	3.903978	0.0010
AB	0.015124	0.008433	1.793420	0.0888
CF	0.116790	0.046747	2.498345	0.0218
M2	-0.132000	0.038333	-3.443475	0.0027
R-squared	0.990974	Mean dependent var	298.5687	
Adjusted R-squared	0.988124	S.D. dependent var	76.70607	
S.E. of regression	8.359085	Akaike info criterion	7.309379	
Sum squared resid	1327.612	Schwarz criterion	7.648097	
Log likelihood	-88.02193	F-statistic	347.6908	
Durbin-Watson stat	2.092727	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (02): تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDPR				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 10:24				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	205.4365	7.627813	26.93255	0.0000
AB	0.020305	0.010270	1.977165	0.0601
DEPOT	-0.000260	0.012083	-0.021552	0.9830
R-squared	0.966311	Mean dependent var	298.5687	
Adjusted R-squared	0.963381	S.D. dependent var	76.70607	
S.E. of regression	14.67849	Akaike info criterion	8.318811	
Sum squared resid	4955.537	Schwarz criterion	8.463976	
Log likelihood	-105.1445	F-statistic	329.8553	
Durbin-Watson stat	0.501087	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (03): تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي (بإدخال اللوغاريتم النيبيري)

1. النموذج الأول

2. النموذج الثاني

Dependent Variable: LGDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 10:37 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.337438	0.155944	27.81413	0.0000
LAB	0.150562	0.021939	6.862641	0.0000
DEPOT	3.46E-05	6.71E-06	5.155824	0.0000
R-squared	0.974609	Mean dependent var	5.667508	
Adjusted R-squared	0.972402	S.D. dependent var	0.255529	
S.E. of regression	0.042450	Akaike info criterion	-3.372796	
Sum squared resid	0.041447	Schwarz criterion	-3.227631	
Log likelihood	46.84634	F-statistic	441.4246	
Durbin-Watson stat	0.742319	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: GDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 10:28 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.12280	39.35035	0.308073	0.7608
LAB	29.04680	5.536112	5.246787	0.0000
DEPOT	0.015398	0.001694	9.089408	0.0000
R-squared	0.982059	Mean dependent var	298.5687	
Adjusted R-squared	0.980499	S.D. dependent var	76.70607	
S.E. of regression	10.71180	Akaike info criterion	7.688735	
Sum squared resid	2639.079	Schwarz criterion	7.833900	
Log likelihood	-96.95356	F-statistic	629.4806	
Durbin-Watson stat	1.009063	Prob(F-statistic)	0.000000	

3. النموذج الثالث

Dependent Variable: LGDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 10:46 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.716485	0.092922	50.75768	0.0000
AB	3.29E-05	5.12E-06	6.419228	0.0000
LDEPOT	0.106056	0.015097	7.024822	0.0000
R-squared	0.978111	Mean dependent var	5.667508	
Adjusted R-squared	0.976207	S.D. dependent var	0.255529	
S.E. of regression	0.039415	Akaike info criterion	-3.521181	
Sum squared resid	0.035731	Schwarz criterion	-3.376016	
Log likelihood	48.77535	F-statistic	513.8743	
Durbin-Watson stat	0.706220	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (04) : تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات (النموذج الثالث بعد إدخال (AR(1)

Dependent Variable: LGDPR				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 10:54				
Sample(adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 7 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.459541	0.184635	24.15330	0.0000
AB	2.43E-05	7.46E-06	3.252807	0.0038
LDEPOT	0.143887	0.027931	5.151579	0.0000
AR(1)	0.534961	0.144311	3.707000	0.0013
R-squared	0.989593	Mean dependent var	5.679663	
Adjusted R-squared	0.988106	S.D. dependent var	0.253010	
S.E. of regression	0.027593	Akaike info criterion	-4.196836	
Sum squared resid	0.015989	Schwarz criterion	-4.001816	
Log likelihood	56.46045	F-statistic	665.5971	
Durbin-Watson stat	2.163997	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots	.53			

الملحق رقم (05): نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 04/13/17 Time: 11:35					
Sample: 1990 2015					
Included observations: 26					
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.049	-0.049	0.0700	
		2 0.166	0.164	0.9084	0.341
		3 -0.081	-0.068	1.1165	0.572
		4 -0.017	-0.051	1.1259	0.771
		5 0.156	0.185	1.9700	0.741
		6 -0.075	-0.065	2.1759	0.824
		7 -0.041	-0.116	2.2397	0.896
		8 0.101	0.169	2.6557	0.915
		9 -0.237	-0.237	5.0590	0.751
		10 -0.165	-0.311	6.2987	0.710
		11 -0.289	-0.186	10.362	0.409
		12 -0.023	0.011	10.391	0.496

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم: (06) : تقدير أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 11:55 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	214.4821	4.256974	50.38371	0.0000
M2	0.039954	0.005424	7.366709	0.0000
CF	-0.084242	0.019872	-4.239290	0.0003
R-squared	0.968462	Mean dependent var	298.5687	
Adjusted R-squared	0.965719	S.D. dependent var	76.70607	
S.E. of regression	14.20220	Akaike info criterion	8.252837	
Sum squared resid	4639.156	Schwarz criterion	8.398002	
Log likelihood	-104.2869	F-statistic	353.1350	
Durbin-Watson stat	1.209520	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق (07): تقدير أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي (بعد إدخال (1) AR)

Dependent Variable: GDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 12:38 Sample(adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjusting endpoints Convergence achieved after 126 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4347.543	268208.5	0.016210	0.9872
M2	0.003998	0.005319	0.751632	0.4606
CF	0.010617	0.027090	0.391938	0.6991
AR(1)	0.998707	0.084015	11.88731	0.0000
R-squared	0.987733	Mean dependent var	301.9715	
Adjusted R-squared	0.985981	S.D. dependent var	76.25862	
S.E. of regression	9.029222	Akaike info criterion	7.384456	
Sum squared resid	1712.064	Schwarz criterion	7.579476	
Log likelihood	-88.30570	F-statistic	563.6466	
Durbin-Watson stat	2.533639	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots	1.00			

الملحق رقم (08) : تقدير أثر القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 13:19 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	174.1451	7.020943	24.80366	0.0000
CCT	0.147230	0.013187	11.16510	0.0000
CLT	0.004320	0.004145	1.042284	0.3081
R-squared	0.968920	Mean dependent var	298.5687	
Adjusted R-squared	0.966218	S.D. dependent var	76.70607	
S.E. of regression	14.09858	Akaike info criterion	8.238192	
Sum squared resid	4571.707	Schwarz criterion	8.383357	
Log likelihood	-104.0965	F-statistic	358.5147	
Durbin-Watson stat	1.058512	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (10): تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات .

2. النموذج الثاني

1. النموذج الأول

Dependent Variable: GDP Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 13:29 Sample: 1990 2015 Included observations: 26					Dependent Variable: LGDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 13:25 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	125.2552	21.56892	5.807206	0.0000	C	4.982976	0.076252	65.34857	0.0000
CCT	0.128658	0.015565	8.265739	0.0000	CCT	0.000348	5.50E-05	6.324484	0.0000
LCLT	10.91726	5.145515	2.121704	0.0449	LCLT	0.063499	0.018191	3.490711	0.0020
R-squared	0.972780	Mean dependent var	298.5687		R-squared	0.969344	Mean dependent var	5.667508	
Adjusted R-squared	0.970413	S.D. dependent var	76.70607		Adjusted R-squared	0.966678	S.D. dependent var	0.255529	
S.E. of regression	13.19416	Akaike info criterion	8.105592		S.E. of regression	0.046645	Akaike info criterion	-3.184331	
Sum squared resid	4003.973	Schwarz criterion	8.250757		Sum squared resid	0.050043	Schwarz criterion	-3.039166	
Log likelihood	-102.3727	F-statistic	410.9801		Log likelihood	44.39631	F-statistic	363.6258	
Durbin-Watson stat	1.009690	Prob(F-statistic)	0.000000		Durbin-Watson stat	0.688347	Prob(F-statistic)	0.000000	

3. النموذج الثالث

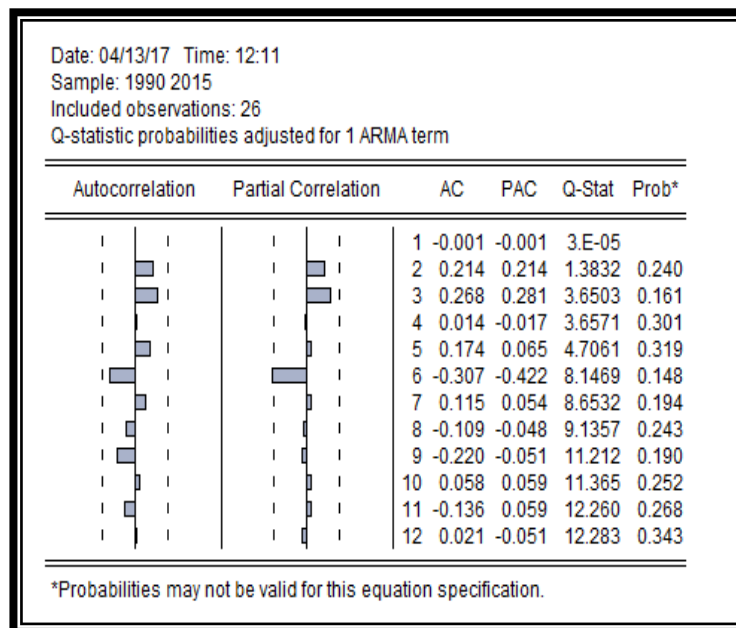
Dependent Variable: LGDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 13:32 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.921544	0.190482	20.58744	0.0000
LCCT	0.258280	0.031331	8.243557	0.0000
CLT	5.46E-05	1.44E-05	3.802298	0.0009
R-squared	0.932175	Mean dependent var	5.667508	
Adjusted R-squared	0.926277	S.D. dependent var	0.255529	
S.E. of regression	0.069381	Akaike info criterion	-2.390243	
Sum squared resid	0.110715	Schwarz criterion	-2.245078	
Log likelihood	34.07316	F-statistic	158.0543	
Durbin-Watson stat	0.991760	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (11) : تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات (النموذج الأول بعد إدخال

(AR(1))

Dependent Variable: LGDPR Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 14:07 Sample(adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjusting endpoints Convergence achieved after 47 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.847108	0.168588	28.75115	0.0000
CCT	0.000206	7.87E-05	2.614347	0.0162
LCLT	0.101394	0.031019	3.268710	0.0037
AR(1)	0.769444	0.154161	4.991172	0.0001
R-squared	0.985067	Mean dependent var	5.679663	
Adjusted R-squared	0.982934	S.D. dependent var	0.253010	
S.E. of regression	0.033053	Akaike info criterion	-3.835775	
Sum squared resid	0.022942	Schwarz criterion	-3.640755	
Log likelihood	51.94719	F-statistic	461.7574	
Durbin-Watson stat	1.850961	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots	.77			

الملحق رقم (12): نتائج اختبار دالة الارتباط للنموذج



الملحق رقم (13): تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	النموذج	عند الدرجة الصفر (غير مستقرة)	عند الدرجة 1 (غير مستقرة)	عند الدرجة 2 (مستقرة)
		درجة التأخير	درجة التأخير	درجة التأخير
Ln(GDPR)	ثابت فقط (4)	03	03	03
	ثابت وقاطع 5	02	01	04
	ثابت واتجاه قاطع 6	04	04	01
Ln(AB)	ثابت فقط (4)	04	01	04
	ثابت وقاطع 5	04	04	04
	ثابت واتجاه قاطع 6	04	04	01
Ln(Depot)	ثابت فقط (4)	04	04	04
	ثابت وقاطع 5	04	04	04
	ثابت واتجاه قاطع 6	04	04	01
Ln(M2)	ثابت فقط (4)	04	04	04
	ثابت وقاطع 5	04	04	04
	ثابت واتجاه قاطع 6	04	02	01
Ln(CF)	ثابت فقط (4)	04	01	01
	ثابت وقاطع 5	03	02	01
	ثابت واتجاه قاطع 6	04	02	01
Ln(CCT)	ثابت فقط (4)	02	02	01
	ثابت وقاطع 5	02	01	01
	ثابت واتجاه قاطع 6	02	01	.
Ln(CLT)	ثابت فقط (4)	03	04	04
	ثابت وقاطع 5	02	04	03
	ثابت واتجاه قاطع 6	02	01	04
Ln(crédit)	ثابت فقط (4)	04	02	04
	ثابت وقاطع 5	04	04	04
	ثابت واتجاه قاطع 6	04	01	04

الملحق رقم (14): نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل الزمنية

أولاً. اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية $\ln(\text{GDPR})$ (ثابت واتجاه قاطع 6)

1. عند المستوى

2. عند الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(GDPR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:	1% level	-4.498307		
	5% level	-3.658446		
	10% level	-3.268973		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDPR,2) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 15:42 Sample (adjusted): 1996 2015 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPR(-1))	-1.624490	0.756745	-2.146680	0.0513
D(GDPR(-1),2)	-0.033555	0.651845	-0.051477	0.9597
D(GDPR(-2),2)	-0.283980	0.543283	-0.522710	0.6100
D(GDPR(-3),2)	-0.282544	0.416672	-0.678096	0.5096
D(GDPR(-4),2)	-0.167109	0.237914	-0.702393	0.4948
C	12.61572	6.041481	2.088183	0.0570
@TREND("1990")	0.379467	0.493360	0.769148	0.4556
R-squared	0.780865	Mean dependent var	0.432200	
Adjusted R-squared	0.679726	S.D. dependent var	14.69501	
S.E. of regression	8.316315	Akaike info criterion	7.343533	
Sum squared resid	899.0942	Schwarz criterion	7.692039	
Log likelihood	-66.43533	Hannan-Quinn criter.	7.411565	
F-statistic	7.720686	Durbin-Watson stat	2.005053	
Prob(F-statistic)	0.001085			

Null Hypothesis: GDPR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:	1% level	-4.467895		
	5% level	-3.644963		
	10% level	-3.261452		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDPR) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 15:40 Sample (adjusted): 1995 2015 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPR(-1)	-0.697415	0.275992	-2.526938	0.0242
D(GDPR(-1))	-0.320134	0.223625	-1.431568	0.1742
D(GDPR(-2))	-0.234465	0.218976	-1.070736	0.3024
D(GDPR(-3))	-0.151389	0.226718	-0.667738	0.5152
D(GDPR(-4))	-0.081331	0.204404	-0.397892	0.6967
C	107.6215	39.15093	2.748888	0.0157
@TREND("1990")	8.390780	3.137878	2.674030	0.0182
R-squared	0.526111	Mean dependent var	11.08957	
Adjusted R-squared	0.323016	S.D. dependent var	8.434330	
S.E. of regression	6.939685	Akaike info criterion	6.973592	
Sum squared resid	674.2293	Schwarz criterion	7.321766	
Log likelihood	-66.22271	Hannan-Quinn criter.	7.049154	
F-statistic	2.590466	Durbin-Watson stat	1.943837	
Prob(F-statistic)	0.066728			

3. عند الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(GDPR,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:	1% level	-4.440739		
	5% level	-3.632896		
	10% level	-3.254671		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDPR,3) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 15:43 Sample (adjusted): 1994 2015 Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPR(-1),2)	-2.504357	0.374635	-6.684793	0.0000
D(GDPR(-1),3)	0.490636	0.203811	2.407309	0.0270
C	3.877829	5.173069	0.749619	0.4632
@TREND("1990")	-0.142968	0.325939	-0.438635	0.6661
R-squared	0.881558	Mean dependent var	0.423727	
Adjusted R-squared	0.861817	S.D. dependent var	26.03767	
S.E. of regression	9.678972	Akaike info criterion	7.540754	
Sum squared resid	1686.285	Schwarz criterion	7.739125	
Log likelihood	-78.94830	Hannan-Quinn criter.	7.587484	
F-statistic	44.65752	Durbin-Watson stat	2.362221	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ثانياً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية $\ln(AB)$ (ثابت واتجاه قاطع 6)

2. عند الدرجة الأولى

1. عند المستوى

Null Hypothesis: D(LAB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.469729	0.3373	
Test critical values:	1% level	-4.498307		
	5% level	-3.658446		
	10% level	-3.268973		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LAB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 15:52				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAB(-1))	-2.243519	0.908407	-2.469729	0.0281
D(LAB(-1),2)	1.040697	0.768964	1.353375	0.1990
D(LAB(-2),2)	0.430310	0.606524	0.709469	0.4906
D(LAB(-3),2)	0.196699	0.394384	0.498750	0.6263
D(LAB(-4),2)	0.092809	0.211070	0.439706	0.6674
C	0.408087	0.173665	2.349852	0.0352
@TREND("1990")	-0.008723	0.004364	-1.998963	0.0670
R-squared	0.677087	Mean dependent var	-0.005279	
Adjusted R-squared	0.528050	S.D. dependent var	0.104294	
S.E. of regression	0.071648	Akaike info criterion	-2.164873	
Sum squared resid	0.066736	Schwarz criterion	-1.816367	
Log likelihood	28.64873	Hannan-Quinn criter.	-2.096841	
F-statistic	4.543083	Durbin-Watson stat	2.109818	
Prob(F-statistic)	0.010679			

Null Hypothesis: LAB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.451509	0.9776	
Test critical values:	1% level	-4.467895		
	5% level	-3.644963		
	10% level	-3.261452		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LAB)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 15:50				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAB(-1)	-0.119404	0.264456	-0.451509	0.6585
D(LAB(-1))	-0.098578	0.333542	-0.295549	0.7719
D(LAB(-2))	-0.525620	0.316573	-1.660343	0.1191
D(LAB(-3))	-0.090144	0.296773	-0.303747	0.7658
D(LAB(-4))	-0.084807	0.205360	-0.412966	0.6859
C	1.090469	1.613130	0.675996	0.5101
@TREND("1990")	0.007721	0.034207	0.225708	0.8247
R-squared	0.375882	Mean dependent var	0.117909	
Adjusted R-squared	0.108403	S.D. dependent var	0.073256	
S.E. of regression	0.069171	Akaike info criterion	-2.243260	
Sum squared resid	0.066985	Schwarz criterion	-1.895086	
Log likelihood	30.55423	Hannan-Quinn criter.	-2.167698	
F-statistic	1.405275	Durbin-Watson stat	1.988057	
Prob(F-statistic)	0.279866			

3. عند الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(LAB,2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.684262	0.0001	
Test critical values:	1% level	-4.440739		
	5% level	-3.632896		
	10% level	-3.254671		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LAB,3)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 15:53				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAB(-1),2)	-1.890125	0.282772	-6.684262	0.0000
D(LAB(-1),3)	0.462375	0.155557	2.972381	0.0082
C	-0.011526	0.046660	-0.247012	0.8077
@TREND("1990")	0.000143	0.002929	0.048979	0.9615
R-squared	0.749742	Mean dependent var	-0.008665	
Adjusted R-squared	0.708032	S.D. dependent var	0.159544	
S.E. of regression	0.086208	Akaike info criterion	-1.901137	
Sum squared resid	0.133773	Schwarz criterion	-1.702765	
Log likelihood	24.91250	Hannan-Quinn criter.	-1.854406	
F-statistic	17.97523	Durbin-Watson stat	2.371876	
Prob(F-statistic)	0.000012			

ثالثاً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية $\ln(\text{Depot})$ (ثابت واتجاه قاطع 6)

1. عند المستوى

2. عند الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(LDEPOT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.475664	0.3348
Test critical values:	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPOT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 16:03
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEPOT(-1))	-2.314831	0.935035	-2.475664	0.0278
D(LDEPOT(-1),2)	1.020279	0.796030	1.281710	0.2223
D(LDEPOT(-2),2)	0.533968	0.637397	0.837732	0.4173
D(LDEPOT(-3),2)	0.315898	0.438174	0.720943	0.4837
D(LDEPOT(-4),2)	0.064610	0.280059	0.230700	0.8211
C	0.628099	0.251789	2.494550	0.0269
@TREND("1990")	-0.017110	0.006900	-2.479485	0.0276

R-squared	0.669459	Mean dependent var	-0.007195
Adjusted R-squared	0.516902	S.D. dependent var	0.147336
S.E. of regression	0.102406	Akaike info criterion	-1.450519
Sum squared resid	0.136332	Schwarz criterion	-1.102013
Log likelihood	21.50519	Hannan-Quinn criter.	-1.382487
F-statistic	4.388251	Durbin-Watson stat	2.092642
Prob(F-statistic)	0.012204		

Null Hypothesis: LDEPOT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.501849	0.9984
Test critical values:	1% level	-4.467895
	5% level	-3.644963
	10% level	-3.261452

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPOT)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPOT(-1)	0.092971	0.185257	0.501849	0.6236
D(LDEPOT(-1))	-0.354146	0.320221	-1.105942	0.2874
D(LDEPOT(-2))	-0.571283	0.315017	-1.813500	0.0912
D(LDEPOT(-3))	-0.250293	0.294109	-0.851020	0.4091
D(LDEPOT(-4))	-0.277360	0.284649	-0.974393	0.3464
C	0.120237	0.906316	0.132665	0.8963
@TREND("1990")	-0.030796	0.032771	-0.939728	0.3633

R-squared 0.361433 Mean dependent var 0.146251
Adjusted R-squared 0.087762 S.D. dependent var 0.108284
S.E. of regression 0.103423 Akaike info criterion -1.438773
Sum squared resid 0.149749 Schwarz criterion -1.090599
Log likelihood 22.10712 Hannan-Quinn criter. -1.363211
F-statistic 1.320682 Durbin-Watson stat 1.961005
Prob(F-statistic) 0.311200

3. عند الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(LDEPOT,2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.925727	0.0004	
Test critical values:	1% level	-4.440739		
	5% level	-3.632896		
	10% level	-3.254671		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LDEPOT,3)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:05				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEPOT(-1),2)	-2.091647	0.352977	-5.925727	0.0000
D(LDEPOT(-1),3)	0.500644	0.213202	2.348210	0.0305
C	-0.004856	0.065540	-0.074093	0.9418
@TREND("1990")	-0.001031	0.004138	-0.249138	0.8061
R-squared	0.758801	Mean dependent var	-0.008325	
Adjusted R-squared	0.718601	S.D. dependent var	0.231978	
S.E. of regression	0.123058	Akaike info criterion	-1.189364	
Sum squared resid	0.272577	Schwarz criterion	-0.990993	
Log likelihood	17.08301	Hannan-Quinn criter.	-1.142634	
F-statistic	18.87573	Durbin-Watson stat	2.212041	
Prob(F-statistic)	0.000009			

رابعاً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية $Ln(m2)$ (ثابت واتجاه قاطع 6)

1. عند المستوى

2. عند الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.484438	0.0660		
Test critical values:				
1% level	-4.440739			
5% level	-3.632896			
10% level	-3.254671			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:12				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.783739	0.511916	-3.484438	0.0028
D(LM2(-1),2)	0.622609	0.355675	1.750500	0.0981
D(LM2(-2),2)	0.203998	0.262021	0.778557	0.4469
C	0.357675	0.108501	3.296511	0.0043
@TREND("1990")	-0.006718	0.002857	-2.351496	0.0310
R-squared	0.593693	Mean dependent var	-0.008837	
Adjusted R-squared	0.498091	S.D. dependent var	0.098768	
S.E. of regression	0.089972	Akaike info criterion	-2.284714	
Sum squared resid	0.083234	Schwarz criterion	-2.036750	
Log likelihood	30.13188	Hannan-Quinn criter.	-2.226301	
F-statistic	6.210065	Durbin-Watson stat	1.926288	
Prob(F-statistic)	0.002863			

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.447825	0.9982
Test critical values:	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:11 Sample (adjusted): 1995 2015 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.113010	0.252352	0.447825	0.6611
D(LM2(-1))	-0.313195	0.357519	-0.876024	0.3958
D(LM2(-2))	-0.620022	0.337512	-1.837037	0.0875
D(LM2(-3))	-0.290191	0.302095	-0.960594	0.3531
D(LM2(-4))	-0.309386	0.296656	-1.042911	0.3147
C	-0.155899	1.383966	-0.112646	0.9119
@TREND("1990")	-0.026145	0.039558	-0.660928	0.5194
R-squared	0.347671	Mean dependent var	0.140065	
Adjusted R-squared	0.068102	S.D. dependent var	0.076466	
S.E. of regression	0.073816	Akaike info criterion	-2.113272	
Sum squared resid	0.076284	Schwarz criterion	-1.765097	
Log likelihood	29.18935	Hannan-Quinn criter.	-2.037709	
F-statistic	1.243595	Durbin-Watson stat	1.960559	
Prob(F-statistic)	0.342717			

3. عند الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.634899	0.0063	
Test critical values:	1% level	-4.416345		
	5% level	-3.622033		
	10% level	-3.248592		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:13				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.477433	0.318763	-4.634899	0.0002
D(LM2(-1),2)	0.412288	0.222569	1.852403	0.0796
C	0.298412	0.072104	4.138620	0.0006
@TREND("1990")	-0.005878	0.002386	-2.463021	0.0235
R-squared	0.579143	Mean dependent var	-0.009378	
Adjusted R-squared	0.512692	S.D. dependent var	0.096532	
S.E. of regression	0.067386	Akaike info criterion	-2.399979	
Sum squared resid	0.086277	Schwarz criterion	-2.202502	
Log likelihood	31.59976	Hannan-Quinn criter.	-2.350314	
F-statistic	8.715316	Durbin-Watson stat	2.006097	
Prob(F-statistic)	0.000764			

خامساً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية $\ln(CF)$ (ثابت واتجاه قاطع 6)

2. عند الدرجة الأولى

1. عند المستوى

Null Hypothesis: D(LCF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
1% level			-4.440739	
5% level			-3.632896	
10% level			-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCF,2) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:20 Sample (adjusted): 1994 2015 Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCF(-1))	-1.426514	0.442105	-3.226637	0.0050
D(LCF(-1),2)	0.494275	0.317507	1.556737	0.1380
D(LCF(-2),2)	0.237400	0.264083	0.898962	0.3812
C	0.168492	0.055563	3.032457	0.0075
@TREND("1990")	0.001772	0.001496	1.183869	0.2528
R-squared	0.504795	Mean dependent var	-0.000817	
Adjusted R-squared	0.388277	S.D. dependent var	0.050919	
S.E. of regression	0.039825	Akaike info criterion	-3.411934	
Sum squared resid	0.026962	Schwarz criterion	-3.163970	
Log likelihood	42.53128	Hannan-Quinn criter.	-3.353522	
F-statistic	4.332312	Durbin-Watson stat	1.896311	
Prob(F-statistic)	0.013464			

Null Hypothesis: LCF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
1% level			-4.467895	
5% level			-3.644963	
10% level			-3.261452	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCF) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:19 Sample (adjusted): 1995 2015 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCF(-1)	-0.331955	0.253576	-1.309093	0.2116
D(LCF(-1))	0.199028	0.273033	0.728951	0.4780
D(LCF(-2))	-0.147269	0.264616	-0.556539	0.5866
D(LCF(-3))	0.000353	0.267670	0.001320	0.9990
D(LCF(-4))	-0.241757	0.276887	-0.873125	0.3973
C	1.704616	1.127086	1.512411	0.1527
@TREND("1990")	0.047612	0.035007	1.360090	0.1953
R-squared	0.313082	Mean dependent var	0.138743	
Adjusted R-squared	0.018688	S.D. dependent var	0.035848	
S.E. of regression	0.035511	Akaike info criterion	-3.576748	
Sum squared resid	0.017654	Schwarz criterion	-3.228573	
Log likelihood	44.55585	Hannan-Quinn criter.	-3.501185	
F-statistic	1.063480	Durbin-Watson stat	1.707102	
Prob(F-statistic)	0.428390			

3. عند الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(LCF,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
1% level			-4.440739	
5% level			-3.632896	
10% level			-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCF,3) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:21 Sample (adjusted): 1994 2015 Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCF(-1),2)	-1.742150	0.349206	-4.988889	0.0001
D(LCF(-1),3)	0.383707	0.223104	1.719856	0.1026
C	0.002785	0.026172	0.106422	0.9164
@TREND("1990")	-0.000367	0.001656	-0.221398	0.8273
R-squared	0.685564	Mean dependent var	0.000513	
Adjusted R-squared	0.633158	S.D. dependent var	0.081141	
S.E. of regression	0.049145	Akaike info criterion	-3.025106	
Sum squared resid	0.043475	Schwarz criterion	-2.826734	
Log likelihood	37.27616	Hannan-Quinn criter.	-2.978375	
F-statistic	13.08178	Durbin-Watson stat	2.025733	
Prob(F-statistic)	0.000090			

سادساً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (CCT) Ln (ثابت واتجاه قاطع)

1. عند المستوى

2. عند الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(LCCT) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.752547	0.0001
Test critical values:	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
	10% level		-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCCT,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:25				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCCT(-1))	-1.976200	0.292660	-6.752547	0.0000
D(LCCT(-1),2)	0.767232	0.192371	3.988294	0.0010
D(LCCT(-2),2)	0.240164	0.136497	1.759482	0.0965
C	0.343420	0.079435	4.323263	0.0005
@TREND("1990")	-0.010894	0.004705	-2.315349	0.0333
R-squared	0.867028	Mean dependent var	0.037545	
Adjusted R-squared	0.835740	S.D. dependent var	0.343825	
S.E. of regression	0.139349	Akaike info criterion	-0.906960	
Sum squared resid	0.330107	Schwarz criterion	-0.658995	
Log likelihood	14.97656	Hannan-Quinn criter.	-0.848547	
F-statistic	27.71159	Durbin-Watson stat	1.424456	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: LCCT has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.662605	0.2591	
Test critical values:	1% level	-4.416345		
	5% level	-3.622033		
	10% level	-3.248592		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCCT)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:24				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCCT(-1)	-1.032529	0.387789	-2.662605	0.0159
D(LCCT(-1))	0.401516	0.263289	1.525002	0.1446
D(LCCT(-2))	-0.107606	0.238595	-0.451001	0.6574
C	5.547726	2.029591	2.733420	0.0136
@TREND("1990")	0.090019	0.034811	2.585909	0.0186
R-squared	0.548234	Mean dependent var	0.070683	
Adjusted R-squared	0.447841	S.D. dependent var	0.268243	
S.E. of regression	0.199324	Akaike info criterion	-0.198109	
Sum squared resid	0.715142	Schwarz criterion	0.048737	
Log likelihood	7.278258	Hannan-Quinn criter.	-0.136028	
F-statistic	5.460901	Durbin-Watson stat	1.089536	
Prob(F-statistic)	0.004651			

سابعاً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (CLT) Ln (ثابت واتجاه قاطع)

1. عند المستوى

2. عند الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(LCLT) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.741354	0.2307	
Test critical values:	1% level	-4.416345		
	5% level	-3.622033		
	10% level	-3.248592		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCLT,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:42				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCLT(-1))	-0.601584	0.219448	-2.741354	0.0130
D(LCLT(-1),2)	0.226794	0.224160	1.011748	0.3244
C	0.145767	0.088729	1.642844	0.1169
@TREND("1990")	-0.002283	0.004981	-0.458424	0.6518
R-squared	0.291104	Mean dependent var	0.001511	
Adjusted R-squared	0.179173	S.D. dependent var	0.174532	
S.E. of regression	0.158125	Akaike info criterion	-0.694089	
Sum squared resid	0.475068	Schwarz criterion	-0.496611	
Log likelihood	11.98202	Hannan-Quinn criter.	-0.644424	
F-statistic	2.600748	Durbin-Watson stat	2.101530	
Prob(F-statistic)	0.082089			

Null Hypothesis: LCLT has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.659965	0.2601	
Test critical values:	1% level	-4.416345		
	5% level	-3.622033		
	10% level	-3.248592		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCLT)				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 16:41				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCLT(-1)	-0.322531	0.121254	-2.659965	0.0159
D(LCLT(-1))	0.613610	0.193854	3.165328	0.0054
D(LCLT(-2))	0.107185	0.232030	0.461942	0.6497
C	1.338303	0.454932	2.941767	0.0087
@TREND("1990")	0.056868	0.022656	2.510027	0.0218
R-squared	0.501254	Mean dependent var	0.189280	
Adjusted R-squared	0.390421	S.D. dependent var	0.176295	
S.E. of regression	0.137643	Akaike info criterion	-0.938648	
Sum squared resid	0.341020	Schwarz criterion	-0.691802	
Log likelihood	15.79445	Hannan-Quinn criter.	-0.876567	
F-statistic	4.522622	Durbin-Watson stat	1.942840	
Prob(F-statistic)	0.010524			

3. عند الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(LCLT,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCLT,3) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:44 Sample (adjusted): 1997 2015 Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCLT(-1),2)	-2.144926	0.536242	-3.999922	0.0018
D(LCLT(-1),3)	0.948646	0.442358	2.144523	0.0532
D(LCLT(-2),3)	0.628909	0.363429	1.730487	0.1092
D(LCLT(-3),3)	0.571431	0.280738	2.035460	0.0645
D(LCLT(-4),3)	0.359625	0.187531	1.917682	0.0793
C	-0.100017	0.103583	-0.965572	0.3533
@TREND("1990")	0.004862	0.006099	0.797230	0.4408
R-squared	0.726618	Mean dependent var	-0.024447	
Adjusted R-squared	0.589926	S.D. dependent var	0.223473	
S.E. of regression	0.143106	Akaike info criterion	-0.773158	
Sum squared resid	0.245750	Schwarz criterion	-0.425207	
Log likelihood	14.34500	Hannan-Quinn criter.	-0.714271	
F-statistic	5.315761	Durbin-Watson stat	2.266773	
Prob(F-statistic)	0.006866			

ثامناً. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية $\ln(\text{credit})$ (ثابت واتجاه قاطع 6)

1. عند المستوى

2. عند الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(LCREDIT) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCREDIT,2) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:50 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCREDIT(-1))	-1.653779	0.279742	-5.911805	0.0000
D(LCREDIT(-1),2)	0.526302	0.190711	2.759690	0.0125
C	0.168778	0.101036	1.670483	0.1112
@TREND("1990")	0.003042	0.006155	0.494353	0.6267
R-squared	0.678315	Mean dependent var	-0.004910	
Adjusted R-squared	0.627523	S.D. dependent var	0.320028	
S.E. of regression	0.195316	Akaike info criterion	-0.271622	
Sum squared resid	0.724820	Schwarz criterion	-0.074145	
Log likelihood	7.123658	Hannan-Quinn criter.	-0.221957	
F-statistic	13.35467	Durbin-Watson stat	1.332855	
Prob(F-statistic)	0.000064			

Null Hypothesis: LCREDIT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCREDIT) Method: Least Squares Date: 05/01/17 Time: 16:49 Sample (adjusted): 1995 2015 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCREDIT(-1)	-0.994179	0.220257	-4.513715	0.0005
D(LCREDIT(-1))	0.586107	0.161809	3.622213	0.0028
D(LCREDIT(-2))	0.214011	0.165332	1.294430	0.2165
D(LCREDIT(-3))	0.261861	0.105109	2.491320	0.0259
D(LCREDIT(-4))	0.265599	0.101837	2.608077	0.0207
C	5.495124	1.184382	4.639654	0.0004
@TREND("1990")	0.121786	0.027438	4.438624	0.0006
R-squared	0.822235	Mean dependent var	0.151088	
Adjusted R-squared	0.746050	S.D. dependent var	0.144903	
S.E. of regression	0.073021	Akaike info criterion	-2.134928	
Sum squared resid	0.074650	Schwarz criterion	-1.786754	
Log likelihood	29.41674	Hannan-Quinn criter.	-2.059365	
F-statistic	10.79262	Durbin-Watson stat	1.882909	
Prob(F-statistic)	0.000144			

الملحق رقم (14): اختبار جرانجر للسببية عند درجة تأخير 2

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/03/17 Time: 13:26			
Sample: 1990 2015			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDELM2 does not Granger Cause DDELGDPR	22	6.32440	0.0088
DDELGDPR does not Granger Cause DDELM2		0.23109	0.7961
DDELAB does not Granger Cause DDELGDPR	22	0.85519	0.4427
DDELGDPR does not Granger Cause DDELAB		3.23803	0.0643
DDELCF does not Granger Cause DDELGDPR	22	3.67320	0.0472
DDELGDPR does not Granger Cause DDELCF		0.37480	0.6930
DDELDEPOT does not Granger Cause DDELGDPR	22	6.80741	0.0067
DDELGDPR does not Granger Cause DDELDEPOT		0.07484	0.9282
DELCCCT does not Granger Cause DDELGDPR	22	4.89136	0.0210
DDELGDPR does not Granger Cause DELCCCT		2.88848	0.0832
DDELCLT does not Granger Cause DDELGDPR	22	3.25733	0.0635
DDELGDPR does not Granger Cause DDELCLT		0.60809	0.5558

الملحق رقم (15): نتائج اختبار الارتباط الجزئي بين متغيرات الدراسة

	LGDP	LM2	LDEPOT	LCF	LCLT	LCCT	LAB
LGDP	1.000000	0.978447	0.968966	0.988607	0.957094	0.943155	0.972247
LM2	0.978447	1.000000	0.998222	0.992389	0.983353	0.950612	0.998130
LDEPOT	0.968966	0.998222	1.000000	0.983570	0.980221	0.946776	0.996653
LCF	0.988607	0.992389	0.983570	1.000000	0.976535	0.948686	0.989212
LCLT	0.957094	0.983353	0.980221	0.976535	1.000000	0.944414	0.983055
LCCT	0.943155	0.950612	0.946776	0.948686	0.944414	1.000000	0.957851
LAB	0.972247	0.998130	0.996653	0.989212	0.983055	0.957851	1.000000

الملحق رقم (16) : تقدير نموذج VAR لـ $(\text{Ln}(\text{GDPR}) \text{ و } \text{Ln}(\text{crédit}))$

Vector Autoregression Estimates		
Date: 05/01/17 Time: 20:06		
Sample (adjusted): 1993 2015		
Included observations: 23 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	LGDP	LCREDIT
LGDP(-1)	0.467441 (0.25660) [1.82166]	-0.554517 (2.04922) [-0.27060]
LGDP(-2)	0.354355 (0.27064) [1.30934]	0.616871 (2.16132) [0.28541]
LGDP(-3)	-0.075980 (0.22350) [-0.33996]	-0.008350 (1.78487) [-0.00468]
LCREDIT(-1)	0.060088 (0.03065) [1.96062]	0.901341 (0.24475) [3.68266]
LCREDIT(-2)	-0.036271 (0.03872) [-0.93670]	-0.417897 (0.30923) [-1.35140]
LCREDIT(-3)	0.052208 (0.02972) [1.75654]	0.516678 (0.23736) [2.17677]
C	0.937961 (0.45135) [2.07814]	-0.082768 (3.60447) [-0.02296]
R-squared	0.991334	0.960591
Adj. R-squared	0.988084	0.945813
Sum sq. resids	0.011393	0.726621
S.E. equation	0.026685	0.213105
F-statistic	305.0472	64.99968
Log likelihood	54.88207	7.095132
Akaike AIC	-4.163658	-0.008272
Schwarz SC	-3.818073	0.337313
Mean dependent	5.707418	7.378261
S.D. dependent	0.244456	0.915471
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.91E-05
Determinant resid covariance		1.41E-05
Log likelihood		63.18340
Akaike information criterion		-4.276817
Schwarz criterion		-3.585647

الملحق رقم (17): نتائج الصدمات العشوائية

Response of LGDPR:		
Period	LGDPR	LCREDIT
1	0.026685	0.000000
2	0.016514	0.012151
3	0.017489	0.009297
4	0.015080	0.016987
5	0.015704	0.022976
6	0.014085	0.025189
7	0.013461	0.025994
8	0.013292	0.028589
9	0.013207	0.030578
10	0.012863	0.031294

Response of LCREDIT:		
Period	LGDPR	LCREDIT
1	0.067246	0.202217
2	0.045814	0.182267
3	0.020496	0.073040
4	0.034339	0.096487
5	0.048346	0.146831
6	0.040264	0.127422
7	0.035581	0.103407
8	0.041316	0.116752
9	0.043990	0.127828
10	0.041531	0.120317

Cholesky Ordering: LGDPR LCREDIT

الملحق رقم (18): نتائج تقدير معايرة النموذج (تحسين النموذج VAR)

أولاً . تحسين المعادلة الأولى (معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي)

Dependent Variable: LGDPR				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/17 Time: 15:30				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.641521	0.356464	1.799680	0.0870
LGDPR(-1)	0.828307	0.091725	9.030284	0.0000
LCREDIT(-3)	0.052117	0.024794	2.102043	0.0484
R-squared	0.988752	Mean dependent var		5.707418
Adjusted R-squared	0.987628	S.D. dependent var		0.244456
S.E. of regression	0.027191	Akaike info criterion		-4.250751
Sum squared resid	0.014787	Schwarz criterion		-4.102643
Log likelihood	51.88363	Hannan-Quinn criter.		-4.213502
F-statistic	879.0848	Durbin-Watson stat		2.506077
Prob(F-statistic)	0.000000			

ثانياً. تحسين المعادلة الثانية (معادلة القروض)

Dependent Variable: LCREDIT				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/17 Time: 20:00				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCREDIT(-1)	0.690534	0.139109	4.963962	0.0001
LCREDIT(-3)	0.338785	0.144274	2.348201	0.0287
R-squared	0.955189	Mean dependent var		7.378261
Adjusted R-squared	0.953055	S.D. dependent var		0.915471
S.E. of regression	0.198353	Akaike info criterion		-0.314591
Sum squared resid	0.826226	Schwarz criterion		-0.215852
Log likelihood	5.617793	Hannan-Quinn criter.		-0.289758
Durbin-Watson stat	1.012702			

ثالثاً: التحسين الثاني للمعادلة الثانية (معادلة القروض)

1. النموذج الأول

Dependent Variable: LCREDIT				
Method: Least Squares				
Date: 05/17/17 Time: 11:30				
Sample(adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 18 iterations				
Backcast: 1992				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCREDIT(-1)	0.677861	0.135358	5.007917	0.0001
LCREDIT(-3)	0.354043	0.140182	2.525592	0.0201
MA(1)	0.895369	0.090916	9.848337	0.0000
R-squared	0.978271	Mean dependent var		7.378261
Adjusted R-squared	0.976099	S.D. dependent var		0.915471
S.E. of regression	0.141533	Akaike info criterion		-0.951465
Sum squared resid	0.400630	Schwarz criterion		-0.803357
Log likelihood	13.94185	Durbin-Watson stat		2.658235
Inverted MA Roots	- .90			

Dependent Variable: LCREDIT				
Method: Least Squares				
Date: 05/17/17 Time: 11:35				
Sample(adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 10 iterations				
Backcast: 1992				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCREDIT(-1)	0.651484	0.132242	4.926466	0.0001
LCREDIT(-3)	0.299448	0.133149	2.248970	0.0366
GDPR	0.001808	0.000980	1.845035	0.0807
MA(1)	0.996635	0.059490	16.75309	0.0000
R-squared	0.981585	Mean dependent var	7.378261	
Adjusted R-squared	0.978678	S.D. dependent var	0.915471	
S.E. of regression	0.133678	Akaike info criterion	-1.029992	
Sum squared resid	0.339527	Schwarz criterion	-0.832515	
Log likelihood	15.84491	Durbin-Watson stat	2.168809	
Inverted MA Roots	-1.00			

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى جميع أفراد أسرتنا
إلى كل الزملاء والزميلات الذين رافقوا مشوارنا الدراسي
إلى روح زميلنا الطاهرة **بوزيان بوزيد**
إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة
نهدي هذا العمل

تمهيد

وفق ما تضمنته أدبيات الدراسة في الفصل الأول من المقاربة النظرية المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي، وكذا الأبحاث والدراسات السابقة للموضوع. سيتم في إطار هذا الفصل إلى اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي من خلال ترجمة تلك العلاقة في صورة نماذج إحصائية رياضية تقدر من واقع البيانات العملية لتسهيل القيام بعملية القياس الكمي، فلا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي وإتباع خطواته المنهجية للوصول إلى النتائج المتوقعة من خلال اختبار الفرضيات وهذا لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (خدمات الوساطة المالية المصرفية) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا تبويب هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة وتفسير النتائج

خلاصة الفصل

بعد الإنهاء من تطلعات هذا الفصل والذي تميز بدراسة تقدير وقياس أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، واعتماداً على القياس الاقتصادي بإتباع طرقه المنهجية لتقدير هذه العلاقة أمكن الخروج بالنتائج التالية:

- هناك تحسن في تطور مؤشرات خدمات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر نتيجة للإصلاحات التي اعتمدها الجزائر على مستوى المنظومة المصرفية.
- مؤشر الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر يتأرجح بتأرجح أسعار المحروقات .
- أوضحت نتائج ومناقشة وتحليل النماذج المقدرة لأثر خدمات الوساطة المالية المصرفية الثلاثة على النمو الاقتصادي بالأثر الإيجابي ولكن بدرجات متفاوتة على الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي وذلك عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%.
- هناك علاقة إيجابية بين كل خدمات الوساطة المالية المصرفية (الأصول، الودائع، القروض بنوعيتها القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، الكتلة النقدية M2) والناتج الداخلي الخام الحقيقي، أما التداول النقدي خارج المصارف تربطه علاقة عكسية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .
- إن السلاسل الزمنية للكتلة النقدية $Ln(M2)$ ، الودائع المصرفية $Ln(Depot)$ ، أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية $Ln(AB)$ ، التداول النقدي خارج المصارف $Ln(CF)$ ، القروض المتوسطة وطويلة الأجل $Ln(CLT)$ ، الناتج الداخلي الخام الحقيقي $Ln(GDPR)$ ، لا تعطي درجة استقرارية متطابقة في المستوى الصفر والدرجة الأولى حسب اختبار ديكي فولر المطور ADF ، وأنها تصبح متطابقة في استقراريته بعد أخذ الفرق الثاني الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الثانية. أما السلسلة الزمنية المتعلقة بالقروض قصيرة الأجل $Ln(CCT)$ ، $Ln(Credit)$ فهي مستقرة عند أخذ الفرق الأول مما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى.
- بناء على اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر أن كل مؤشرات خدمات الوساطة المالية المصرفية تساعد وتسبب في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي باستثناء مساهمة متغيرة الأصول المصرفية .

- علاقة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت كلها قوية وإيجابية (طردية).
- قدمت تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR التي تكشف عن إمكانية وجود علاقات مستقرة بين القروض والناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأجل القصير، والتي تُمكن كذلك من تحليل استجابة مختلف هذين المتغيرين لصددمات عشوائية وتعطي تفكيك التباين خطأ التنبؤ كل متغيرة، مجموعة من النتائج نذكرها في النقاط التالية:

- أسفرت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية عن وجود استجابات معنوية متبادلة بين متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومتغيرة القروض، حيث بينت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بينهما في الأجل القصير (ثلاث فترات)، إذا أن الصدمات الايجابية في أحد المتغيرتين يؤدي إلى ارتفاع مستويات المتغيرة الثانية ولكن بشكل ضعيف.
- نتائج تحليل وتفكيك التباين أظهر مساهمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسب معتبرة في تباين خطأ تنبؤ القروض، في حين أن هذه الأخيرة كانت مساهمتها في تباين خطأ تنبؤ الناتج الداخلي الخام الحقيقي بشكل أضعف.
- أعطت معايرة النموذج وتحسينه (معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي - معادلة القروض) النتائج التالية:

- العلاقة الطردية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع في كلا المعادلتين.

- قبول نتائج النموذجين من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

(الكهف 10)

شكر وعرفان

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. كما نتقدم بعميق شكرنا وفائق احترامنا للمشرف الأستاذ الدكتور: هشام ليرة على تكريمه بإشرافه هذا البحث وما قدمه من جهد ونصح طيلة فترة إعداد البحث.

والشكر موصول كذلك إلى الأستاذ المساعد الدكتور: عادل زهير والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث ومناقشته والتقييم العلمي له، مع تمنياتنا لهم بالتوفيق في خدمة البحث العلمي والارتقاء بأداء جامعة الوادي إلى الأفضل.

أسمى العرفان وأبلغ تقدير إلى كل أستاذ قدم لنا دعماً علمياً أو معنوياً ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع .

وفاء – حياة – سارة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	III-I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال البيانية	V
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	I
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: المقاربة النظرية لخدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي	3
أولاً: الإطار النظري لخدمات الوساطة المالية المصرفية	3
1. مفهوم الوساطة المالية المصرفية وأهميتها	3
2. مؤسسات الوساطة المالية المصرفية	4
3. خدمات الوساطة المالية المصرفية	6
ثانياً: المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي	9
1. علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية	9
2. عناصر وقياس النمو الاقتصادي	11
3. محددات النمو الاقتصادي	12
ثالثاً: المقاربة النظرية لعلاقة خدمات الوساطة المالية المصرفية بالنمو الاقتصادي	14
1. قنوات تأثير الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي	14
2. النظريات المحددة لعلاقة الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي	16
المبحث الثاني : قراءة الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث بالأبحاث العلمية السابقة	21
أولاً: قراءة الدراسات السابقة	21
1. دراسة King . R. G . Levine (1993)	21
2. دراسة جاسر محمد سعيد الخليل (2004)	22
3. دراسة Beck Thorsten and Levine . Ross (2004)	22
4. دراسة جمعون نوال (2005)	23
5. دراسة الرفيق يحي محمد (2007)	23
6. دراسة إبراهيم بن صالح العمر ، علي شريف عبد الوهاب وردة (2007)	24
7. دراسة بلهادية عبد الله (2009)	25
8. دراسة عمار خلف (2011)	25
9. دراسة عودة سيف الدين (2011)	26

26	10. دراسة طالب عوض ومالك ياسين المحادين (2011)
27	11. دراسة Ekpennyong David B(2011)
28	12. دراسة إزهار عبد الصبار (2012)
29	13. دراسة قنوني الحبيب (2014)
29	14. دراسة صالح مفتاح - خاطر طارق (2014)
30	15. دراسة بوغزالة محمد نجلة (2016)
30	ثانياً: موقع إشكالية البحث بالأبحاث العلمية السابقة
32	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية
34	تمهيد الفصل الثاني
35	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
35	أولاً : مجتمع الدراسة " مؤسسات الوساطة المالية المصرفية الجزائرية)
35	نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري
37	ثانياً : متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها
37	1. متغيرات الدراسة
38	1.1. تحديد وتعريف متغيرات الدراسة
39	2.1. تحليل تطور متغيرات خدمات الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي
51	2. طريقة جمع البيانات ومصادرها
51	ثالثاً: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات
51	1. البرامج الإحصائية
52	2. الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة
52	1.2. الانحدار الخطي المتعدد
53	2.2. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية Unit Root Test
54	3.2. اختبار السببية لجرنجر Granger Gausality Test
55	4.2. نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR
60	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة
60	أولاً: تقدير أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي
61	1. تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي
67	2. تقدير أثر التداول النقدي خارج البنك المركزي والكتلة النقدية على M2 النمو الاقتصادي
69	3. تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي
73	ثانياً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
75	ثالثاً : نتائج اختبار غرانجر للسببية
76	رابعاً : نتائج اختبار الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة
76	خامساً: التقدير والتنبؤ بالنموذج (VAR)
77	1. تحديد درجة التأخير وتقدير النموذج
81	2. دراسة صلاحية النموذج
83	3. دوال الاستجابة وتحليل التباين
85	4. معايرة النموذج (تحسين النموذج)

فهرس المحتويات

88	خلاصة الفصل الثاني
91	الخاتمة
100	قائمة المراجع
108	الملاحق

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
A_0	شعاع القيم الثابتة ذو البعد $(k \times 1)$	F.statistic	إحصائية فيشر
AB	حجم أصول الوساطة المالية المصرفية	GDP	الناتج الداخلي الخام الحقيقي
ADF	اختبار ديكي-فولر المطور	K	عدد المتغيرات المستقلة
A_i	مصنوفة المعالم ذات البعد $(k \times k)$	L	معامل التأخير
Aic	مقياس أكايك	M2	الكتلة النقدية بالمعنى الواسع
AR(1)	الانحدار الذاتي ذو التأخير الأول	Ma	متوسطات المتحركة ذو التأخير الأول
BAD	البنك الجزائري للتنمية	N	عدد المشاهدات
BDL	بنك التنمية المحلية	P	درجة التأخير
BEA	بنك الجزائر الخارجي	R^2	معامل التحديد
BNA	البنك الوطني الجزائري	SCh	مقياس شوارتز
C	الحد الثابت	SSR	تمثل مجموع مربعات البواقي
CCT	القروض قصيرة الأجل	T	إحصائية ستودنت
CF	التداول النقدي خارج البنك المركزي	Trend	مركبة الاتجاه العام
CPA	القرض الشعبي الجزائري	U_t	شعاع التشويش الأبيض $(k \times 1)$
CLT	القروض متوسطة وطويلة الأجل	VAR	شعاع الانجرار الذاتي
DEPOT	إجمالي الودائع المصرفية	X_t	شعاع بعده $(k \times 1)$
DW	إحصائية دربنج واتسون	μ_t	الخطأ العشوائي
E_t	شعاع الضجيج الأبيض ذو البعد $(k \times 1)$	Ω_u	مصنوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد $(k \times k)$

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	أنواع خدمات الوساطة المالية المصرفية	1-1
14	محددات النمو الاقتصادي	2-1
40	تطور التداول النقدي خارج المصارف في الجزائر للفترة 1990 – 2015	1-2
42	تطو الكتلة النقدية M2 في الجزائر للفترة 1990 – 2015	2-2
44	تطور أصول مؤسسات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر للفترة 1990 – 2015	3-2
45	تطور إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر للفترة 1990 – 2015	4-2
46	تطور الودائع تحت الطلب والودائع لأجل	5-2
47	تطور القروض قصيرة الأجل في الجزائر للفترة 1990 - 2015	6-2
49	تطور القروض المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر للفترة 1990 – 2015	7-2
50	تطو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2015	8-2
65	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج	9-2
65	اختبار درين واتسون	10-2
67	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج	11-2
68	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج	12-2
68	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج	13-2
72	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء	14-2
73	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج	15-2
81	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقا في النموذج VAR(3)	16-2
82	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج VAR(3)	17-2
83	نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(3)	18-2

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أوجه اختلاف النمو والتنمية الاقتصادية	9
2-1	توزع المصارف العاملة في الجزائر	37
2-2	تحديد وتعريف متغيرات الدراسة	38
3-2	تطور التداول النقدي خارج البنك المركزي والكتلة النقدية M2 في الجزائر للفترة 1990 – 2015	39
4-2	تطور أصول المصارف التجارية ومجموع الودائع المصرفية في الجزائر للفترة 1990 - 2015	43
5-2	تطور القروض قصيرة الأجل – المتوسطة وطويلة الأجل في الجزائر للفترة 1990 – 2015	46
6-2	تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفترة 1990 - 2015	49
7-2	نتائج المفاضلة بين نماذج تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي	62
8-2	نتائج المفاضلة بين نماذج تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي	70
9-2	نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام (ADF)	74
10-2	نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية للزنجير	75
11-2	الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة	76
12-2	تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR	77
13-2	جدول تحليل تباين الأخطاء	84
14-2	نتائج المفاضلة بين النموذجين لتحسين معادلة القروض	85

1. الكتب

- 1 - إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية _ نظريات ، نماذج ، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 2 - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2010..
- 3 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 06، 2007.
- 4 - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 5 - تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2011.
- 6 - حسين أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2007.
- 7 - حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك " المبادئ والأسس "، دار الكندي، الأردن، ط01، 2003.
- 8 - حسين علي بجيت - سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 9 - خالد أمين عبد الله - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2006.
- 10 - سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط 01، 2008.
- 11 - سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010.
- 12 - شقير - عاطف الأخرس - عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 13 - صبحي تادريس قريصة - مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983 .
- 14 - عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة " إدارة البنوك "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 15 - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 16 - فلاح حسين عداي الحسيني - مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 03، 2006..
- 17 - مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 18 - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998 .
- 19 - محمد السيد سرايا، البنوك التجارية - شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 20 - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الدار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2007.
- 21 - محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 03، 1999.
- 22 - محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية - المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 1431 - 2010.
- 23 - محمد كمال خليل الحزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.

- 24 - محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
 - 25 - محمد يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
 - 26 - محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
 - 27 - محمود يونس - محمد عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، مصر، ط 01 .
 - 28 - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2007.
 - 29 - مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982.
 - 30 - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط 03، 2006.
2. الرسائل والأطروحات الجامعية
- 31 - الرفيق يحي محمد، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، اليمن، 2007. (ملخص الدراسة من موقع الكتروني).
 - 32 - العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأميمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 - 2007.
 - 33 - بالهادية عبد الله، أثر الوساطة المصرفية على النمو الاقتصادي المستديم - دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1970 - 2006، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.
 - 34 - بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 54
 - 35 - بقب ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015.
 - 36 - بن عزوز عبد الرحمان، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
 - 37 - بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016.
 - 38 - بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008 - 2009.
 - 39 - بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دلي إبراهيم، الجزائر، 2009 - 2010.
 - 40 - بوزغالة محمد نجلة ، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 - 2016.
 - 41 - بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية_دراسة مقارنة:تونس_الجزائر_المغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010_2011.

- 42 - جاسر مُجد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.
- 43 - جمعون نوال، أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التجارة، جامعة الجزائر، 2005.
- 44 - جميلة يحيى صحراوي، أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن 1979 - 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
- 45 - حمديش مجيد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012 .
- 46 - حمزة مرداسي ، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي _ حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظما ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 _ 2010.
- 47 - خاطر طارق، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك - دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة مُجد خ بـحـر، بسكرة، الجزائر، 2005 - 2006.
- 48 - زكري مُجد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المُجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013 - 2014.
- 49 - ساسي فطيمة ، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990 - 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد خـبـحـر، سكرة، الجزائر، 2014 - 2015.
- 50 - ساعد اتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة مُجد خـبـحـر، بسكرة، الجزائر، 2008 - 2009.
- 51 - ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق ، رسالة مقدمة ضمن لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 _ 2009.
- 52 - شادي جمال الغرياي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2015.
- 53 - طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 - 2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014 .
- 54 - عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي _ دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجد خ بـحـر، بسكرة، الجزائر، 2014 _ 2015.
- 55 - عادل قائد فارح العامري، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.

- 56 -عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية 1972 - 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010 - 2011.
 - 57 -عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014.
 - 58 -عنتر بوتيابة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012 .
 - 59 - قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013 - 2014.
 - 60 - كامل رشيد علي التل، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، حالة الأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
 - 61 -محززي جلال، نحو عصنة القطاع المصرفي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
 - 62 -محمد إلفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي - حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، 2004-2005.
 - 63 -محبي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 _ 2009.
 - 64 -مرام تيسير مصطفى الفراء، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 1433 - 2012.
 - 65 -مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية - نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.
3. الدوريات والمجلات
- 66 -إزهار عبد الصبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للفترة (2000 - 2012)، ورقة عمل، مجلة الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، المعهد التقني، كربلاء، المجلد 03.
 - 67 -بن زيدان الحاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، الجزائر.
 - 68 -سامي إبراهيم السويلم، الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد 10.
 - 69 -صالح مفتاح - خاطر طارق، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارته، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014.
 - 70 -طالب عوض ومالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، ورقة عمل، مجلة الدراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 02، 2011.

- 71 - عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 11، 2006 .
 - 72 -عمار خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1970 - 2007) ، ورقة بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
 - 73 -عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015.
 - 74 -عودة سيف الدين، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطنة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011 .
 - 75 -علي سيف علي المزروعى، إلياس نجمة، أثر إنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 01، 2012.
 - 76 - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 08، جانفي 2005.
 - 77 -محمد عبد الواحد جياس، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2003 - 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 93، المجلد 22، 2016، ص: 386.
 - 78 -مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008.
 - 79 - نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر 2015.
 - 80 -وفاء أحمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في المصرف الإسلامي، مجلة الأستاذ، العدد 201، 2012.
 - 81 -زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010.
 - 82 -نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012.
 - 83 -بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01 .
 - 84 -إبراهيم بن صالح العمر - علي شريف عبد الوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2007.
4. التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات
- 85 -التقارير السنوية لبنك الجزائر جوان 2012 Bulletin Statistique de la Banque d Algérie. Juin 2012
 - 86 -التقارير الشهرية لبنك الجزائر لسنة 2012 - 2015 .

- 87 - سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، عنابة ، الجزائر، 22-23 أبريل 2003.
- 88 - شريقي عمر، دور وأهمية الحكومة في استقرار النظام المصرفي ، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر 2009.
- 89 - صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013 .

6. المواقع الالكترونية

90- <http://www.startimes.com/?t=27441251>, 19/02/2015 , 23:12.

91 - الموقع الرسمي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz.

92 - الموقع الرسمي للبنك الدولي: <http://dataabank.worldbank.org>.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1. Books / Livres:

93- Bourbonnais Regis, **Econométrie**, Dunod , Paris , 6^{eme} édition , 2005.

94- Bourbonnais Regis, **Econométrie, Manuel et Exercice corrigés**, Dunod , Paris , 9^{eme} édition , 2015.

95- Hamilton.D.J, **Time series analysis**, United Kingdom, Prinction university press, 1994.

96- Lardic.S, Mignon.V, " **Econométrie des series temporelles macro economique**", Economica, Paris, 2002

2. Articles

97- Alomar Ibrahim , cit , 2009.

98- Beck. T and Levine . R , " **Stock Markets , Banks and Growth Panel evidence**" , Journal of Banking & finance , vol 28 , 2004 .

99- Bencivenga and Bruce smith, " **Financial intermediation and endogenous growth**", Review of economic studies , Vol 58, 1991.

100- Ekpenyong David B, " **Banks and Economic Growth in Nigeria**", European Journal of Business and Management, Vol 3, No 4, 2011.

101- Greenwood Jermy and Boyan Jovanovic, " **Financial develop ment growth, And the distribution of income**", Journal of political economy, vol 98, N5, Part 1, oct 1990.

102- Ibrahim Alomr, **Ability offinancial system to reduce ooverty**, MPRA Munich personal RePEC Archive , 2009 .

103- Jeremy Greenwood and Bruce D smith, " **Financialmarkets in development, and the development of financial markets**" , Journal of Economic Dynamics and Control , vol 21, 1997.

104- King . R. G . Levine, " **Finance entrepreneurship and grawh : theory and evidence**" journal of Monetary Economics , vol 32, 1993.

105- Pagano Marco, " **Financial Markets and growth, An overview**", European Economic Review, N° 37, 1993.

106- Robert.G. King and Ross Lvine, " **Finance and growth: Schumpe ter Might be Right**", The quarterly journal of econo mics, 1993.

2. Reports:

107- Bulletin Statistique de la Banque d Algérie Juin 2012 .

3.Web Sites / Sites Web

108- <http://www.freetranslation.com>. (موقع ترجمة).

ثالثاً: البرامج

109- TSP-EVIEWS

110- Microsoft office Excel 2007.

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	عدد الملاحق
01	تقدير أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي	01
02	تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي	01
03	تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي (بإدخال اللوغاريتم التنبيري)	03
04	تقدير أثر أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات (النموذج الثالث بعد إدخال (AR(1)	01
05	نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي للأخطاء	01
06	تقدير أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية M2 على النمو الاقتصادي	01
07	تقدير أثر التداول النقدي خارج المصارف والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي (بعد إدخال (AR (1)	01
08	تقدير أثر القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل على النمو الاقتصادي	01
09	تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات	03
10	تقدير أثر القروض على النمو الاقتصادي بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات (النموذج الأول بعد إدخال (AR(1)	01
11	نتائج اختبار دالة الارتباط للنموذج	01
12	تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	01
13	نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل الزمنية	22
14	اختبار جرانجر للسببية عند درجة تأخير 2	01
15	نتائج اختبار الارتباط الجزئي بين متغيرات الدراسة	01
16	تقدير نموذج VAR - Ln(GDP) و Ln(crédit)	01
17	نتائج الصدمات العشوائية بالنسبة للنموذج VAR	01
18	نتائج تقدير معايرة النموذج (تحسين النموذج VAR)	04

أصبح وجود مؤسسات الوساطة المالية المصرفية المتطورة من المقومات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، فلا قطاع خاص متطور بدون مساندة ودعم من هذه المؤسسات، فالوساطة المالية المصرفية في الجزائر تعيش مرحلة الإصلاحات منذ انتهاء الدولة اقتصاد السوق لجعلها أكثر كفاءة في الاستغلال الأمثل لمواردها المالية .

في هذا الإطار تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، باستخدام منهجية (طريقة المربعات الصغرى - منهجية جرنجر - تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR)، وقد استخدم الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي أما الكتلة النقدية M2، أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية، التداول النقدي خارج المصارف، القروض قصيرة الأجل، القروض المتوسطة وطويلة الأجل كمتغيرات لتطور مؤسسات الوساطة المالية المصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي من المتغيرات المستقلة إلى النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: خدمات الوساطة المالية المصرفية - النمو الاقتصادي - قروض قصيرة الأجل - قروض طويلة الأجل.

Abstract:

The impact of banking intermediary services on economic growth Summary The existence of advanced banking banking intermediaries has become a key ingredient for economic growth. There is no developed private sector without the support and support of these institutions. Banking banking in Algeria has been undergoing reforms since the country adopted a market economy to make it more efficient and efficient.

In this context, the study aims at assessing the impact of banking financial intermediation services on economic growth in Algeria during the period 1990-2015 using the methodology of the lower squares method, the GARR methodology, and the real GDP as an indicator of growth The monetary mass M2, the assets and deposits of the banking financial intermediation institutions, the cash circulation outside the banks, the short-term loans, the medium and long-term loans as variables of the evolution of banking financial intermediation institutions The study concluded that there is a positive effect of independent variables to growth Economic development.

Keywords: Banking Brokerage Services - Economic Growth - Short-term loans - Long-term loans.

Résumé:

L'impact des services bancaires et de courtage financier sur la croissance économique abstrait Est devenu l'existence d'institutions bancaires d'intermédiation financière des fondamentaux avancés pour la croissance économique, il y a un secteur privé développé sans le soutien et le soutien de ces institutions, la banque en Algérie vivent étape des réformes de médiation depuis l'adoption de l'économie de marché du pays pour le rendre plus efficace et plus efficace.

Dans ce contexte, l'étude vise à déterminer l'ampleur de l'impact de l'intermédiation financière des banques sur la croissance économique dans les services Algérie au cours de la période 1990 -2015, en utilisant une méthode (la méthode des moindres carrés - méthodologie Jrnger - technique de faisceau de VAR auto-régression), a été utilisé comme brut intérieur brut réel comme indicateur de la croissance la masse monétaire économique M2, les actifs et les dépôts des établissements bancaires d'intermédiation financière, la circulation monétaire en dehors des banques, des prêts et à court terme, les prêts à moyen et à long terme pour le développement des services bancaires covariables et les institutions d'intermédiation financière. l'étude a conclu qu'il ya un impact positif des variables indépendantes à la croissance Économique.

Mots-clés: Services bancaires de courtage - croissance économique - Les crédit à court terme- Les crédit à long terme .

فهرس الاٲسكال الییا فیه

فهرس المجرد اول

والله اعلم

الخاتمة

الفصل الثاني

الدراسة القياسية للأثر غير مباشر الوساطة المالية

المصرفية على والنمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة 1990 – 2015

الفصل الأول

اللاوييات النظرية فخر ماس الوساطة المالية المصرفية

والنمو الاقتصادي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: بنوك

أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر 1990-2015

تحت إشراف الدكتور:

د. هشام لبنزة

إعداد الطالبات:

❖ وفاء رمضاني

❖ حياة عثمان

❖ سارة حيمر

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر صنف أ

د. أحمد نصير

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر صنف أ

د. هشام لبنزة

مشرفا مساعدا

أستاذ محاضر صنف ب

د. عادل زقير

ممتحنا

أستاذ مساعد صنف أ

أ. بشير دريدي

السنة الجامعية: 2016-2017

فائفة المرر اجمع